



جمهورية مصر العربية

# المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثالث

الأحكام التي أصدرتها المحكمة

من يناير ١٩٨٤ حتى ديسمبر ١٩٨٦ م

اهداءات ٢٠٠٢

المستشار / فتحي نجيب

المحكمة الدستورية العليا



جمهورية مصر العربية

# المحكمة الدستورية العليا

المجلد الثالث

الأحكام التي أصدرتها المحكمة

من يناير ١٩٨٤ حتى ديسمبر ١٩٨٦ م





# بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديم

مضت ثمان سنوات على قيام المحكمة الدستورية العليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها افردتها الدستور بولاية الرقابة القضائية على دستورية التشريعات جميعها - الاصلية منها والفرعية - سواء التي تصدرها السلطة التشريعية او التي تصدرها السلطة التنفيذية وفقا لاحكام الدستور . وذلك الى جانب اختصاصها الآخر الذي أسنده اليها قانونها كمحكمة تنازع .

والرقابة القضائية التي تتولاها هذه المحكمة تصد منها كمللة السيادة والسمو لاحكام الدستور ، ذلك انه يستحيل الاجتزاء بالرقابة السياسية او الارتكان الى ادواتها المختلفة كبديل عن الرقابة القضائية التي تقوم عليها محكمة عليا تتركز فيها هذه الرقابة وتنفرد وحدها باعطاء القيود التي يفرضها الدستور ، وخصائص الحقوق المنصوص عليها فيه ، مفاهيم موحدة تستمد أسسها من مقاصد الدستور واهدافه وتحدد ضوابطها في اطار القيم الاجتماعية والاقتصادية والخلقية التي يتفياها ، ولتجعل من المصادرة التي يحتلها الدستور حقيقة واقعة ، لا مجرد حقيقة قانونية ، ليفرض الدستور دائما قواعد الامرة على كل سلطة .

واذ تباشر المحكمة رقابتها القضائية على ضوء احكام الدستور ، فان استخلاصها للقواعد الدستورية التي تفرغها في احكامها ، لا يتأتى بانتزاع هذه القواعد من واقعها ، ولا بعزلها عن الظروف المحيطة بها ، ولا باغفال دورها الواعي في اتجاه تثبيت دعائم الحق والعدالة الاجتماعية .

وربما كان من ادق المهام التي تنهض عليها هذه المحكمة واكثرها خطرا ، تلك الموازنة التي ينبغي ان تتمثلها دائما ، وتجريها بين ما يتطلبه تحقيق الاستقرار للقواعد التي يقوم عليها الدستور من ناحية ، وضرورة تطويع هذه القواعد لمواجهة التطور من ناحية اخرى .

كذلك فانه حين تحدد المحكمة نطاق الحقوق والقيود الدستورية ، واهدائها ، فانها تباشر مهمتها هذه على ضوء نظرة كلية لاحكام الدستور

جميعها ، كى تستخلص منها مفهوما متجانسا يجعل هذه الاحكام نسيجا مترابلا لا تنافر بين اجزائه .

وهذه الوحدة العضوية التى تنظم احكام الدستور ، هى التى يستقيم بها التكامل فى بنيانه ، وهى التى يتحقق معها التوافق بين نصوصه وإزالة ما قد يشوبها من غموض أو يظن فيها من تناقض .

بل إن تلك الوحدة العضوية على التى تستهدفها المحكمة كلما كان الأمر المطروح عليها متعلقا بتعارض يدعيه الطاعن بين النصوص القانونية المطعون عليها واحكام الدستور ، ذلك إن التحقق من انتفاء هذا التعارض أو قيامه لا يتم بالرجوع الى النصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وحدها ، ولكن بالاحتكام الى احكام الدستور جميعها كى تثبت المحكمة من أن النصوص المطعون عليها لا تناقض ايا منها ، ليصبح قضاؤها برفض الدعوى الدستورية مطهرا لهذه النصوص من جميع المطاعن الدستورية المنسوبة اليها ، أو التى يمكن ربطها بها .

وعلى امتداد أعوام ثلاثة ، وهى الفترة التى تضمها احكام هذه المجموعة - قد مر لهذه المحكمة أن تصدر فى الدعاوى الدستورية التى تنالونها ، احكاما تكرس الشرعية الدستورية فى مختلف مجالاتها ، وتكمل انفاذ الاصول والقواعد التى تضمنها الدستور ، وتبلور القيم والمثل التى يستهدفها ، وتجسد دعائم النظام السياسى والاقتصادى للدولة ، مقبلة رقابتها على موازين دقيقة ، تثبتنا للحرية فى مظاهرها المتعددة وصورها المختلفة ، وتأمينا لحقوق المواطنين فى أكثر مجالاتها أهمية وحيوية ، وانطلاقا بالعمل الوطنى نحو أفضل الظروف لتقدمه وازدهاره ، كل ذلك فى إطار الضوابط التى فرضتها المحكمة على نفسها حتى تظل الرقابة القضائية ملتزمة بمجالها الطبيعى ، متوازنة فى اعتدال ، كى لا تكون مغرطة فى مداها أو تاصرة عن الاحاطة بموجباتها .

ويتشقق هذه الضوابط من قاعدة كلية حاصلها ان المحكمة اذ تباشر مهمة قضائية فنية ذات طابع قانونى بحث لا يجوز ان تتدخل لحسم مسألة دستورية مالم يكن تدخلها لازما للفصل فى النزاع الموضوعى الفصل بها .

وعلى مقتضى هذه القاعدة التى قفنها قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وترتبا عليها - لا تفصل المحكمة فى المسائل

الدستورية التي تطرح عليها ، الا من خلال خصومه قضائية تتوافر لرافعها فيها مصلحة شخصية مباشرة ، وتتصل بالحكمة اتصالا مطبقا للاوضاع المنصوص عليها في قانونها ، وكضرورة يحتتها الفصل في نزاع موضوعي .

وفي جميع الاحوال ، لا يجوز ان تنال المحكمة من السلطة التقديرية للمشرع ، او تحد منها ، ولا ان تزن الدوافع الكامنة وراء النصوص القانونية التي اقرها ، او تناقش كيفية تطبيقها او ملاءمة اصدارها .

ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على تبني القاعدة التي تعضى بان كل قرينة ممكنة ينبغي ان تكون لصالح دستورية التشريع المطعون عليه ما لم تنقض هذه القرينة ببليل قطعي يكون بذاته نافيا - على وجه الجزم - لدستورية النص المطعون عليه . وان القضاء بعدم دستورية نص معين في تشريع وابطال اثره لا يستتبع ابطال باقى نصوص هذا التشريع مالم تكن هذه النصوص مرتبطة بذلك الذى ابطلته المحكمة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

وتكشف هذه الضوابط الذاتية التي فرضتها المحكمة قييدا على حركتها في مجال ممارستها لرقابتها القضائية ، عن ان لهذه الرقابة حدودا لا يجوز تجاوزها ، وانها لا تقتحم منطقة تباشر فيها السلطان التشريعية والتنفيذية اختصاصاتها التشريعية التقديرية ، ولا تستهدف مزاحمة ايها في ولايتها الدستورية او الانتقاص منها ، وانما الامر في هذه الرقابة مرده الى القيود التي فرضها الدستور والحقوق التي كفلها باعتبار ان هذه القيود وتلك الحقوق هي محل الرقابة القضائية ومناطقها، تلك الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة امينة على مسئوليتها متهمة لراميتها ، مقيدة بضوابطها ، مستجيبة لمتطلباتها .

رئيس

المحكمة الدستورية العليا

المستشار

( محمد علي بليغ )



# **القسم الأول**

**الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية**



## جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

بمقرلة السيد المستشار الدكتور نقي عبد المنيوم  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بلخ ومصطفى جليل مرس وممدوح  
مستطقي حسن ومحمد عبد الخالق النجادي ومنير أمين عبد الجيد ورايح لطفي جبهة  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو المينين  
المؤلفين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١ )

#### القضية رقم ٢٥ لسنة ٢ القضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها :  
يشترط قبول ألقطن بعدم الدستورية أن تتوافر للظامن مصلحة شخصية  
مباشرة في طعنه .

١ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط  
لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة  
شخصية مباشرة في طعنه . ومناط هذه المصلحة ارتباطها  
بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم  
الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

### الاجراءات

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعي بصفته قلم كتاب  
المحكمة صحيفة الدعوى طالباً الحكم بعدم دستورية لائحة رقابة  
النقد المصادرة تنفيذاً لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي رقم  
٩٧ لسنة ١٩٧٦ - فيما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجانب  
المقيمين بالخارج في حساباتو رأسمالية غير قابلة للتمويل لدى  
المصارف .

وقدمت ادارة قضاليا الحكومة ثلاث مذكرات طلبت فيها رفض  
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الدعوى قد استوتت اوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن السيدة « جانين بول جرابيديان » — وهى فرنسية مقيمة بالخارج — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٧١٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير الاقتصاد وآخرين طالبة الحكم بأحققتها بأن تحتفظ بما يؤول اليها أو تملكه أو تحوزة من نقد مصرى أو اجنبى ، وفى القيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ودون التقيد بالقيود الواردة فى المادتين ١١٥ ، ١١٦ من لائحته التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ • وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٧٩ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ، غطنت المدعية • فى هذا الحكم بطريق الاستئناف الذى قيد برقم ١٧٢٥ لسنة ٩٦ ق استئناف القاهرة حيث تمسكت بعدم دستورية اللائحة التنفيذية المشار اليها • وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى ، وكلفت المستأنفة برفع الدعوى الدستورية ، فأقام المدعى بصفته مديرا مؤقتا لفركتها — لوغاتها — الدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية هذه اللائحة فيما نصت



عليه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالخارج في حسابات  
رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف .

وحيث أن المدعى بصفته نعى بعدم دستورية المادتين ١١٥ ،  
١١٦ من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الصادرة بقرار وزير  
الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن تجميد هذين النصين  
لأرصدة الاجانب غير المقيمين في حسابات رأسمالية غير قابلة  
للتحويل لدى المصارف المعتمدة - بحيث لا يجوز لهذه البنوك أن  
تصرف من هذه الحسابات المفتوحة بأسماء أشخاص طبيعيين  
لصاحب الحساب أو لصالحه ما يجاوز الفى جنيه سنويا فيما عدا  
المصاريف الحكمة المستحقة على أصحاب تلك الحسابات - يعد امرا  
مخالفا للمواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من الدستور ، كما أن ذلك يتناقض مع  
أحكام الاتفاقية المبرمة - بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ - بين  
حكومتى مصر وفرنسا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات  
التي تساوى في المعاملة بين المواطنين والفرنسيين وينبئ احترامها  
وفقا للمادة ١٥١ من الدستور . فضلا عن أن ما فرضته المادتان  
١١٥ ، ١١٦ المطعون فيهما من قيود يعد خروجا على مقتضى احكام  
القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الذى  
اطلق حرية خيازة جميع العملات المصرية والاجنبية .

وحيث أن المادة ١١٥ من اللائحة - المطعون فيها - تنص على  
أن « المبالغ المستحقة الدفع الى اجانب مقيمين في الخارج ولها  
صفة رأس المال ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الانحراج  
عن علة اجنبية لتحويلها ينبغى أن تدفع في حساب رأسمالى غير  
قابل للتحويل لدى احد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه  
الطريقة مبرئا لذمة الداخ » . وتنص الفقرتان الاولى والثانية من  
المادة ١١٦ من ذات اللائحة - المطعون فيها - على أنه « يجوز  
للمصارف المعتمدة الصرف من الحسابات الرأسمالية غير القابلة

للتحويل بقيمة المصاريف الحكيمة المستحقة على اصحاب الحسابات ، كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات المشار اليها : المفتوحة بالنساء اشخاص طبيعيين لمصاحب الحساب أو لمصالحه وبما لا يجاوز اجماليه ٢٠٠٠ جنيهة كل سنة ميلادية ٠ ٣ ٠

وشيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنما يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن محطة شغلية مباشرة في طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطهما بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثبت الدفع مع عدم الدستورية لماسبقتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وأما كانه ما يستتبعه الدعي بصفته من دعواه الموضوعية هو الافراج عن ازمدة جائن بول جرايبيديان في الحسابات الرأسمالية غير القابلة للتحويل - وهي تطل ثمن بيع عقارات - وفقا للمادتين ١٢٥ و ١١٩ من اللائحة محل الطعن ، والفصول على هذه الازمدة والقيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا للقانون ، وكان الثابت من الاوراق أنه بناء على الخطابين المتبادلين بين حكومتى مصر وفرنسا بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ وافقت السلطات المصرية على الافراج عن مبلغ ٣٨ مليون جنيه من ارصدة الحسابات الرأسمالية غير القابلة للتحويل المفتوحة لدى البنوك المصرية باسماء الفرنسيين غير المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها في تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لمختلف اقسام السفارة الفرنسية والانشطيات الفرنسية في جمهورية مصر العربية ، على أن تقوم الحكومة الفرنسية بداد القيمة للرعايا الفرنسيين في الخارج ، وعلى أساس هذا الاتفاق المتبادل ( مستند رقم ٢٢ ملف الدعوى ) تقدم المدعى بصفته والسيدة « ليليان مانوش جرايبيديان » - التي انضمت فيها ارث شقيقتهما « جانين بول جرايبيديان » - الى البنك الاهلى المصرى بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بطلب تحويل رصيد الحساب المتجمد الى السفارة الفرنسية ، وقد تم بالفعل

هذا التحويل بمبلغ ١٨٦٤٠ جنيها وهو يمثل كامل رصيد حساب المورثة جانين بول جرابيديان الزائمالى الغير قابل للتحويل حسبما هو وارد فى خطايبى البنك الإلهى المصرى المؤرخين ١٩٠٠ أبريل ، ٢٨ مايو سنة ١٩٨٣ . ( المستندين رقمى ٣٦٠ ، ٣٧٠ ملف الدعوى ) • وذلك بعد أن اخرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الارمبيدة المتجمدة مع التحويل على مبلغ ٢٥٤٩٠١٢٤٠ جنيه تحت تسوية ضريبة الترتكات ورسم الايلولة على تركة « جانين بول جرابيديان » •

لما كان ذلك ، فان هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعوى الموضوعية يكون قد تحقق ، وبالتالي تكون مصلحته فى الفصل فى الدعوى الدستورية — الماثلة — منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى بصفته المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل ائتاب المخاماة •

## جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور نحمى عبد المجيد  
وحضور السادة المستشارين محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومحمود  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومير أمين عبد المجيد ولؤوى أسعد  
امضاء  
رئيس  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
المؤلف  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### القضية رقم ٢٢ لسنة ١ القضية « دستورية » ( ١ لسنة ١٠ ق - ع )

١ - المحكمة العليا - طريق رفع الدعوى الدستورية امامها - قبول الدعوى .  
اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم  
الدستورية امام محكمة الموضوع ، فلذا تبينت جدية الدفع حددت جماعدا لرفع  
الدعوى امام المحكمة العليا فلذا لم تراعى هذه الاوضاع كانت الدعوى  
الدستورية قد مقبولة .

٢ - دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها .  
يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى ان تتوافر مصلحة  
شخصية مباشرة للطاعن من طعنه .

١ - مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون  
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات  
والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ -  
اللتين رفعت الدعوى فى ظلها - ان اتصال المحكمة العليا  
بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية امام  
محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت  
ميعادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا ، فلذا لم تراعى هذه  
الايوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى  
غير مقبولة . ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق  
الدفع بعدم الدستورية المبدئى من المدعى على المادة الاولى

من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناطق هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها .

### الاجراءات

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجلس الاعلى للصحافة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

- بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمدلولة .
- حيث أن المدعى استوعفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد تقدم الى مدير ادارة المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات — المدعى عليه الاول — بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بطلب للتصريح له باصدار صحيفة يومية باسم « لا » فأجيب بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بضرورة حصوله إبقاء على موافقة اللجنة التنفيذية للاقتصاد الاشتراكي العربي ثم استيفاء باقي الاجراءات من ادارة المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ، فأعاد المدعى طلبه من المدعى عليه الاول بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالتجاوز عن اشتراط الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد للاشتراكى، ولكنه تلقى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ خطابا من المدعى عليه الاول يؤكد فيه أنه من غير الممكن التصريح له باصدار الصحيفة المشار اليها الا بعد حصوله على الموافقة سالفة الذكر تنفيذا للقرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ .

واذ رأى المدعى في خطاب المدعى عليه الاول المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ أنه يتضمن قرارا اداريا فقد اقام الدعوى رقم ٥٩٨ لسنة ٢٩ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طلبا الغاء حيث تمت بصحيفة داعواه وبمذكرة دفاعه بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الصحافة والقرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس الاعلى للصحافة .

وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى حتى يرفع المدعى الدعوى بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥، والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم

١٥١ لسنة ١٩٦٤ وأمهلته ثلاثة أشهر لرفع الدعوى الدستورية فأقام الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين المشار اليهما وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ .

وحيث أن مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ - اللتين رفعت الدعوى في ظلهما - أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بإبداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميماذا لرفع الدعوى أمام المحكمة العليا ، فإذا لم تراعى هذه الاوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة . ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة تنص في فقرتها الاولى على أنه « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ثم نصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ في فقرتها الثانية على أن « تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربى محل الاتحاد القومى في كل ما يتعلق ( ٢ م - المحكمة الدستورية )

بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ : رُقِدَ نعى المدعى على هذين النصين بمخالفة الدستور لصدورهما من رئيس الجمهورية في غير الاحوال والظروف الاستثنائية التي يجوز فيها اصدار قرارات بقوانين ولعدم عرضهما على السلطة التشريعية ومخالفتها للمادتين ٤٧ ، ٤٨ من دستور سنة ١٩٧١ لمصدرتهما حقوق المواطنين وحررياتهم الاساسية في التعبير عن آرائهم .

وحيث أن المادة ٢٠٩ من الدستور بعد تعديله الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - نصت على أن « حرية الصحافة وملكيتهما للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون ، وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والاموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون » واذ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة قصر في المادتين ١٣ ، ١٩ منه الحق في اصدار الصحف وملكيتهما على الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واشترط بالنسبة لملكية الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات وشركات مساهمة وذلك بالقيود والاوضاع التي حددتها المادة ١٩ سالفة الذكر ، كما نظم هذا القانون اجراءات تقديم طلب اصدار الصحف فأوجب في الفقرة الاولى من المادة ١٤ منه على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم اخطارا كتابيا للمجلس الاعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة مشتملا على اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الصحيفة واسمها واللغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التي تطبع فيها الصحيفة ، كما نص في المادة ١٥ من ذات القانون على أن « يصدر المجلس الاعلى للصحافة قراره في شأن الاخطار المقدم اليه لاصدار الصحيفة خلال مدة



لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار القرار في خلال المدة سالفة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الاعلى للصحافة على الاصدار . وفي حالة صدور قرار برفض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه امام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض ، ثم نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على حظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الصور على الاشخاص المنوعين من مزاوله الحقوق السياسية ومن تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها وكذلك الذين ينادون بمبادئ تنطوي على انكار للشرائع السماوية والمحكوم عليهم من محكمة القيم . ويقوم بالاشراف على هذه الاجراءات وتطبيقها المجلس الاعلى للصحافة الذى اسندت اليه المادة ٢١١ من الدستور مهمة القيام على شؤون الصحافة على النحو المبين بالدستور والقانون ، ثم نصت المادة ٥٥ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على الغاء كل نص يخالف احكامه .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع فى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ اذ أعاد تنظيم الصحافة واجراءات اصدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد الغى نص المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ المطعون بهما ورسم اجراءات جديدة لإصدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية — استنادا الى المادة ٢٠٩ من الدستور — مؤداها حظر اصدار الصحف وتملكها على الافراد . وقصر هذا الحق على الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، غير أن المشرع فى ذات القانون نظم الاوضاع السابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص فى المادة ٤٩ منه على أن « الصحف القائمة حاليا التى تصدر عن افراد تظل مملوكة ملكية خاصة لأصحابها وتستمر فى مباشرة نشاطها حتى وفاتهم » ، ثم

نصت المادة ٥١ من القانون على أن « يوقف صدور الصحف التي لم يرخص بإصدارها » .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها ، واذ كان ما يستهدفه المدعي من دعواه الموضوعية هو إلغاء القرار الإداري الصادر من الهيئة العامة للاستعلامات بعدم إمكان حصول المدعي على ترخيص بإصدار صحيفة باسم « لا » إلا بموافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي وذلك توصلًا للمسير في إجراءات إصدار الصحيفة المشار إليها وكانت الإجراءات الجديدة التي رسمها القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لإصدار الصحف - على ما سلف بيانه - واجبة التطبيق فور نفاذه في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مقتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون - وقف إجراءات إصدار الصحف التي لم يرخص بإصدارها قبل نفاذه بالنسبة للأفراد ، بعد أن حظرت المادة ٢٠٩ من الدستور والمادتان ١٣ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم إصدار وتملك الصحف إذ لم تجز هذه النصوص ذلك إلا للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية ، فإن المدعي لم تعد له مصلحة في الفصل في الدعوى الدستورية بعد إلغاء المادتين المطعون فيهما بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة من إجراءات جديدة في الإصدار وبما نظم به الأوضاع الانتقالية السابقة على نفاذه من وقف إجراءات الإصدار بالنسبة للصحف التي لم يرخص بإصدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن ثم تكون الخصومة في الدعوى الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع الأمر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة للمادة الأولى من

القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار  
بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى  
في الغاء المادتين المطعون فيهما بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠  
بشأن سلطة الصحافة الذى أعاد تنظيم أحكام وإجراءات إصدار  
الصحف وتملكها حسبما تقدم ذكره وذلك بعد أن أقام المدعى في  
دعواه الماثلة ، ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولاً : باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية  
المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة  
الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ وعدم قبول  
الدعوى فيما عدا ذلك .

ثانياً بالزام الحكومة بمصروفات الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل  
أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور  
وحضور للسادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جبيل رمسى  
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٣ )

#### القضية رقم ٤٨ لسنة { القضائية } « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - أعمال السيادة - اختصاصي . المحكمة الدستورية العليا  
استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستوري يأتي تحقيقا للاعتبارات  
السياسية التي تقتضي التأي بها من نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعي  
الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والخارج ومن سيطرتها في الخارج ورملة  
مصلحتها العليا .
- ٢ - أعمال السيادة - ماهيتها .

أعمال السيادة هي التي تصدر من السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة  
عليا وسيادة في الداخل والخارج مستندة لتحقيق مصلحة الجماعة السياسية  
كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور ، وتنظيم علاقتها الخارجية  
بينها وبين الدول الأخرى وتأمين سلامتها في الداخل والدفاع عن أقاليمها من  
الاعتداء الخارجي .

- ١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها -  
كأصل عام - في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي أرساه  
الدستور ، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه القضاء  
والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة  
القضائية على أساس أن طبيعتها تأتي أن تكون محلا لدعوى  
قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الفرنسي  
قضائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الإداري وتطورت به  
قواعدها ، إلا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية  
التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب

التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الإداري على السواء . واستبعد أعمال السيادة من ولاية القضاء إنما يأتي تحقيقا للاعتبارات السياسية التي تقتضى - بسبب طبيعة هذه الأعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالا وثيقا أو بسيادتها في الداخل والخارج - النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى في الدول التي أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة .

٢ - العبرة في التكيف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الأعمال ذاتها ، التي يجمعها إطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الأخرى وتأمين سلامتها في الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى والمزد في ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده .

### الاجراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن

قضت محكمة جنوب القاهرة فيها بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية في البلد الذي تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالزام المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى — وزير الحربية — بصفته مقضامين بأن يؤدى لهم مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا لهم عن الاضرار المادية الادبية التى لحقتهم من جراء وفاة مورثهم المرحوم على المغربى تأسيسا على ثبوت خطأ المدعى عليه الاول — وهو جندى جزائرى الجنسية — أثناء قيادته سيارة تابعة لجيش الجزائر بدائرة قسم الجمالية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حين صدم مورثهم بهذه السيارة ، وعلى أنه تابع للمدعى عليه الثانى بصفته ، واذ كانت المادة الخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية في البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس

الدفاع المشترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ تقضى بخضوع أعضاء القوات الحليفة أصلا للولاية المطلقة لقضائهم الوطني بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة وبعدم خضوعهم لولاية القضاء المدني أو لأية إجراءات أخرى في هذه الدولة ، وبأن تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم وبين الغير حول الالتزامات التعاقدية أو حول الاضرار التي تلحق بالاشخاص أو الاموال - بصفة عامة - هيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية ، فقد تراءى لمحكمة جنوب القاهرة أن هذه الاتفاقية قد حجبت القضاء المصرى عن نظر كافة المنازعات التي تنشأ بين القوات الحليفة وبين المواطنين المصريين ، وحرمتهم من التقاضى والالتجاء الى القاضى الطبيعى بالمخالفة للمادة ٦٨ من الدستور . ومن ثم ، أحالت الدعوى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ الى هذه المحكمة للفصل في دستورية المادتين الثالثة والخامسة من الاتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في الدعوى الموضوعية.

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجسد أساسا لها - كأصل عام - في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه انقضاء والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى قضائية، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الادارى وتطورت به قواعدها ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية التنظيم القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء . واستبعاد أعمال

السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى - بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالا وثيقا أو بسيادتها فى الداخل والخارج - النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة .

وحيث أن العبرة فى التكليف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده .

وحيث أن البين من الاتفاقية المطمعون فيها أنها أبرمت - كما يبين من ديباجة اصدارها - استنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دورته الاولى سنة ١٩٦٤ بانشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية ، والى القرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المشترك فى دور انعقاده الاعتيادى سنة ١٩٦٥ فى شأن تحركات القوات من بلد عربى الى بلد عربى آخر ، ووافق عليها مجلس الدفاع المشترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، وقد أوضحت الاتفاقية فى مادتها الثانية أن لقوات القيادة الموحدة الاهلية القانونية من حيث التعاقد والتملك والتقاضى ، كما



قضت في مادتها الثالثة باعفاء أعضاء القيادة الموحدة من اجراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيفة وقيود الاقامة والتسجيل وبتزويد أعضاء القيادة بأوامر التحركات الجماعية والفردية الصادرة اليهم من القيادة العربية الموحدة أو من القائد الموفد أو السلطة العسكرية المختصة ، وجعلت المادة الخامسة الاختصاص بمحاكمة أعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة لقضائهم الجنائي الوطني وذلك فيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة المضيفة، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدني في الدولة المضيفة وأسندت الاختصاص بنظر المنازعات التي تنشأ بين أعضاء هذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاحقة بالأشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية من ثلاثة أعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيفة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث . وعينت في مادتها السادسة ببيان أن الضمانات الواردة بالمادة السابقة انما تقررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية ، وليس للصالح الشخصي لأعضاء القوات . وتضمنت باقى مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيفة ، والمناطق اللازمة للقيادة وللمعسكرات وغيرها من المواقع لايواء القوات ، والمزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كما نظمت وسيلة تسوية أى خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

لما كان ذلك ، وكانت هذه الاتفاقية قد أبرمت — في اطار جامعة الدول العربية — تنظيما لأوضاع الدفاع المشترك بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها العسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اقامة هذه القوات في البلد الذي تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه ، واذا وافقت مصر على هذه الاتفاقية بهدف

الحفاظ على كيان الدولة واستجابة لمقتضيات سلامتها وأمنها الخارجي،  
فهي تعد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسة  
العليا للبلاد وتندرج ضمن أعمال السيادة التي ينبغي أن تنحصر عنها  
الرقابة القضائية الدستورية ، ومن ثم • يتعين لذلك الحكم بعدم  
اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

## جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

الوفدة برئاسة السيد المستشار الدكتور قنص عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جيمه  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو المينين  
المفوض  
وحضور السيد أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### القضية رقم ٩٣ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

١ - تشريع - مجاله - ملامات التشريع - السلطة التقديرية للمشرع .  
مجالات التشريع الذى تمارسه السلطة التشريعية تمتد الى جميع الموضوعات ،  
كما ان ملامات التشريع من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى  
ما لم يقده الدستور بحدود وضوابط معينة .

١ - مجالات التشريع الذى تمارسه سلطة التشريع انما تمتد  
الى جميع الموضوعات كما أن ملاءمات التشريع هى من اخذ  
مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقده الدستور  
بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالفا  
للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل  
بوضع القواعد القانونية التى يراها: محققة للمصلحة العامة  
متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده .

### الاجراءات

بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى  
والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار  
رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح  
الزراعى بإصدار تفسير تشريعى لبعض أحكام الرسوم بقانون رقم  
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .  
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث أن الدعوى استوتغت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانا قد تقدما باقرار ملكيتهما الى  
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تطبيقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى حدد ملكية الفرد للأرض  
الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية بخمسين غداناً  
على الأكثر وأدرجا فى هذا الاقرار مساحة من الارض ذهبا الى أنهما  
من أراضى البناء مما دعاهما الى رفع الاعتراض رقم ٨٣٣ لسنة  
١٩٧٦ على قرار الاستيلاء على هذه المساحة أمام اللجنة القضائية  
للاصلاح الزراعى . واذا ردت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هذا  
الاعتراض بأن المادة الثالثة من التفسير التشريعى رقم ١ لسنة  
١٩٥٣ المعدلة بالتفسير التشريعى رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وبالتفسير  
التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قد حددت الشروط الواجب توافرها  
فى الاراضى كى تعد من أراضى البناء وبأن هذه الشروط لا تتوافر فى  
حالة الاراضى محل الاعتراض سالف الذكر ، فقد دفع المدعيان بعدم  
دستورية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لمخالفته للمادتين  
٣٤ ، ٣٧ من الدستور ، وقررت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى

بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨٢ وقف الاعتراض حتى يرفع المدعيان الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الاقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها قد نصت فى فقرتها الاولى والثانية على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين غدانا . كما لا يجوز أن تزيد على مائة غدان من تلك الاراضى جملة بما تمتلكه الاسرة وذلك مع مراعاة الفقرة السابقة » .

واذ نصت المادة ١٤ من هذا القرار بقانون على أنه « تسرى فى شأن الاراضى الخاضعة لاحكام القانون فيما لم يرد بشأنها نص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » ، ومن ذلك - حسبما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور - القواعد الخاصة بأراضى البناء المستثناه من أحكام الاستيلاء طبقا للتفسير التشريعى الصادر فى هذا الصدد للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وهو التفسير الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه بعدم الدستورية فيما تضمنه من تعديل للفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ استنادا الى المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون المشار اليه التى أجازت للجنة العليا للإصلاح الزراعى - وقد حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بإنشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - تفسير أحكام هذا المرسوم بقانون تفسيرا تشريعا ملزما أوجبت نشره في الجريدة الرسمية ، فان مؤدى هذه النصوص أن أحكام التفسير التشريعي الخاصة بأراضي البناء المشار اليها تسرى كذلك في شأن الاراضى الخاضعة لأحكام هذا القرار بقانون وتعتبر جزءا متما له طالما أنه لم يأت بحكم جديد .

وحيث أن الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيهما تنصان على أنه « لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الاولى من قانون الإصلاح الزراعي : ١ - الاراضى الداخلة في كوردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، ٢ - الاراضى الداخلة في كوردون البنادر - والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بشرط مراعاة ما يأتى : أ - أن تكون هذه الاراضى عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لأقامة مبان عليها ، ب - أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أى ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي ، ج - أن تكون احدى القطع الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هى التى تعتبر من أراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائر تملكه قانونا .

وحيث ان المدعين ينعيان على النصين المطعون فيهما انهما يخالفان المادة ٣٤ من الدستور التى نصت على ان « الملكية الخاصة مصونة » والمادة ٣٧ منه التى فوضت المشرع العادى في تحديد الحد

الاقصى الملكية الزراعية وذلك تأسيسا على ان الدستور لم يجز هذا التحديد الا بشأن ملكية الاراضى الزراعية دون اراضى البناء وأنه بذلك يكون قد وضع قيда على سلطة التشريع ومن ثم لا يكون تحديد ما يدخل ضمن مدلول الاراضى الزراعية وما لا يدخل من اطلاقات السلطة التشريعية بحيث لا تمتد اليه الرقابة القضائية الدستورية ومن جهة أخرى فان ما أتى به النصان المطعون فيهما من تفسير تشريعى يهدر طبيعة الارض والغرض من استغلالها ويخالف ما وضعته المادة ٣٧ من الدستور من ضابط لتمييز الاراضى الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضى بوصف « الزراعية » ذلك ان المعيار الذى اتخذه التفسير التشريعى معيار تحكمى من شأنه ان يدخل فى نطاق الاراضى الزراعية اراض تعتبر بطبيعتها والغرض الذى تستغل فيه من اراضى البناء ويخضعها بذلك للحد الاقصى للملكية الزراعية .

وحيث ان الدستور بعد ان نص فى المادة ٣٢ منه على ان « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ثم نص فى المادة ٣٤ على أن « الملكية الخاصة مصونة » قضى فى المادة ٣٧ بأن « يعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ... » ومؤدى ذلك أن الدستور قد ناط بالمشرع العادى تعيين الحد الاقصى للملكية الزراعية دون أن يضع معيارا يميز الاراضى الزراعية محل هذه الملكية عن غيرها ، أما ما ورد فى المادة ٣٧ من الدستور من وصف الملكية التى يعين القانون حدا أقصى لها بأنها « زراعية » فهو وصف يحتاج الى تحديد وبيان للضوابط التى يتحقق بها قيامه فى جانب هذه الملكية توصلا الى تحديد ما يدخل فى نطاق الحد الاقصى للملكية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع الذى تمارسه سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كما أن ( م ٣ - المحكمة الدستورية )

ملاعات التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالفا للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التى يراها محققة للمصلحة العامة متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده ، وكان البين من النصين المطعون فيهما من التفسير التشريعى الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى أنهما لم يتضمنا وضع معيار جامع مانع لما يعد أرضا زراعية وما لا يعد كذلك ، وانما أورد هذا التفسير التشريعى حالات - ليست على سبيل الحصر - أخرجها من الاراضى الزراعية المنصوص عليها فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما واعتبر هذه الحالات - متى توافرت عناصرها - من أراضى البناء التى لا يشملها الحد الأقصى للملكية الزراعية وترك فى غير هذه الحالات تحديد ما اذا كانت الارض زراعية أم لا - عند النزاع - الى الجهة القضائية المختصة لتستظهر طبيعتها وفقا للظروف والملايسات التى تحيط بها ، لما كان ذلك فان هذا المسلك من قرار التفسير التشريعى سالف الذكر لا يكون متعارضا مع نص المادة ٣٧ من الدستور وبالتالي لم يخرج عن مبدأ أن « الملكية الخاصة مصونة » الذى قرره المادة ٣٤ من الدستور وانما يندرج هذا المسلك ضمن ملاعات التشريع التى تنأى عن الرقابة الدستورية باعتبار أنها من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادى على ما سلف بيانه .

وحيث أنه لما تقدم يكون النعى بعدم دستورية النصين المطعون فيهما على غير أساس الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جتية مقابل أتعاب المحاماة .



## جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور تقي عبد الصبور ورئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محمد علي راقب بليغ ومصطفى جميل برسي ومندوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ونورى أسعد مرتضى أعضاء

وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو المعين المنعوض وحضور السيد / أحمد علي نفل الله أمين السر

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### القضية رقم ٦ لسنة ٤ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمصادرها  
تتعلق بالنظام العام ، مخالفة هذه الأوضاع ، - أنه - عدم قبول الدعوى.  
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة ( ب )  
من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والمبدأ المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة  
الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر مما من مقومات الدعوى الدستورية .  
وهى أوضاع إجرائية جوهرية فى التقاضى ومن النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - المبدأ المحدد لرفعها .  
مبدأ الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر مبيحا  
يقتد محكمة الموضوع والمقصود على حد سواء .

٣ : ١ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية  
العليا أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى  
أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين المبدأ الذى حدده

---

(١) أصدرت المحكمة بنفس الجلسة أحكامها فى الدعاوى أرقام ٤٥ ،  
١٠٣ ، ١٠٤ لسنة ٤ ق دستورية ، ١ ، ٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ١٣٤ لسنة  
٥ ق دستورية ، وبجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ حكمت فى الدعوىين  
رقمى ١٠٠ لسنة ٤ ق ، ١٥ لسنة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ٧ أبريل  
سنة ١٩٨٤ أحكاما فى الدعاوى أرقام ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ لسنة ٥ ق دستورية  
وبجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ أحكاما فى الدعاوى أرقام ٧ ، ١٩ ، ٨٠ ،  
لسنة ٤ ق دستورية ١٩ ، ٢٦ ، ٣٦ لسنة ٥ ق دستورية .  
وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ٤ ق  
دستورية . وقد تضمنت هذه الأحكام ذات المبادئ .

لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع معدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رغت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تخيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كهد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ المشار اليها ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه ، والا كانت غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القرار بقانون المشار اليه .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة خلّبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت  
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة  
اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعويين رقمى ٦٤٤٥ ،  
٦٥٩٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طلب فيهما الحكم بتثبيت  
ملكيته للعقار السابق غرض الحراسة عليه بالقرار الجمهورى رقم  
١٤٠ لسنة ١٩٦١ وتصرف فيه الحارس العام بالبيع الى شركة  
الشرق للتأمين المدعى عليها السادسة ، غير أن محكمة جنوب القاهرة  
الابتدائية قد أحالت الدعويين الى محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون  
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة  
وقيدت الدعويان برقمى ٥١ لسنة ١ ق قيم . ١١٨ لسنة ١ ق قيم  
حيث دفع المدعى فى الدعوى الاولى بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١  
بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ،  
فأمهلته المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة  
بطلب الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر  
واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من هذا القرار بقانون .

كما دفع المدعى فى الدعوى الثانية بجلسة ١٣ ديسمبر سنة  
١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر حيث قررت المحكمة  
تأجيلها لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة  
١٩٨٢ لنظرها مع قضية أخرى دون أن تأذن له فيها برفع الدعوى  
الدستورية .

وهي أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ( أ ) ..... ( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتد كأن لم يكن . » .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى فاط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المشار اليها ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدئى من المدعى فى

اندعوى رقم ١١٨ لسنة ١ ق قيم ، فإنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ( ب ) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى في تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية . فان الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الطعن اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا على ما سلف بيأنه .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى في الدعوى رقم ٥١ لسنة ١ ق — فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أى بعد انقضاء الميعاد المحدد لرفع الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعى ما يدل على رفع دعواه الدستورية ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى أن محكمة الموضوع قد منحت المدعى اجلا آخر لرفع الدعوى الدستورية .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور غنى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ وبمطفى جميل مرسى ومطوح  
مسطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفي جميعه  
اعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العيدين  
المستوض  
وحضور السيد / احمد على فضل الله  
امين السر

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### القضية رقم ٥ لسنة { القضائية « دستورية » ( ١ )

- ١ - دعوى دستورية - اجراءاتها .  
ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقتا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ( ب ) من قانون المحكمة .
- ٢ - دعوى دستورية - نطاقها .  
نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى امام  
محكمة الموضوع .

١ : ٢ - ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقتا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب  
المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع  
بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من  
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فان الدعوى الحالية تكون غير  
مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة  
١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقتا  
للاوضاع المقررة قانونا .

---

(١) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم ١ لسنة  
٥ في دستورية ، وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى رقم  
١٣٤ لسنة ٤ في دستورية تضمنتا ذات المبدأين .

## الاجراءات

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٢ اودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كاتب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن الحراسة والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرها برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد اقدم الدعوى رقم ٦٣٧٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر من الحراسة العامة للطوارئ الى شركة مصر للتأمين المدعى عليها الاولى — عن العقار الذى يملكه المدعى — واذا صدر القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة فقد احيلت الدعوى الى محكمة التمييز للاختصاص بنظرها عملا بالمادة المنقولة من القانون المذكور ، ولدى نظرها اطلعت المحكمة بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ دفع المدعى بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية

الامضاء الناشئة عن فرض الحراسة ، والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الامضاء الناشئة عن فرض الحراسة ، غاملت المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فاقام دعواه المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين والنواحي على الوجه التالي » :

( ١ ) .

( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي اجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم يرفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . »

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع - رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي تاط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر . وهذه الامضاء الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا



جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة اشهر الذي فرضه المشرع على نحو امر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى - يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، غانه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فان الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة المقررة قانونا .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستوريتهما أمام محكمة القيم بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرا ينتهى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٢ ، واذا كان المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٢ فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انتضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة و  
المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور عيسى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راتب بليغ ومحمطي جميل برمي وهدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق الننادي ومير أمين عبد المجيد وشريف براهيم نور  
أعضاء

وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله

### قاعدة رقم ( ٧ )

#### القضية رقم ١٠٠ لسنة ١ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - إجراءاتها - المبدأ المحدد لرفعها - الطريق الذي  
رسمه المشرع لرفعها - هذان الأمران من مقومات الدعوى الدستورية وتعتبر  
أوضاعاً إجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - المبدأ المحدد لرفعها - مبدأ الثلاثة أشهر الذي  
فرضه المشرع على نحو آخر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية يعتبر مبدأ  
حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - إثر ذلك - التزام  
الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاتصلي ولا كانت  
دعواهم غير مقبولة .

٣ - دعوى دستورية - المبدأ المحدد لرفعها - سكوت محكمة الموضوع عن  
تحديد مبدأ لرفع الدعوى الدستورية - وجوب رفعها قبل انقضاء الحد  
الاتصلي للمبدأ - رفعها بعد انقضائه - عدم قبول الدعوى .

١ - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح  
للخصوم مباشرتها وربط بينها وبين المبدأ الذي حدده لرفعها ،  
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى  
الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر  
محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل  
الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تكديده . بحيث لا يجاوز  
ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل  
منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بمبدأ رفعها - تتعلق  
بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تبعياً به

المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية  
بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده .

٢ - ان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد  
أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة ( ب ) من  
المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة  
الموضوع والخصوم على حد سواء . فيتعين على الخصوم أن  
يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد  
الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

٣ - لما كان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم  
٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة  
١٩٨٢ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع  
صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أى بعد  
ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩  
من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها كحد أقصى  
لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذى  
يجعل هذه الدعوى غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة  
١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم  
قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت  
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة  
اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى لدى محاكمته أمام محكمة الجنج والمخالفات المستأنفة بمحكمة كفر الشيخ الكلية في الدعوى رقم ٨١/٨٩٩٠ جنح س عن تهمة مخالفة شروط المراقبة القضائية الموضوع تحت أحكامها والتي طلبت فيها النيابة معاقبته بالمواد ١ ، ٥ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، قد دفع بجلسة ١/٢٧/١٩٨٢ بعدم دستورية القانون الذي تدور حوله المحاكمة فأجلت المحكمة نظر الدعوى في تأجيلات متتالية ثم أقام المدعي دعواه الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : (١) ..... (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع سيعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتُبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا الفصل - وُطئ ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أثارها الخصوم مباشرة أو بوسيط بينه وبينه المصلح الذي حدهم لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى

الدستورية. ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرره محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تعديده . بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تخيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء . فيتمتع على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

ولما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨٢ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى المائلة الا فى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذى يجعل هذه الدعوى غير مقبولة .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### التمهيد الاستيعاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والتزمت المدعى المصروفات وجعلت ثلاثين جنيتها مقابل اتهام المحاماة .

## جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد / المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور وليس المحدة  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بلوغ ومصطفى جليل موسى وممدوح  
مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفي جيمع وغزوى أسعد مرقس أعضاء  
وحضرر السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو المينين المنسوف  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله أمين السمر

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### القضية رقم ١٣٦ لسنة ٥ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينيه بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
قبل الكلفة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى  
عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .  
اساسي ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انشاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن  
تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على  
دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من  
الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من  
المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت  
المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات  
الدولة وللکافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى  
الدستورية . وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها

---

(١) أصدرت المحكمة بجلسته ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى  
رقم ٢٢٨ لسنة ٥ ق دستورية تضمن ذات المبدأين المذكورين .  
( م ٤ - المحكمة الدستورية )

الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس . وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعاوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنها . فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٧ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ كلى طنطا بعد أن قررت محكمة جنايات طنطا بجلاسة



٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ وقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ( ٣٢ ) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحق بهذا القانون .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو بعدم قبولها أو برفضها . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية في الجنابة رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٧ قسم أول طنطا ضد المدعى لانه أجزز وجازز بقصد الاتجار جوهر مخدرا ، «أقراص الموتلوز» في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبند رقم ٩٤ من الجدول رقم ( ١ ) الملحق به ، واذ تراعى لمحكمة الجنابات عدم دستورية النصوص سالفه الذكر على أساس المادتين ٦٦ ، ١٤٤ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٣٠ ابريل

سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى وأحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحق بهذا القانون .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨١ في الدعاوى أرقام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ، ٢٧ س ٢ ق دستورية برفض النعى في كل منها بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، والتي تنص على أن « للوزير المختص بترار يصدر منه أن يعدل في الجداول الملحق بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها » وبعدم دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة، ونشر الحكم في كل من الدعاوى المذكورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن: « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ٠ وهي بطبيعتها دعاوى عينية ، توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بحيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صغرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة

وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس . وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه . ولكن قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها . فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ م

الملكة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عيد المصور رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليخ ومجلى جبيل جريس  
وسيدوح مصطفي حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورايح لطفي جمعة وموزى أسعد  
مرفق  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم ابو العيين  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٩ )

#### القضية رقم ١٣٧ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - قبولها .  
وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت  
عليها المادة ( ٢٠١ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا .  
حكمة ذلك - اغفال هذه البيانات - الزه - عدم قبول الدعوى .

١ - أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه : « يجب أن يتضمن  
القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة  
الدعوى المرفوعة اليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص  
التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى  
بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول  
الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة  
الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية  
تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك  
مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى  
الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من  
قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كلفة  
جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم  
وتعقيهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ،  
بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير

الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي  
فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة  
الدستورية المشار اليه .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف  
الدعوى رقم ٩٣١٣ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا المقيدة  
برقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى بعد ان قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة  
٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨٠ بوقف السير في الدعوى واحالة الاوراق  
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزير  
الصحة الخاص بأضافة أقراص ( الميثاكوالين ) الى جدول المخدرات  
المالحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات  
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم  
قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث  
الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها  
بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق - تتجصل في أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية في  
الجناية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا ضد نعيمة محمد طه على زيان

لأنها أحرزت بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً ( أقراص الميثاكوالون ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ( ٩٤ ) من الجدول رقم ١ الملحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ . واذ تراءى لمحكمة الجنايات عدم دستورية قرار وزير الصحة ، فقد قررت بجلسته ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى واحالتها بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتولون ( الميثاكوالون ) إلى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقريئة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار إليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة جنابات طنطا قد استندت في قرارها الصادر بالحالة أوراق الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا الى أنه قد « تراءى لها أثناء نظر الدعوى جعية ما يثيره الدفاع عن المتهم من عدم دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضالفة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) الى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ) دون أن تضمن المحكمة قرارها أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفة قرار وزير الصحة رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٦ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نموص هذا القرار ، فان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

### **لهذه الاسباب**

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ ليريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار المكور محض عهد الميزور  
وحضور: السيد المستشارين : محمد علي زراغب بلخ ونبيل جليل مريسي ومهدوح  
مستفي حسن ومحمد عبد الجاللي النادى ورابع لطفي جيمه وفوزي أسعد مرقس  
أعضاء  
العضوية السيد المستشار أحمد الزهراني  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المستفي  
أحمد المر

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### القضية رقم ٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - اجراءاتها - الجهاد المحدد لرفعها - الطريق الذي  
رسمه المشرع لرفعها - هذان الاثران من مقومات الدعوى الدستورية ،  
وتعتبر أوضاعا إجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الجهاد المحدد لرفعها - جهاد الثلاثة أشهر الذي  
فرضه المشرع على نحو آخر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الجهاد الذي  
تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى - يعتبر ميعادا حتميا  
نعمن رفع الدعوى الدستورية قبل انقضاء ولا كانت غير مقبولة .

٢ - دعوى دستورية - الجهاد المحدد لرفعها - تجلج محكمة الموضوع الدعوى  
الموضوعية الى جلسة لاحقة لانقضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى  
الدستورية - لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

١ - أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة  
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه  
التالى : (١) ..... (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر  
دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص  
القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة  
أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن  
أنار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك  
أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد  
اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هذا النص - وعلى



ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للفصوم مباشرة وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه .

٢ - أن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الفصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

٣ - إن تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع دعواهم الدستورية لا يعني امتداد الاجل الذي حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها أصليا عدم قبول الدعوى واحتياطيا رفضها • وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا للدعوى رقم ٦٥٥٢ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالغاء تصرفات الحراسة العامة فيما يتعلق ببيع العقارات المملوكة لهم والسابق فرض الحراسة عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وعدم نفاذ هذه التصرفات فى حقهم وتسليم تلك العقارات وبيعها لهم ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع المدعون بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فأهملتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ •

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

على الوجه التالى : ( أ ) ٠٠٠٠ ( ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تنبى به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أمام محكمة القيم بجلاسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر اى انتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم

قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع عوالم الدستورية ، ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

### لهذه الاسباب ..

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ،

## جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد المتتور  
وحضور: السادة: المستفيدين محمد علي رافعي، بلخ ومسطى جليل مرمي وممنوح  
مسطى حسن ورابع لطفي جمعه وموزي اسعد مرتضى وشريف برهان نور  
وحضور السيد المستشار عبد الرحمن مشور  
وجهور السيد / احمد علي فضل الله  
ابن المر

### قاعدة رقم ( ١١ )

#### القضية رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - اجراءاتها - الجهاد المحدث لرفعها - الطريق الذي  
رسمه المشرع لرفعها - هذان الامران من مقومات الدعوى الدستورية وتعتبر  
اوضاعا اجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الجهاد المحدث لرفعها - جهاد الثلاثة أشهر الذي  
فرضه المشرع على نحو امر كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية او الجهاد  
الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يعتبر جيلداً  
يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - تجاوز محكمة الموضوع الحد  
الاقصى لرفع الدعوى الدستورية او يجوزها عن تجديد اي جيلد - التزم  
الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت  
دعواهم غير مقبولة .

١ - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية، التي اتاح  
للخصوم بنشرتها وربط بينه وبين الجهاد الذي حدده لرفعها،  
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى  
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية  
تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رغت خلال  
الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تمديدده ، بحيث  
لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الازعاج الاجرائية - سواء ما  
اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميناذ رفعها -  
تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي  
به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم الدفاع في المسائل  
الدستورية بالاجراءات التي رسمها، وفي الموعد الذي تحدده .

٢ - أن ميعاد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ المشار إليها يعتبر ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، لأن هي تجلوزته أو سككت عن تحديد أى ميعاد ليعتد على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض المراسلة .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الطعنة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد اقدموا الدعوى رقم ٤٤٠٧ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أطم محكمة الجيزة الابتدائية طالبين الحكم بحكم الاعتداد بالتصرف الصادر من أى من المدعى عليهم لآخرين

في أملاكهم وعدم سريانه في حقهم ليطلانه مع الغاء ما تم من تصرفات ومحو ما جرى عليه من قيود وتسجيلات مع إلزامهم بتسليم أراضيهم لهم ، واذ قضى فيها بعدم اختلاص المحكمة واحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ٣٠٠ لسنة ٢ قضائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ بعدم دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ وحددت للمدعين شهرين لاقامة دعوى بعدم الدستورية ، وبذلك الجلسة اجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٢/١٢ لتنفيذ القرار السابق وحددت للمدعين شهرين آخرين فأقام المدعون الدعوى الثالثة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ( أ ) ..... ( ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأي لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، نخل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة ( م ه - المحكمة الدستورية )

الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تفيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التقاضى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكان الحاضر عن المدعين قد أبدى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ غصرت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارة شهران ينتهى فى ١٩٨٢/٩/٤ فلم يقيم المدعون برفع الدعوى الدستورية خلال هذا الاجل ومن ثم تكون دعواهم غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد . ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد حددت بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ للمدعين شهرين آخرين لتنفيذ قرارها السابق أذ أنها تكون بذلك قد تجاوزت الحد الاقصى الذى حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .



## جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور غنحي ميد المبور رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليخ ومصطفى جهيل مرسى  
وبسود مصطفى حسن ومير أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة ونورى أسعد  
امضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### القضية رقم ٥ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

١ - دستور - هيئات عامة - هيئات شخصية .  
حرص دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ،  
فأتى في المواد من ٤١ الى ٥٠ منه بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية  
الشخصية وما يفرع عنها من هيئات وهيئات .

٢ - حرمة المسكن - تفتيش المسكن .  
حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو  
تفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التفتيش  
بالجبرية .

٣ - دستور - المادة ٤٤ من الدستور .  
نص المادة ٤٤ من الدستور جاء عاماً مطلقاً لم يرد عليه ما يفصحه أو يقيد  
مما يؤده أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المسكن  
صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صوناً لحرمة المسكن التي تليق من  
الحرية الشخصية .

٤ - دستور - التفتيش والتفتيش - المادة ٧ إجراءات جنائية .  
تحويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش مسكن المتهم في حالة  
التفتيش بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب من يملك سلطة  
التحقيق وفقاً لحكم المادة ٧ إجراءات جنائية يخالف حكم المادة ٤٤ من  
الدستور - يبين ذلك :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ - أن الدستور قد حرص - في سبيل الحريات  
العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان  
الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن  
« الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما

نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير ان الدستور لم يكف في تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها ( المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤ ) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيود في تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية — ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه — حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشريعة الدستورية.

وحيث ان المشرع الدستورى — توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد ان اخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى ان يحدد الجرائم التى يجوز فيها التفتيش والاجراءات التى يتم بها . ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على انه « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور

عنى أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كان يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور .

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتى الذكر أن المشرع الدستورى قد غرق فى الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش فى الحالين بأمر قضائى ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص كضمانة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبب أمر القاضى المختص أو النيابة العامة بالتفتيش فى حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائى مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم أذن للأمور الضبط القضائى بإجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائى المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التى تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى اليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور — فى الظروف التى صدر فيها — على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائى مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التى لا تجيز — وفقا للمادة ٤١ من الدستور — سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التى شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من

حكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط في المشروع النهائي لهذه المادة  
وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة  
حرمة المساكن على ما سلف ببيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح  
الدلالة — على ما سبق ذكره — على عدم استثناء حالة التلبس من  
الضمانتين اللتين اوردهما — أى صدور أمر قضائي وأن يكون الامر  
مسيبا — فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين  
الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانه صدور الامر القضائي في  
حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس  
عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستوري الواضح  
الدلالة . ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور  
بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكر من أن ذلك « وفقا  
لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادي  
في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين  
اشتراطهما الدستور في المادة ٤٤ سابقة الذكر ، والقول بغير ذلك  
اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادي  
وهو ما لا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة  
« وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادي في تحديد  
الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره  
وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش .  
لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر  
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ — المطعون فيها — تنص على ان  
« لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة ان يفتش  
منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة  
اذا اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه » مما مفاده تخويل  
مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة  
التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك

سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

### الاجراءات

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الجنائية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة بعد أن قضت محكمة جنايات القاهرة بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وتقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوتت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن النيابة العامة اسندت الى المتهمين فى الجنائية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم صنع وحرار وحيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها

قانونا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنابات القاهرة لحاكمتهم حيث رأت المحكمة أن رجال الضبطية القضائية قاموا بتفتيش مسكنى المتهمين الاول والثانى دون اذن. من النيابة العامة استنادا الى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى اجازت للأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم • واذ تراءى لمحكمة الجنابات بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ عدم دستورية نص هذه المادة — وهو لازم للفصل فى الدعوى — تأسيسا على أن ثمت تناقضا بين هذا النص وما تنقضى به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية •

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة قد طلبت رفض الدعوى استنادا الى أن المادة ٤٤ من الدستور وأن نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب كقاعدة عامة الا أنها تركت بيان ذلك الى أحكام التشريع العادى ، والى أن المادة ٤١ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائى فى حالة التلبس مما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكنه فى حالة التلبس بضبط الاشياء التى تفيد فى كشف الحقيقة باعتبار أن الحرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن •

وحيث أن الدستور قد حرص — فى سبيل حماية الحريات العامة — على كفالة الحياة الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس » كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير أن الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى

عبارات علمة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية للشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها ( المواد ٨ من دستور سنة ١٩٣٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤ ) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيود فى تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه - حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشريعة الدستورية .

وهيث أن المشرع الدستورى - توفيقا بين حق الفرد فى الحرية الشخصية وفى حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع فى عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها . ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنه « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس » وغيا عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما فى ضمانات واحدة متى كانا يعثلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور .

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور  
سالفتي الذكر أن المشرع الدستوري قد فرق في الحكم بين تفتيش  
الأشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في  
الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص  
كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ،  
فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس  
بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم  
اشتراطها تسبب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في  
حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة  
صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي  
المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم أذن للأمور  
الضبط القضائي بإجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار  
إليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا  
النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور  
الأمر القضائي المسبب وذلك صونا لحزمة المسكن التي تنبثق من  
الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه  
الذي يأوى إليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور  
— في الظروف التي صدر فيها — على التأكيد على عدم انتهاك حرمة  
المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون  
أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز — وفقا للمادة  
٤١ من الدستور — سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجده .  
يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند  
اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من  
حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط في المشروع النهائي لهذه المادة  
وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة  
حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة



— على ما سبق ذكره — على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردتهما — أى صدور أمر قضائى وا ن يكون الامر مسببا — فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائى فى حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة . ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى فى اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطهما الدستور فى المادة ٤٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسببيه الى غير ذلك من الاجراءات التى يتم بها هذا التفتيش . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ — المطعون فيها — تنص على أن « لأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والأوراق التى التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى اجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

## جلسة ٢ يولية سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور لطفى عبد الصبور رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي رافق بليغ ومصطفى جميل مرمي  
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورايع لطفى جمعة وغزوى أسعد  
مرتضى  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المسوف  
امين السر

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### القضية رقم ١١٧ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

١ - الخصومة في الدعوى - التدخل الانضمامي ،  
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول  
الدعوى الاصلية يستلزم بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

٢ - وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت  
الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها  
خلاله . وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة  
للخصومة الاصلية ، فإن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق  
اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة  
١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم  
٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب وقدمت ادارة قضايا الحكومة  
مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث

القررت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها  
بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٢١٣  
سنة ١٩٨٢ مستعجل القاهرة ضد توفيق عبد الحى سليم والمدعى  
العام الاشتراكى - المدعى عليه الخامس طالبا الحكم باسترداد  
هيازته للكشكين الملوكين له بمدينة رأس البر بعد أن شملها القرار  
الصادر من المدعى عليه الخامس بوضع أموال توفيق عبد الحى سليم  
تحت التحفظ والاستيلاء عليها لادارتها واذ دفع الحاضر مع المدعى  
بعدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٩٥ لسنة  
١٩٨٠ بجلسة ٢٢/٢/١٩٨٣ ، أجلت المحكمة الدعوى لجلسة  
١٩٨٣/٤/٥ كطلبه ارفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة المختصة  
فأقام المدعى دعواه الماثلة . وبجلسة التحضير المنعقدة في ١٢ يناير  
سنة ١٩٨٤ طلب كل من الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامى بصفته  
وكيلا عن الفريق متقاعد سعد محمد الشاذلى والاستاذ بلاتون  
فلاسكاكى المحامى بصفته الشخصية ووكيلا عن المدعين في الدعوى  
رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليها قبول تدخلهما منضمين  
للمدعى في طلباته في الدعوى الحالية .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة  
الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن  
« تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح  
على الوجه التالى (أ) (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء  
نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص

القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن « ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذي ناط المشرع لمحنة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى دفعه بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٤ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا غايته ٥ أبريل سنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التي أجلت اليها الدعوى ، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، فان الدعوى

تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامى ، فإنه متى كانت الدعوى الأصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الأصلية ، فإن عدم قبول الدعوى الأصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وانزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ١٦ يونية ١٩٨٤ م

المؤلة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على رافع بلينج ومصطفى جبيل مرسى  
ومندوح مصطفى حسن ومحمّد أمين عبد المجيد ورايح لطفي جيمه ونورى أسعد مرقس  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
المسوف  
أمين المس

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### القضية رقم ٥٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

١ - الولاية العامة لحاكم مجلس الدولة : بدولها : مجلس الدولة قاضي القانون  
العام .

انصت المادة ١٧٢ من الدستور بتقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على  
القرارات الإدارية والدعوى القضائية بحيث يكون هو قاضي القانون العام بالنسبة  
لهذه الدعوى والقرارات ، وإن اختصاصه لم يعد جدياً بمسائل محددة على سبيل  
المصر كما كان جدياً آنفاه ، غير أن ذلك لا يعنى غل يد المشرع العادي من اسناد  
الفصل في بعض القرارات الإدارية والدعوى القضائية الى جهات قضائية اخرى  
مضى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالاً للتوفيق المخول له بالمادة ١٧٧ من الدستور  
في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ - محاكم أمن الدولة العليا « تكوينها » هي جهة قضاء .

محكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً للقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة  
١٩٥٨ هي جهة قضاء قضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتضى بها من ظروف  
استثنائية . ومن بين ما تقتضى به الفصل في كافة التظلمات والظلم من الاوامر  
الصادرة بالتبني أو الاعتقال وفقاً لقانون الطوارئ .

٣ - التظلم من أمر الاعتقال « تكوينه » ضمانات قضائية .

التظلم من أمر الاعتقال يشكل « خصوصية قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية  
وبين الممثل - أو غيره - الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعية  
أو انتفاء الجور للاستيفاء في الممثل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن  
والنظام العام . وقد كفل المشرع للممثل عند نظر تظلمه أمام محاكم أمن الدولة  
العليا طوارئ ضمانات قضائية من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

٤ - التظلم من أمر الاعتقال - قرار محكمة أمن الدولة العليا في التظلم : تكوينها :

التظلم من أمر الاعتقال يعتبر « تظلماً قضائياً » اسند اختصاص الفصل فيه  
الى جهة قضاء وفقاً لما تقتضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذي تصدره

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا النظام يعتبر « قرارا قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن او إعادة النظر فيه .

٥ - حق النقض - مجلس الدولة - المادة ١٧٢ من الدستور .

المشرع اذا كل للممثل حق النقض بما خوله من النظام من الاجر الصادر باعتقاله ايام جهة قضائية اخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للمصالح العام لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .

٦ - محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - النقض الطبيعي - المادة ٦٨ من الدستور

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من اوجر القبض والاعتقال فضلا قضائيا قد اصحت النقض الطبيعي لهذه القرارات . وليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة اى نصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء . الامر الذى لا ينطوى على اى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

١ - ان المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الادارية والدعاوى والتأديبية » فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية اخرى متى اقتضى ذلك المصالح العام وأعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تصديق الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ - ان محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقترن بها من ظروف استثنائية . فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه المحاكم - فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التى ( م ٦ - المحكمة الدستورية )

تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون - الاختصاص بالفصل فى كافة التظلمات والطمون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ .

٣ ، ٤ - التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها فى اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل - أو غيره - الذى يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاستبقاء فى المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة فى هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية - باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفه الذكر - أن يطمئن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطمن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة فى هذه الحالة واجب النفاذ . كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « فى جميع الاحوال يكون لمن رغب تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جسيدي كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رغب التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التى قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه . لما كان ذلك جميعه ، فإن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ،



ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التظلم — وما يثور فى شأنه من نزاع — قرارا قضائيا نافذا. بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

٥ ، ٦ — ان المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضى بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية ذلك فى حدود ما يملكه المشرع — وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور — من اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، غانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر الاعتقال فضلا قضائيا قد أضحت هى القاضى الطبيعى الذى يحق لكل معتقل — أو لغيره من ذوى الشأن — اللجوء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) أى تحصين لاهل الاعتقال — وهو قرار ادارى — من رقابة القضاء طائلا . ان المشرع قد جعل التظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) ، الامر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وبإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية

من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من ازالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال والمنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ أمراً باعتقال المدعى وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية لمدة سنة اعتباراً من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ وإلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . فأقام المدعى الدعوى رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الامر الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالغائه . واذا صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بان محكمة أمن الدواى العليا ( طوارئ ) هى التى تختص وحدها بنظر كافة التظلمات والطعون من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ، ثم نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى - بجلسته ٩ نوفمبر ١٩٨٢ - عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لمخالفتها حكم المادتين ٦٨ و ١٧٣ من الدستور وذلك تأسيسا على أن دعوى الطعن في قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقا لاحكام قانون حالة الطوارئ لا تخرج - في طبيعتها - عن كونها منازعة ادارية مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الدولة وفقا لنص المادة ١٧٣ من الدستور فلا يصح نزاعها منه الا لضرورة تدعو الى اسناد هذا الاختصاص الى جهة قضائية أخرى وإلى أن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وأن كانت جهة قضائية الا أن اختصاصها بنظر التظلمات من أوامر القبض أو الاعتقال لا يعتبر اختصاصا قضائيا وما تصدره فيها ليس أحكاما لها حجية الاحكام وقوتها التنفيذية اذ أن التظلم من أمر الاعتقال لا يعدو أن يكون تظلما اداليا لا يمنح من اختصاص مجلس الدولة ، وبذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الطعن في قرار الاعتقال بدعوى الالغاء . ومن ثم فقد أحالت محكمة القضاء الادارى الدعوى الماثلة الى المحكمة لدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعي بعدم الدستورية - اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة

أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قرره الفقرة الاولى سالفة الذكر من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الميينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ . ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الاحالة - هي نزاع الاختصاص بالظعن في قرارات الاعتقال - بدعوى الالغاء - من القضاء الاداري واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ومدى مخالفة ذلك لنصوص المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الادارية والدعوى التأديبية » فقد افادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعوى التأديبية بحيث يكون هو قاضي القانون العام بالنسبة لهذه الدعوى والمنازعات وأن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع المادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

وحيث أن محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء تقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتترن بها من ظروف استثنائية . فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه

المحاكم - فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون - الاختصاص بالفصل في كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ، فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ في فقرتها الاولى على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ المشار اليه » . وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة اقدر على الفصل في التظلمات والطعون التي ترفع عن أوامر القبض أو الاعتقال التي يتخذها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المخولة له بعد اعلان حالة الطوارئ، ولما تنطوى عليه هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا لكل مواطن في حدود أحكام انقانون وما تتطلبه المصلحة العامة من الحيلولة دون تعريض الامن أو النظام العام لخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عند اعلان حالة الطوارئ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور ترى في الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدولة تعويضا عادلا لمن يقع عليه هذا الاعتداء . واذا كان المشرع في المادة ٣ مكررا من قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضي من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت في فقراتها - الاربعة الاولى - تنظيما لحق التظلم - على أنه « يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا والمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى

ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه • ويكرن التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المسككة وفقا لاحكام هذا القانون • وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الافراج عنه غورا • وهو مايتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تقضى بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا للقانون الذي ينظم حق التظلم ، وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه واحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل — أو غيره — الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم توفر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية — باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفه الذكر — أن يطمئن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل غورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه • لما كان ذلك جميعه ، فإن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التظلم — وما يثور فى شأنه من نزاع — قرارا قضائيا نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع اذ كفل للمعتقل حق التناضى بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية وذلك فى حدود ما يملكه المشرع — وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور — من اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فإن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر الاعتقال فضلا قضائيا قد اصبحت هى القاضى الطبيعى الذى يحق لكل معتقل — أو لغيره من ذوى الشأن — اللجوء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) أى تحصين لامر الاعتقال — وهو قرار ادارى — من رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام جهة قضاء هى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) : الامر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم فإن الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رفضها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

## جلسة اول ديسمبر سنة ١٩٨٤ م

بإشراف السيد المستشار أحمد علي بطيخ  
رئيس المحكمة  
والعضوة الشابة الاستاذة : د. جويلى جبيل مريى ومندوح مصطفى حسن ومنير  
مين عبد الجيد ورايح لطفى جمعه وفوزى أسعد مرقص ومحمد كمال مخلوط أعضاء  
المجلس  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله

قائمه رقم ١٥٦

### المقضية رقم ٤٤ لسنة ٥ قضائية « دستورية » (١)

١- دَعْوَى دستورية - حكم - هيئة

الدعوى الدستورية غيبة بطبيعتها. جزء الأحكام الصادرة فيها لها هيئة مطلقة  
قبل الكافة ، وتلزم بها جميع جهات القضاء سواء كانت قد انتهت إلى عدم  
دستورية النص المطعون عليه أم إلى دستورية

النص المطعون عليه

الدعوى الدستورية في المخطط هي:

الذين يصمم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم  
دستوريته - أثناء الصلحة في الدعوى - مرة - عدم قبول الدعوى .

أما الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من الدستور قد نصت على  
أن يتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين واللوائح . . . كما قضت المادة ١٧٨ من  
الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة  
من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية ٠٠٠ » ،  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالتقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاما مماثلة  
في الدعوى الدستورية أرقام : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ،  
٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،  
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ،  
٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،  
١١٢ لسنة ٥ قضائية .



الدولة وللکافة » • ومؤدى ذلك أن الاحکام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة لىها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجیة مطلقة • بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت لىها ، وإنما ینصرف هذا الاثر الى الکافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحکام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون لیه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار لىها ولأن الرقابة على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب والوجه البطلان •

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار لیه على ما سلف بىانه ، وكان قضاؤها فى هذا له حجیة مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص جسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منقضية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها •

### الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت لىها محكمة

للقضاء الادارى بجلسة ٩ نونمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة  
الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية  
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢  
فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من اولامر الاعتقال  
المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى»

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة حيث التزمت  
هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة  
اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوتت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال المدعين  
وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١  
باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة  
١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية  
المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢  
لسنة ١٩٥٨ ، فأقام المدعون الدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ قضائية  
أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف  
تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفى الموضوع بالغاء واذ صدر القانون  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة  
١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه  
بأن محكمة أمن الدولة العليا « طوارى » هى التى تختص وحدها

بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقسورات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ» ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية ، فلقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاضيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور ، وأحالت الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ — محل النعى بعدم الدستورية — اذ قضت بإحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترقيا على ما قرره الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم غسان المسألة الدستورية المشار — حسبما جاء بأسباب قرار الاحالة — هي نزاع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واستناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برفض

النمى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال إلى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » . ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة . بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لمفهوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ولأن الرقابة على دستورية القوانين التي اقتصرت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتطلى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان مقتضى هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي تنتهي الحكم بعدم قبولها .

لهذه الأسباب .

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المختار محمد علي بلخير  
وحضور السادة المختارين : مصطفى جويل مرمي ومجموح مصطفى حسن ومخير أمين  
السيد المجيد وراجح لطفي جيمه وفوزي أحمد مرمي وشريف برهم نور  
وحضور السيد المستشار : الدكتور أحمد محمد الخليلي  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أعضاء المجلس  
أمين السر

### قائمة رقم ( ١٦ )

#### القضية رقم ٦٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

١ - ولاية المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح -  
المادة ١٧٥ من الدستور - المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة .

المحكمة الدستورية العليا تستند ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية  
القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور .

نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة على أن احكامها في الدسلاوى الدستورية  
ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة لا يفل بما نص عليه الدستور من كسالة  
تكتفل الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى  
قاضيهم الطبيعي .

١ - وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر  
سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا بمقولة أنها تتخل بما نص عليه الدستور من  
كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم  
في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي ، ذلك أن هذه المحكمة  
انما تستند ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين  
واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي نص على أن تتولى  
المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم  
القانون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة  
١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض . واذ كان  
ما اوردته تلك المادة من النص على أن احكام المحكمة في الدعاوى  
الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة هو ما تمليه

الطبيعة الميمنية للدعوى الدستورية بما يقتضى اسياغ الحجية المطلقة على أحكامها التى استوجب الدستور — فى المادة ١٧٨ منه — نشرها فى الجريدة الرسمية تأكيدا لصفحتها الانزامية على نحو ما تقدم ، فانه يتعين اطراح ما أثاره المدعى فى هذا الصدد .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمقرر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المقابلة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من قرار الاصلية وسلتر الاوراق — تتصلق فى أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال عدد ( ٧ م ) — المحكمة الدستورية ،

من المواطنين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ، وبالي قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فاقام المدعي الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٦٦ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقاليهم وفي الموضوع بالغائه . واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة امام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور ، وأحال الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ — محل النعي بعدم الدستورية — اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة امام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترضيا على ما قرره الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) بحون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات



من الأوامر والقرارات الميينة بالمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢، وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استناداً إلى إعلان حالة الطوارئ. ومن ثم فإن المسألة الدستورية المثارة — حسبما جاء بأسباب قرار الإحالة — هي نزاع الاختصاص بدعوى إلغاء قرارات الاعتقال من القضاء الإداري واستناد هذا الاختصاص إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور.

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية «دستورية» برهض النمي بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أن «تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، وتصلح إلى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية» ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤.

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن «تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠» كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية «ونصت اادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن «أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة» ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عينية — توجه الخصومة إليها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها

بمعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم. في الدعوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس ، وبذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص غطى قوة نفاذه ، أو إلى تقرير دستوريته وبإلتغلي سلطاته من جميع الميادين وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه ، وكان نقضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظرو أي طرف يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبإلتغلي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وبحيث أنه لا وجه لما أثروه المدعي في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تخلف بها نص عليه الدستور من كفاية تكلف الفومن والمساواة بين المواطنين وجون حقوقهم في الدفاع والماتجاه إلى قاضيتهم الطبيعي ، ذلك أن هذه المحكمة انمسا تنسند ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي تمنح على أن تتولى المحكمة مسخه

الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة ببناء على هذا التفويض . واذ كان ما أوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة هو ما تمليه الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التي استوجب الدستور في المادة ١٧٨ منه - نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا لصفقتها الإلزامية على نحو ما تقدم ، فإنه يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هذا الصدد .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
 وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومحمود مصطفى حسن ومير  
 أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعه ومحمد كمال مخلوط وشريف براهيم نور  
 وحضور السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد الحفني  
 وحضور السيد / أحمد جلي فضل الله  
 ورئيس المحكمة  
 أعضاء  
 القضاة  
 أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### القضية رقم ٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية

١ - حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .

حق التقاضي مبدأ دستوري أصيل - المادة ٦٨ من الدستور نصاً على كفاية  
 حق التقاضي وحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء لترديد  
 لما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفاية حق التقاضي للأفراد ، وذلك أن حق  
 التقاضي من الحقوق المصانة التي كفلت للمستشار المساواة بين المواطنين  
 فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق منطلعه ينطوي على إهدار  
 مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يعرفوا من هذا الحق .

٢ - قرار إداري - حظر الطعن فيه مخالف للدستور - المادتين ٦٨ ، ٤٠ من الدستور .

استبعاد القرارات الإدارية النهائية الفاصلة بترتيب آتية أعضاء  
 السلكين الدبلوماسي والقضائي من رقابة القضاء ينطوي على مصادرة لحق  
 التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين  
 ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

١ - أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق  
 مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى  
 قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص في القوانين على تحصين  
 أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء « . وظاهر هذا  
 النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس  
 كافة كبداً دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ  
 حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري  
 من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم

أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لماثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد رُذ النص الدستوري المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها وزد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر إلى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه — وهو قيام المظنة في حق من حقوق أفرادها — من اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أن ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — وهو قرار إداري على ما يلف بظانه — يعتبر نهائياً وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار في خصوص ترتيب الأقدمية من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائياً وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه » .

## الاجراءات

بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ٣٢ قضائية بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمضمر الجلسة بحيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاطاحة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعين كلانا قد اتفقا على الدعوى رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٢ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بارجاع ترتيب اقدمية كل منهما الى ما كانت عليه قبل صدور القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة والقرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الملحق به - مع ما يقترب على ذلك من ترقيات وآثار وغروق مالية . واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه خيماً نصت عليه من أن ترتيب

الأقدسية الذي يتضمنه القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ، لما بدأ لها من صفة استقلالها للمادة ٦٨ من الدستور ، فقد تمت ببطلة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقت الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ينمى فى مادته الأولى على أن « يمدد قرار جمهورى بناء على عرض وزير الخارجية بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الحاليين السوريين والمصريين ... » وفى مادته الخاصة على أن « يتضمن القرار الجمهورى بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ترتيب أقدميتهم ويحظر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه : ويكون تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وفقا لتاريخ القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم ... » .

وحيث أن القرار الجمهورى بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر تنفيذا للمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب لأقدميتهم يمدد قرارا إداريا تنصح به جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق حصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ... ويختلص النص فى القوانين على تعيين أي علة أو

قرار إداري من رقابة القضاء . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند جد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصيل أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما أثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تجتاز حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستوري المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد بذلك ، حين حولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد الحدودان عليها . وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر إلى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه . وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها . من أضرار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القوائم .

لا كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن ترتيب الإقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — و هو قرار إداري علي ما سلف بيانه — يعتبر نهائياً وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار — في خصوص ترتيب الإقدمية — من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور . الأمر الذي يتعين



معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للظمن بأي وجه من الوجوه » .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للظمن بأي وجه من الوجوه » .

## جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

بواسطة السيد المستشار محمد علي بلخ  
وحضور السادة المستشارين مصطفى جويل جرس ومجوح مصطفى حسن ومين  
امين عبد المجيد وربيع لطفي جيمه ولوزي اسعد مرتس ومحمد كمال محفوظ اعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور احمد محمد الحفي  
وحضور السيد / احمد علي عطل الله  
رئيس المحكمة  
المسوق  
امين السر

### قاعدة رقم ( ١٨ )

#### لل قضيه رقم ٧٤ لسنة ٥ قضائية « دستورية » ( ١ )

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينه بطبيعتها - الاحكام الصادرة عنها لها حجية حقلية  
قبل الكلفة ، وتقرم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون عليه ام الى دستوريته - اساس ذلك .
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الظمن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على  
دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨  
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة  
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية »  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « احكام  
المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسيرين  
ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » - ومؤدى ذلك ان  
الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها

(١) اصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة  
في الدعاوى الدستورية ارقام : ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨ ؛  
٩١ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٣ لسنة ٥ قضائية .

دعوى عينية توجة الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المظنون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلقزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المظنون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلفى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة صحت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أي طعن ينشأ من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية . وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٦٦٥ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة التمييز الاداري بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أواخر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوتت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاجلالية وسائر الاوراق - تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال المدعى وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . فأقام المدعى الدعوى رقم ٣٦٦٥ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالغاء . واذا صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) هي التي تختص وحدها بنظر كسالة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو

الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ»، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه «وتحال إلى هذه المحكمة بحالتها جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية». فقد تراءى لمحكمة القضاء الإداري بخطة ٩ مؤتمتر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار إليها لما تقترب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاضيل بنظر دعوى القضاء قرار الاعتقال، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور، وأحالت الدعوى المائلة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية.

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ - محل النعي بعدم الدستورية - إذ قضت بإحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها في الفقرة الأولى من ذات المادة، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بحالتها عند صدور ذلك القانون، فقد جاء حكمها ترتيبيا على ما قرره الفقرة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كل فئة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات الميئة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا إلى إعلان حالة الطوارئ، ومن ثم فإن المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الإحالة - هي نزاع الاختصاص بدعوى إلغاء قرارات الاعتقال من القضاء الإداري واستناد هذا الاختصاص إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور.

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥٥ قضائية «دستورية» برغفر النعي بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص

على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها  
بمنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار اليها  
بالمادة ٣٠ مكررا من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ ، وتحك الى هذه  
المحكمة - بطاقتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار  
اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » . ونشر هذا  
الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وهوذا أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت  
على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على  
دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من  
الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة  
الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من  
قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩  
على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير  
ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام  
الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه  
الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري -  
تكون لها حجة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في  
الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم  
به جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم  
دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفع  
الدعوى على هذا الأساس ، وفلك لجميع نصوص المادتين ١٧٥ ،  
١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن  
الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة  
الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم  
دستورية النص لختفى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي  
سلامته من جميع الصوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ هـ

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنسى  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جميعه ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد علي غفل الله  
رئيس المحكمة  
المتسوق  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### القضية رقم ١٥٠ لسنة ٥ قضائية « دستورية » ( ١ )

١ - دعوى دستورية - اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبإعداد رفعها  
تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الدعوى .  
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة ( ب ) من  
المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والهيئات المصدرة لرفعها الذى تحدده محكمة  
الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر مما من تحولات الدعوى الدستورية ، وهى  
اوضاع اجرائية جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الجهاد المقرر لرفعها  
جهاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر مصادرا هتيا  
يقيد محكمة الموضوع والفصول على حد سواء .

٢ ، ١ - أن مؤدى هذا النص - نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة  
الدستورية العليا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن  
المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم  
مباشرتها ، وربط بينها وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدخل  
بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى  
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر

---

(١) اصدرت المحكمة بجلسته ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ احكامها فى  
الدعوى ارقام ١٢٤ ، ١٣٦ لسنة ٤ ق دستورية ، ٢٥ لسنة ٥ ق  
دستورية ، و بجلسته ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ حكمت فى الدعوى رقمى  
٢٢ لسنة ٥ ق دستورية ، ١ لسنة ٦ ق دستورية ، و بجلسته ٢ مارس  
سنة ١٩٨٥ حكما فى الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤ ق دستورية ، وقد تضمنت  
هذه الاحكام ذات المبدأين المذكورين .



محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى غرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة

### الاجراءات

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة مطالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم لها بقيمة نصيبها في مزار خضع لاجراءات الحراسة . غير أن محكمة شمال القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٢٢٧ لسنة ٢ ق قيم حيث دفعت المدعية بجلسة ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فأمهلتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقامت الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر .

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى ( ١ ) ..... ( ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لن آثار الدفع ميمادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا : فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جدية ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة

أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارهما شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كانت المدعية قد أبدت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، ولكنها لم تودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ،

## جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ م

بإدارة السيد المستشار مصطفى جبيل موسى  
وحضور السادة المستشارين مدحوح مصطفى حنين ومنير أمين عبد المجيد ورابع  
لطفى جبهة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهلم نور وواصل علاء  
الدين  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد على نفل الله  
المقوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### القضية رقم ١٢٤ لسنة ٤ قضائية « دستورية » (١)

١- دعوى دستورية - اجراءاتها .

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ب من قانون المحكمة .

٢ - دعوى دستورية - نطاقها .

نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أمام  
محكمة الموضوع .

١ ، ٢ - وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة  
من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ فإنه لما كانت ولاية  
المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية  
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب  
المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع  
بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم  
١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة  
لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به  
اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .

(١) اصدرت المحكمة بنفس الجلسة حكما مماثلا في الدعوى  
رقم ١٢٦ لسنة ٤ ق « دستورية » تضمن ذات الإدائين المذكورين .

## الاجراءات

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ائـيـوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقيتهم لكامل أرض وبناء عقار خضع لاجراءات الحراسة مع ما يترتب على ذلك من آثار . غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ٧٢ لسنة ١ ق قيم حيث دفع المدعون بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٨١

المشار اليه فأمهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية : فأقاموا دعواهم الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحواصة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : ( أ ) ..... ( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص للقضاة بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا . فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد لعُتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى للدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينها وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تنمى بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تنبأ به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى

فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢ ، فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهي في ٢١ مارس سنة ١٩٨٢ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رغت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن هزض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فإنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فان الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث أنه ترتبنا على ما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتها .

### لهذه الانسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ م

رئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير  
امين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة ونورزي أسعد مرقس وشريف برهم  
أعضاء  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحنفي  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
المفوض  
امين السر

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### القضية رقم ٦٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - تأميم - مسؤولية المشروعات الأمة - القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بتأميم  
بعض الشركات والمؤسسات .

لتأميم المشروعات ينقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصفيتها او  
انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم . ينقل لهذه المشروعات نظامها  
القانوني ونجلها المالية مستقلين عن شخصية وحدة الدولة ، ويكون  
مسئولة وحدها مسؤولية كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

٢ - تأميم - مسؤولية الدولة .

المشرع قرر مسؤولية الدولة عن التزامات المشروعات الأمة في حدود  
ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال وحدة  
المساهم عن وحدة المشروعات الأمة ، وعدم مسؤوليته عن التزاماتها الا عند  
التصفية وفي حدود قيمة أسهمه .

٣ - الملكية الخاصة - نزاع الملكية - التأميم - المصادرة العامة والخاصة .  
حظرت الدساتير نزاع الملكية الخاصة الا للتمتعة العامة ومقابل تعويض .  
نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات المصالح العام ويقانون  
ومقابل تعويض .

حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة  
الا بحكم قضائي .

٤ - الشركات والمؤسسات الأمة - تأميم .

تعمل جميع احوال الزوجات والاولاد يضمنان الوفاء بالتزامات الشركات  
الأمة الزائدة على اصولها حال انه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم  
عنها بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم



٧٢. لسنة ١٩٦٣. بشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للسادة  
٢٤ من الدستور .

٥ - السلطة التشريعية لا تخرج - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .

الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، والمراد  
القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى تلامية اصدارها ، الا ان هذا  
لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط  
التي نص عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لا تتواءم هذه المادة ٢٤  
من رقابة دستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين  
اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف  
الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات  
جزئيا أو كليا ضرورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد  
تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي  
كانت لها قبل التأمين ، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق  
نقل ملكية اسهمها - جميعاً أو جزء منها بحسب نطاق التأمين -  
الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت  
تتمتع بها قبل التأمين بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة  
بأنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة  
الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالي مسئولة  
وحدها مسئولة كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل  
التأميم . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم  
حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب  
ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢  
لسنة ١٩٦٣ سالف البيان - قرر مسؤولية الدولة عن التزامات  
هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في  
تاريخ صدور التأمين مردداً بذلك حكم القواعد العامة في شأن  
استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة ، وعدم

مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة أسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضمانا للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — وهو مطلعون في الدعوى الماثلة — أجاز بمقتضاء لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع — المستول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها .

٣ — أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد ، التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير فرع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٥ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) كما نص الدستور القائم مراعاة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض — ( المادة ٣٥ ) — وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الا بحكم قضائي ، ( المادة ٣٦ ) .

٤ - وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبئة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استنفراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

٥ - أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملامعة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور - هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتصاعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع

لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تنزله هذه المحكمة من رقابة دستورية .

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ٩٨ قضائية بعد ان قضت فيها محكمة استئناف القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٥/١/١٩٨٥ وفي هذه للجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في ان المستأنف كان قد اقام الدعوى رقم ١٠٦٨٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنف عليهما الاول والثاني بصفتها في مواجهة المستأنف عليه الثالث ببراءة ذمته من الديون

المستحقة على شركة المنتجات والتعبئة المصرية - الجزار اخوان -  
والغاء الحجز الادارى العقارى الموقع على الاطيان الزراعية المملوكة  
له والموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، واعتباره كأن لم  
يكن . وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برغض الدعوى،  
تأسيسا على أن المستأنف من أبناء أصحاب الشركة المؤممة ، وأنه  
يجوز التنفيذ بالدين على أمواله طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من  
القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ من أن أموال أصحاب الشركات المؤممة  
وأولادهم خاضعة للوفاء بالالتزامات الزائدة عن أصول الشركة -  
فظم المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٦ لسنة ٩٨  
قضائية القاهرة . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة  
استئناف القاهرة بوقف الدعوى وإحالة الاوراق الى المحكمة  
الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الرابعة من القرار  
بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣. بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن  
قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعى المطعون  
بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا  
على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم  
دستورية نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣  
فيما تضمنته من أن أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت  
المبينة بالمادة ، تكون خاضعة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها  
لمخالفته نص المادة (٣٤) من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل  
أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه  
المباسب بملكيتهم لهذه الاموال .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن

القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة  
الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته  
والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة . انما تطلبت —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ذكر هذه البيانات الجوهرية  
التي تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ، ويتحدد به موضوعها ،  
حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كفاية  
جولنبها ، ويتمكنوا على ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ووجودهم  
عليها ، بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل  
الدستورية والقانونية المثارة ، وتبدى فيها رأيها مسبقا ، وكان ما  
ورد فى قرار الاحالة واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون  
بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة  
على النحو الذى يتحقق به ما تنص عليه المشرع فى المادة (٣٠) من قانون  
!المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى  
يكون فى غير محله متسببا برفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض  
الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاولى على أن « تؤمم  
الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول  
ملكيتها الى الدولة ..... » وفى مادته الثانية على أن « تتحول اسهم  
الشركات ورؤس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية  
على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا ، وتكون السندات  
قابلة للتداول فى البورصة ..... » وفى المادة الثالثة على أن « يحدد  
سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر أقفال لبورصة الاوراق المالية  
بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » « فاذا لم تكن الاسهم متداولة  
فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة  
شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء ..... كما :

تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ،  
قضى في المادة الرابعة بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات  
والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى إلا في حدود ما آل إليها من  
أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين » ، فإذا لم تكن أسهم هذه الشركات  
والمنشآت متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل  
عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل  
شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم  
ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت . ويكون  
للدائنين حق امتياز على هذه الأموال » .

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١  
بتأمين بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة ، ومن  
بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الإشارة إليه ، أن  
المشرع لم يشأ أن يتخذ تأمين المشروعات جزئياً أو كلياً صورة نقل  
ملكيتها مباشرة إلى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك  
شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأمين ، وإنما رأى أن يكون  
تأمينها عن طريق نقل ملكية أسهمها — جميعها أو جزء منها بحسب  
نطاق التأمين — إلى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية  
التي كانت تتمتع بها قبل التأمين بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة  
بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ،  
وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية  
كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأمين . ومن ناحية  
أخرى فإن المشرع رغب منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات  
والمنشآت — وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة  
خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان — قرر  
مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل إليها  
من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأمين مردداً بذلك حكم  
القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات  
( م ٩ - المحكمة الدستورية )

المؤسسة ، وعدم مسؤوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة اسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التي مضى على الفتر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤسسة ذامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — هو مثل الطمن في الدعوى الماثلة — اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها •

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد التسي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض — ( المادة ٣٥ ) — وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) •

وحيث أنه لا كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ حسبا يبين من عجزتها



المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها . فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبته الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي خفف به المشرع أموال الزوجات والاولاد وغاء لحيون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قرره المشرع من أن حقوق دائنى تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات واولاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التى لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملامات التى يراها محققا للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور — هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية

ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتج اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

## جلسة ٢: فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلبيخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل موسى وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد وروايح لطفي جمعة وموزي أسعد موسى وشريف براهيم  
نسوة  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفني  
وحضور السيد / أحمد علي غفل الله  
المحضرين  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### القضية رقم ٩١ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - تلجم - مسؤولية المشروعات المؤممة - للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتلجم  
بعض الشركات والمؤسسات .

تلجم المشروعات ينقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه مسئوليتها لو  
انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التلجم . يظل لهذه المشروعات نظامها  
القانوني ولها المالية مستقلتين عن شخصية وحدة الدولة ، وتكون مسئولة  
وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التلجم .

٢ - التلجم - مسؤولية الدولة .

المرجع تترد مسؤولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة في حدود  
ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التلجم ، وذلك لاستقلال وحدة  
المساهم عن ثمة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئولية عن التزاماتها الا عند  
التقصية وفي حدود قيمة ائتمانه .

٣ - الملكية الخاصة - نزع الملكية - التلجم - المصادرة العامة او الخاصة  
نص الدستور القائم على حظر التلجم الا لاعتبارات المصالح العام وبقتانون  
حظرت المصادرة نزع الملكية الخاصة الا للخدمة العامة وبمقابل تعويض  
وبمقابل تعويضي .

حظر التنازل المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة  
الا بعزم قضائي .

٤ - الشركات والمؤسسات المؤممة .

تعمل جميع اموال الزوجات والاولاد بضمن الوفاء بالتزامات الشركات  
المؤممة الزائدة على اصولها حال انه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسؤوليتهم  
عنها يقتضي نص الفقرة الخاصة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم  
١١٨ لسنة ١٩٦١ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤  
من الدستور .

• - السلطة التنفيذية للمشرع - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .  
الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، والرقابة  
القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد إلى ملامة إصدارها . إلا أن  
هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود  
والضوابط التي نص عليها الدستور - فموضوع هذه التشريعات لا يتولاها  
هذه المحكمة من رقابة دستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١  
بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ومن  
بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الإشارة  
إليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات - جزئياً  
أو كلياً - صورة نقل ملكيتها مباشرة إلى الدولة بقصد  
تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي  
كانت لها قبل التأميم ، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق  
نقل ملكية أسهمها - جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم  
- إلى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت  
تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة  
بنظامها القانوني وذهمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة  
الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة  
وحدها مسئولة كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها  
قبل التأميم . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم  
حقوق دائئي هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب  
ما طرأ علينا من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨  
لسنة ١٩٦١ سالف البيان - قرر مسئولية الدولة عن التزامات  
هذه المشروعات في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في  
تاريخ صدور القانون ، مردداً بذلك حكم القواعد العامة في  
شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم  
مسؤوليته عن التزاماتها إلا عند التصفية في حدود قيمة أسهمه  
ثم جاوز المشرع ذلك - بالنسبة إلى الشركات التي لم تكن  
أسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها

أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — هو محل الطعن في الدعوى الماثلة — اجاز بمقتضاء لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها .

٣ — أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود والقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٥ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) . كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

٤ — وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ — حسبا يبين من عبارتها

المطلقة تحصيل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة - الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبثة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداء الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال . واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

• - أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

## الاجراءات

بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٣١٤ لسنة ٩٨ قضائية بعد أن قضت محكمة استئناف القاهرة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أمليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برغضا .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ . وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف عليه الاول بصفته مصفيا لشركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط « سليم نخلة وشركاه » الخاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، كان قد أقام الدعوى رقم ٤٠٢٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنفة والمستأنف عليهما الثانى والثالث بصفتيهما طالبا الحكم بأحقية في اقتضاء مبلغ

٧٣٣١٧ر٢٠٥ جنبها من المستأنفة وبصحة اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير الموقع تحت يد المستأنف عليه الثانى بصفته — الممثل القانونى لجهاز تصفية الحراسات — على صافى ثمن حصة المستأنفة فى العقار الذى تقرر التخلي لها عنه بعد رفع الحراسة عن أموالها ، وذلك استنادا الى ما أسفر عنه تقرير لجنة تقويم رأس مال الشركة من زيادة خصومها على أصولها بمبلغ حددته التقرير يلتزم به الشريك المتضامن ... ويستخلص من أمواله الخاصة وأموال زوجته ... وابنته ( المستأنفة ) .

وبجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٨١ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باجابه المصفى ( المستأنف عليه الاول ) الى طلباته تأسيسا على ما ثبت لها من قرار لجنة التقويم وعلى ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — المعدلة بالقرار بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ — من أن تكون أموال أصحاب انشركات والمنشآت الخاضعة لاحكامه وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت — فطعنن المستأنفة على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢١٤ سنة ٩٨ قضائية . وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وبوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور الذى بمخالفته خروجا على ما تنص عليه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .



وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ٦١ - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ غيماً تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها ، لمخالفته نص المادة ٣٤ من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلاً مؤداه المساس بملكيتهم لهذه الاموال .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها - ومن بينهم الحكومة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبباً ، وكان ما ورد في قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة - على النحو الذي يتحقق به ما تنص عليه المشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعيناً ورفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .  
وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في المادة الاولى منه على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ( ومن بينها شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط سليم نخلة وشركاه ) شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » ، وأرجب في المادة الثانية على الشركات والمنشآت المشار اليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون خلال المهلة التي حددها وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن تحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر أقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم في الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التي لم تكن متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وبذلك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . ثم نص في الفقرات الثلاثة الاخيرة من المادة المذكورة - والتي أضيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - على الآتى : الفقرة الرابعة : « ولا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة ( ١ ) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » الفقرة الخامسة : « وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت » . الفقرة السادسة والاخيرة : « ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال » .

رحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة

ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الإشارة إليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأمين المشروعات — جزئياً أو كلياً — صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأمين ، وإنما رأى أن يكون تأمينها عن طريق نقل ملكية أسهمها — جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأمين — الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأمين بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسؤولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحمّلتها بها قبل التأمين . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت — وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان — قرر مسؤولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آكل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مردداً بذلك حكم القواعد العتمة في شأن استقار ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم مسؤوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه ثم جاوز المشرع ذلك — بالنسبة الى الشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضماناً آخر استثنائياً — هو محل الطعن في الدعوى الماثلة — أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الأموال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلاً عن التزاماته مسؤولية كاملة — كافية للوفاء بهما .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ

دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وغقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) . كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت - المشار اليها في هذه الفقرة - الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبئة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداء الحتمي تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد

حرمانهم منها جميعا عند استعراق الديون لقيمة الاموال . واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قدره المشرع من أن حقوق دائنى تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاولاد أصحابها وذلك في إطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التى لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التى يراها محققة للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في إطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

## جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مسدوح مصطفى حسن ومنير أحمد عبد المجيد  
ورابع لطفي جمعة وشريف برهان نبور والدكتور عوض محمد المروامل  
علاء الدين  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحنني  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
القاضي  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### القضية رقم ٦٧ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - لجان ادارية - قرارات ادارية .

لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١  
بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات التابعة لجان ادارية -  
قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - حق النقض - المادة ٦٨ من الدستور .

حق النقض جده دستوري اصلي -حظر النص في القوانين على تعيين  
اي عمل او قرار اداري من رقابة القضاء - اساس ذلك - نص المادة  
٦٨ من الدستور وما اقرته النسخ السابقة ضمنا من كفاءة حق النقض  
الافسار .

٢ - جده المساواة - حق النقض .

حق النقض من الحقوق العامة التي كفلت للنسخ المساواة بين  
المواطنين فيها - حرمان مكلفة معينة من هذا الحق يتطو على اضرار  
لجده المساواة .

٤ - لجان التقويم :

النص على تعيين قراراتها من رقابة القضاء مخالف للدستور - اوجه  
مخالفته الدستور .

١ - أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام  
القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - ولاية  
الفصل في خصومات تتعقد أمامها بقرارات هاسمة طبقا  
( م ١٠ - المحكمة الدستورية )

لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون توصلنا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل ايلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوي الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم ، أو يوجب عليها تسييب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ..... ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدحون عليها .



٣ - أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها: نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها . فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٤ - أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، وهى قرارات ادارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتعزيز بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، من أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكامه - نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت المدعى على الوجه المبين بمعضر الجلسة حيث التزمت  
هيئة المفوضين رأيتها ، وقورت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة  
اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوتحت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته كان قد أقام الدعوى رقم  
٢٣٤ لسنة ٣٢ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم  
أصليا بالنفاء قرار لجنة تقويم شركة سجايو نسطور جنالكليس التي  
شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ مع ما  
يترتب على ذلك من آثار واحتماليا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون  
عليها . واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المدة الثانية من القرار  
بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض  
الشركات القائمة فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم —  
المشكلة طبقا لاحكامه — تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه  
من أوجه الطعن ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ ، ٦٨  
من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى  
واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى  
دستوريتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض  
الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ينص فى مادته الاولى على  
أنه « لا يجوز لاي شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ  
صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق

لهذا القانون ما تريد قيمته السوقية عن ١٠٠٠٠٠ جنيه . وتؤول  
الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ٠٠٠٠٠ « ، وفي مادته الثانية على  
أن « تحدد قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة ٠٠٠ بسعر  
اقفال آخر يوم تم فيه التعامل في بورصة الاوراق المالية بالقاهرة  
قبل صدور هذا القانون . فاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة ،  
أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، فتقوم  
بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد  
اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار  
بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز  
شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة  
نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » ، كما تنص  
مادته الثالثة بأن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها  
اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ٠٠ » .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان  
التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١  
سالف البيان - ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات  
حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة  
لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا  
القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا  
لاصحابها مقابل ايلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون  
أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع  
أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم ، أو يوجب عليها تمجيب  
ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي  
تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن  
تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست  
قرارات قضائية .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكتول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضي للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق من تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فإن المادة الثانية من القرار بقلنسون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه

الطعن ، وهى قرارات ادارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى وأخلل بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريتهما •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقييم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن •

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدوره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور عوض محمد المر •

## جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلاغ  
وحضور السادة المستشارين : مفرح مصطفى حسن وبشر أمين عبد المجيد  
ومعزى أسعد مرتضى وشريف يرحلم نور والكور محمد ابراهيم أبو العينين  
رواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحنفي  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المحضرين  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دستورية »  
والقضيتان المصنومتان اليها رقمي ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ قضائية  
دستورية (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجية  
مطلقة قبل الكفالة ، وتقرم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت  
الى عدم دستورية النص المطعون عليه أم الى دستوريته - أساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .

الظمن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت  
بعدم دستوريته - انشاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول  
الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية »  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة

---

(١) أصدرت المحكمة بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٨٥ احكاما مماثلة  
في الدعاوى أرقام ٥٠ ، ٥٢ ، ٧١ لسنة ٥ ق دستورية تضمنت ذات  
المبادئ المذكورين .

في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومؤدى ذلك أن الاحکام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجیة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء اكانت هذه الاحکام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ — لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجیة مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

## الاجراءات

بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٨٢ ، ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ٩ أغسطس سنة ١٩٨٤ وردت الى قلم كتاب المحكمة تباعا ملفات الدعاوى أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فيها على التوالى بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .

وبعد تحضير الدعاوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها فى كل منها .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعويين رقمى ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ الى الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دستورية » واصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق : وسماع الايضاحات والمداولة .  
وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرارات الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارات باعتقال الدعين فى القضايا أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان



حالة الطوارئ والى فرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، غأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرة باعتقالهم ، وفي الموضوع بالغائها ، واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هي التى تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وغقا لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلست ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ — محل النعى بعدم الدستورية — اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون . فقد جاء حكمها ترقيبا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الميينة بالمادة ( ٣ ) مكررا من

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ،  
وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة  
الطوارئ . ومن ثم ، غأن المسألة الدستورية المثارة حسبما جاء  
بأسباب قرارات الاحالة ، هي نزاع الاختصاص بدعاوى الغاء  
قرارات الاعتقال من القضاء الادارى ، واسناد هذا الاختصاص الى  
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ، ومدى مخالفة ذلك للمادتين  
٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة  
١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية دستورية « برفض النعى  
بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص  
على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا طوارئ دون غيرها  
بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها  
بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه  
المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار  
اليها ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا  
الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت  
على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح .. » كما قضت المادة ١٧٨  
من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من  
المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ، « ونصت المادة  
٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية  
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللأكافة » ومؤدى  
ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها  
دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى الفصوص التشريعية المطعون

عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص لتتلفى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا نه حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى في القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية والقضيتين المضمومتين اليها .  
صدر هذا الحكم من الهيئة الجيئة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذي سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين .

## جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي باويج  
وحضور السادة المستشارين : مجروح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد  
ورابع لطفي جيمعة وشريف برهلم نور والكبير محمد ابراهيم أبو العنين  
زواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحنفي  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المؤلفين  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### القضية رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - قبولها - صحيفة الدعوى .  
يجب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية البيانات  
التي نصت عليها المادة ٢٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمه  
ذلك . أفتال هذه البيانات - انظر عدم قبول الدعوى .

١ - أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن  
القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو  
صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان  
النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري  
المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع  
أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو  
صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات  
جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ،  
وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح  
لخوئى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة  
٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما ماثلا في الدعوى رقم ٧٢  
لسنة ٦ قضائية دستورية .

جميع جوانبها. ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضيه به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد اقامت الدعوى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى

عليهما متضامنين بأن يدفعاً لها مبلغ ٤١٦٠٠٠ جنيهها، والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فقصت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول دعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقريئة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأياً مسبباً وفقاً لما تقتضيه المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد في قرارها بالاحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « فيما يتعلق بطلب الفوائد من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام السداد، فإنه لا كانت المحكمة امثالاً منها لأمر المولى عز وجل ترى أن هذا

الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الفراء التي هي مصدر  
أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها  
وتحظرها « ، ومن ثم فإن قرار الإحالة - وقد خلا من بيان النص  
التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى  
بمخالفته وأوجه هذه المخالفة - يكون قد جاء قاعرا عن بيان ما  
أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه . وبالتالي  
تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

صدر هذا الحكم من الهيئة الجينة يصدره أما السيد المستشار  
مصطفى جميل مرسى الذي سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة  
هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد  
ابراهيم أبو الصيغين .

## جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ م

رئاسة السيد المستشار محمد على يليخ  
 وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرقى وغدوح مصطفى حسن ومير  
 أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة وفوزي أسعد مرقس وشريف برهان نور  
 وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحفني  
 وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
 رئيس المجلس  
 أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » (١)

١ - تأجيل - تمويش - القرم المشرع في قوانين التأميم التي تعلقت بها أحكام  
 القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التمويش المستحق لأصحاب  
 المشروعات المزمة ماعدا تكاليف القيمة الحقيقية لأعضائهم وأنصبتهم في تلك  
 المشروعات .

٢ - تأجيل - تمويش - لم يقصد المشرع من القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤  
 تعديل اسم أو قيمة التمويش التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم  
 جميعها .

٣ - حق الملكية - حرمت الممتلكات المصرية المتعلقة بغير مبدأ ضمان الملكية  
 الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالشروط  
 التي أوردتها .  
 لا يجوز الدستور تحديد هذا الحق إلا بملكه الفرد إلا بالنسبة للملكية الزراعية .

٤ - سندات - ملكية خاصة - اعتداء عليها - مصادرة - ملكية السندات  
 الاسمية التي تحولت اليها التبعة الكاملة لأسهم ورؤوس أموال الشركات  
 والمؤسسات المزمة - استقرارها لأصحابها بموجب قوانين التأميم - حقنى  
 تطيل الفترة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤  
 من وضع حد أقصى للتمويش لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - هو استيلاء الدولة  
 دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على هذا الحد مما يشكل اعتداء  
 على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم المادتين ٢٤ و ٣٦ من الدستور .

٥ - المحكمة الدستورية العليا - رقابتها القضائية الدستورية - لا تقتيد بالوصف  
 الذى يفعله المشرع على التواعد التي يسنها حتى كانت بطبيعتها تتشال مع هذا  
 الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور - مثال ذلك .

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكيمين ممثلين في الدعويين رقمى  
 ٢٥ لسنة ٢ ق و ٢٢ لسنة ٣ ق دستورية .



٦ - دعوى دستورية - الحكم فيها - قانون - ارتباط نصوصه بعضها ببعض -  
عدم دستورية أحد نصوصه - يستتبع بحكم هذا الارتباط إبطال باقى نصوصه  
والحكم بعدم دستوريته بمرسته .

١ - يبين من تقصى قوانين التأمين التى تعلقت بها أحكام القرار  
بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار - ابتداء من القرار  
بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم  
١٢٣ لسنة ١٩٦٤ - أن المشرع التزم غيها جميعا - بالنسبة  
لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو  
جزئيا - نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل  
القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ،  
بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة .

٢ - أن السبيل الذى ارتآه المشرع محققا للمدالة المطلقة فى نظام  
التأمين ما درجت عليه القوانين سالفه البيان - بوجه مضطرد  
وبغير استثناء - من أن يكون التعويض المستحق لأصحاب  
أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه  
فى هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض ، هو  
المبدأ الذى لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم  
١٢٣ لسنة ١٩٦٤ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذى أصدره  
بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على  
صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد  
تم نشرهما معا فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه  
القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل  
أسس أو قيمة التعويض التى سبق أن أرساها فى قوانين التأمين  
جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر  
فى صدوره للقرار بقانون المطعون عليه .

٣ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرمت جميعها منذ دستور  
سنة ١٩٢٣ على النض على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم

المسلس بها الا على سجل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي  
أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي .  
وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من  
مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي  
وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك  
حظرت المصاتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن أصحابها  
الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من  
كل من دستور سنة ١٩٣٣ ودستور سنة ١٩٣٥ والمادة ١١ من  
دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦  
من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) ،  
كما نص الدستور القائم ضراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات  
الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) ، وحظر  
المصادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم  
قضائي ( المادة ٣٦ ) .

٤ - أن ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها التهمة الكاملة  
لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت  
لأصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لهم ملكية هذه  
السندات من حقوق كالصرف فيها بالبيع بقداولها في البورصة  
أو كوسيلة للوفاء بالتزاماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، والانتفاع  
بما تظه من ربح ، فإن مقتضى تطبيق الفقرة الاولى من المادة  
الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه  
من وضع حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب المشروعات  
المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل  
على السندات الاسمية المملوكة لهم ولزائدة على هذا الحد  
وتجريدهم بالتالي من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على  
الملكية الخاصة ومصادرة للأموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من  
الدستور التي تمنع على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦

منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة  
الا بحكم قضائي . فضلا عن أن النص التشريعي - محل الطعن  
- يوضعه هذا أقصى ما يملكه أصحاب المشروعات المؤممة من  
السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه  
المشروعات - وأن تعددت - يكون قد انطوى على مخالفة  
لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة  
للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره  
مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور .

٥ - أن المحكمة لا تتقيد - وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية  
التشريعات - بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي  
يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على  
اضرار حق من الحقوق التي كفلها الدستور . واذ كانت المحكمة  
قد انتهت - على ما سلف بيانه - الى أن النص التشريعي  
المطعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن  
التأميم ، وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة  
لأصحاب المشروعات والتي تريد على الحد الأقصى المنصوص  
عليه فيه ، فإنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها  
الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذي  
يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٦ - لما كانت نصوص القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ترتبط  
بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن  
ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى  
وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوص  
القرار بقانون المطعون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم  
دستوريته بمرته .

## الاجراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بالإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من العمل بأحكامه بأثر رجعى ، وكذلك بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى فى ثقتها الاول وبرغضا فى الشق الثانى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧٧٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى

عليهم بأن يؤدوا اليه سندات اسمية على الدولة بقيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات التي أضافها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وبأن يدفعوا اليه ريع تلك السندات والتعويض عما لحقه من أضرار بسبب الاستيلاء على أمواله بغير مقابل . ودفع المدعى في صحيفة دعواه بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وكذلك القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا . ويتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بوقف الدعوى ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى في هذا الشق من الدعوى بعد الغاء ما كانت تنص عليه هذه المادة من أثر زجى - وهو محل الطعن عليها - بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أنه يبين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، أن المادة الثالثة منه كانت تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » . ثم استبدل بهذا النص النص الآتى : « وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » . وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قضت مادته الاخيرة بـسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ .

ولما كان مقتضى ذلك أعمال القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ باثر مباشر من تاريخ نشره - بعد النفاذ الاثر الرجعي الذي كانت تنص عليه المادة الثالثة منه وكان يرتد بتاريخ تأميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - ومن ثم تكون مصلحة المدعى في الطعن بعدم دستورية هذه المادة - بعد تعديلها على الوجه المتقدم - غير قائمة ، الامر الذي يضمن معه الحكم بعدم قبول الدعوى في هذا الشق .

وحيث أنه عن الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، فإن المدعى ينمى على المادة الاولى منه أنها اذ قضت بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت الخوومة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها بتعويض اجمالي لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أيا كان مجموع ما يملكونه فيها . بعد أن كان قد تم تمويضهم عنها فعلا طبقا لقوانين التأميم المشار إليها بما يساوي القسيمة الفعلية لهمصهم في تلك المشروعات بموجب سندات مستحقة في ذمة الدولة وقابلة للتداول، فإن مؤدى هذا النص استيلاء الدولة - بغير مقابل - على ما يملكونه من سندات تريد على الحد الاقصى من التعويض الاجمالي المشار اليه ، الامر الذي يخالف ما تقضى به المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ - الذي صدر التشريع المطعون عليه في ظله - من أن الملكية الخاصة مصنوعة ، وما تقضى به المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن المصادرة العامة للأموال محظورة : وأنه لا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

وحيث أن المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ تنص في فقرتها الاولى على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨

و ١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها. وأحكام القوانين التالية لها ، يحوز صاحبها من مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت تمويض إجمالي قفـره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيحوز عنه بمقدار هذا المجموع . وفي غيـرتها الثانية على أن « وتستثنى البنوك وشركات التأمين وأجهزة الإذهار والتأمين والمنشآت وصناعات التوليف والتأمين بالشركات وبالهيئات المختلفة من الحد الأقصى للتمويض المشار اليه بالفقرة السابقة » . وتنص المادة الثانية منه على أن « يتم التمويض المشار اليه في المادة السابقة بسنوات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » . كما تنص مادته الثالثة والـاخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » . وقد تم هذا النشر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤

وحيث أنه يبين من تنص قوانين التأمين التي تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه - ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ - أن المشرع التزم فيها جميعا - بالنسبة لتفسير التمويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤمنة كليا أو جزئيا - نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التمويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ، بعد تقسيمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة . ويستفاد ذلك مما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى مستندات أسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بغالدة ٤ ٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ١٠٠ ٪ » وما نصت عليه المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الدولة في بعض الشركات

والمنشآت من أن « تؤدي الحكومة قيمة الحصص التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنوياً لمدة خمس عشر سنة وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة من أن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي التملكيتها إليها بموجب سندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وقد رددت الحكم الوارد في هذه النصوص جميع قوانين التأمين الأساسية التالية ومن بينها للقرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٣ ) ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٢ ) ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٤ ) ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ ( مادة ٢ ) .

وقد لفصح المشرع صراحة عن هذا النهج الذي التزمه في تحديد التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة في مختلف قوانين التأمين بما أورده في المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - وأشار إليه في المذكرات الإيضاحية للقرارات بقوانين اللاحقة عليه - من أن « هذا التأمين اتخذ صورته العادلة فلم تحول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت إلى الدولة بلا مقابل ، بل عوض أصحابها عنها تعويضاً عادلاً إذ التزمت الدولة بأن تدفع قيمة أسهم تلك الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي شملها التأمين في شكل سندات اسمية على الدولة ٠٠٠ وبذلك تكون الدولة قد عوضت المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال عن حصصهم وأنصبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نحو روعيت فيه العدالة المطلقة ٠٠ » كما استطردت تلك المذكرة إلى القول « ثم أن هذه السندات تدفع عنها فائدة قدرها ٤٪ وتكفل ثبات قيمتها طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة للتغيرات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الأموال تبعاً



للتيارات الاقتصادية التي تيسر المشروعات المستثمرة فيها تلك الأموال « وهو ما يكشف عن وجه آخر لما رآه من رعاية للاقتصاد الاسهم ورؤوس الأموال في المشروعات المؤممة — إلى جانب تفويضهم الكامل عنها — بما ينم عن حرصه على النأي بسندات التعويض عن كل ما من شأنه انتقاص قيمتها أو الخسائرها » .

وبحيث أن مفاد ما تقدم أن السبيل الذي ارتآه المشرع محققا للعدالة المطلقة في نظام التأمين ما درجت عليه القوانين سابقة البيلان — بوجه مضطرب وبغير استثناء — من أن يكون التعويض المستحق لأصحاب أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض ، وهو المبدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ بتأمين بعض الشركات والمنشآت الذي أصدره بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، فما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأمين جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره للقرار بقانون المطعون عليه حسبما سلف بيانه .

وبحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي ، وحاجتها إلى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك حظرت الدساتير نزع

الملكية الخاصة جبراً على ضلعها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض  
ومقا للمقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة  
١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٦٥ والمادة ٥ من دستور سنة  
١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة  
١٩٧١ ) ، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا  
لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) ،  
وحظر المصادرة العامة حظراً مطلقاً ولم يجز المصادرة الخاصة الا  
بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

لا كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها  
القيمة الكاملة لاسم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد  
استقرت لاصحابها بموجب قولين التأميم ، بما تخوله لهم ملكية هذه  
السندات من حقوق كالصرف فيها بالبيع بتهادولها في البورصة أو  
كوسيلة للوفاء بالتزاماتهم قبل الدولة بمقدار قيمتها ، أو الانتفاع بما  
تخله من ربح ، على معنى تطبيق الفترة الاولى من المادة الاولى من  
المرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المعلوم عليه من وضع جد  
أقصى للتعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة بما لا يجاوز  
١٥ ألف جنيه . استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية  
المملوكة لهم وللزادة على هذا الحد وتجريدهم بالتالي من ملكيتها ،  
الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة للأموال  
بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية  
الخاصة مشونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز  
المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي . فضلا عن أن النص التشريعي  
— محل الطعن — بوضعه حدا أقصى لا يملكه أصحاب المشروعات  
المؤممة مع السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم  
في هذه المشروعات — وان تعدت — يكون قد اخطى على مخالفة  
لأحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية  
الزراعية طبقاً للمادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مناساً

بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان .  
وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما ذهبت اليه الحكومة من أن  
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام  
القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية  
لها تعويضا اجماليا ، قصد به تعديل التعويض المستحق لأصحاب  
المشروعات المؤممة وأن تقدير التعويض ابتداء أو تمديله بعد من  
الملاحظات السياسية التي يستلزمها المشرع دون تعقيب ، ذلك  
أن المحكمة لا تنقيد - وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية  
التشريعات - بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي يسنها  
متى كانت بطبيعتها تتفق مع هذا الوصف وتنطوي على إهدار حق  
من الحقوق التي كفلها الدستور ، وإذا كانت المحكمة قد أنهت -  
على ما سلف بيانه - إلى أن النص التشريعي المطعون عليه لا يقوم  
على تعديل التعويض المستحق عن التأميم ، وإنما يستهدف مصادرة  
ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات والتي عرّيد على العدد  
الاقصى المنصوص عليه فيه ، فإنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة  
التي صانها الدستور ووضع لهايتها ضوابط وقواعد محددة ،  
الأمر الذي يحتم إخضاعها لتتولاه هذه المحكمة من رقابة  
دستورية .

وحيث أنه لا وجه أيضا لما أثارته الحكومة من أن القرار بقانون  
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه - بما تضمنته من إضافة القيد  
الزائد من السندات الاسمية على الحد الاقصى للتعويض الاجمالي  
عن التأميم إلى ملكية الشعب - قد يمس إلى الحد من تضخم ثروات  
الأفراد وجاء استجابة لما يقرره الدستور من مبادئ في شأن  
التضامن الاجتماعي وتحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وتذويب  
الفوارق بين الطبقات . ذلك أنه فضلا عن أن ما ذهبت اليه الحكومة  
في دفاعها - تبياننا لقصد المشرع من إصدار القرار بقانون المطعون

عليه . يؤكد ما خلصت اليه المحكمة من أن هذا التشريع قد تأسس على أساس استيلاء الدولة - بغير مقابل - على ما زاد من سندات التمويش على الحد الأقصى المقرر به ، فإن التزام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادئ لا يعنى ترخسه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الأخرى ومنها ضبون الملكية الخاصة وعدم المناس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود والقيود التي أوردتها نصوصه . وعلا عن ذلك فإن المشرع الدستوري قد عني - في التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - عند تحديد الأساس الاقتصادي للدولة في المادة الرابعة من الدستور ، بأن يستبدل بعبارة « ويهدف الى تقريب الفروق بين الطبقات » عبارة « ويؤدي الى تقريب الفوارق بين الدخل ويضمن التوزيع العادل توزيع الاعباء والتكاليف العامة » . وهي ذات العبارة التي أوردتها في المادة ٢٣ منه والتي تنص على أن « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للاجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل » .

وحيث أنه لا تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، ولما كانت باقى أحكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة المتنازع فيها ، بما يؤدها ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوص القرار بقانون المطعون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته بمرته .

## لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

ثانيا : بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .  
والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد عني بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مريسي ومختار مصطفى حسن ومير  
أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهان نسور وواصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد المجيد عسرة  
وحضور السيد / أحمد طي قنبل الله  
رئيس المحكمة  
الغضوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### القضية رقم ١١٤ لسنة ٥ قضائية ( دستورية )

١ - دعوى دستورية - المصلحة تهييها .  
تعديل أو إلغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون التفرع  
والفصل في دعوى عدم دستوريته من طوق طعيم خلال فترة نقلاء وترتيبات  
مقتضاه اثر قانونية بالنسبة له . وبما ان الترتيب له مصلحة شخصية في  
الطعن بعدم دستوريته .

٢ - تاريخ مريان القرائين - الحقوق المكتسبة - المصالح العام .  
المبدأ الدستوري الذي يقضي بعدم سريان احكام القوانين الا على ما يقع  
من تاريخ العمل بها ولا يوجب لها اثرا على ما وقع قبلها بهدف ان احترام  
الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

اجازت القضاة للشرع استثناء من هذا المبدأ ان يقرر الاثر الرجعي  
للقوانين - في غير المواد الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير ان  
يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة واثره عليها ما يحقق  
المصالح العام المجتمع .

٣ - مجلس الشعب - المادة ٨٦ من الدستور - سلطة التشريع .  
مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع علا بهكم  
المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق وحيث يستطيع تنظيم اى موضوع  
بتقنين غير متبدل في ذلك الا باحكام الدستور .

٤ - الدستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .  
المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز  
بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

٥ - مبدأ التضامن الاجتماعي - المادة السابعة من الدستور .  
عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين  
تواعد صرف المعاشات والتعويضات - تمام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف مبدأ  
التضامن الاجتماعي .

١ - أنه وإن كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت أولاهما والنيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة المعاشات ، إلا أن هذا التعديل والالغاء لا يحولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكا المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطعن المائل .

٢ ، ٣ - المبدأ الدستوري الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب أثرا على ما وقع قبلها ، وإن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، إلا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالي أجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعي للقوانين - في غير المواد الجنائية - وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال أن يؤدي هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٨٠ والتي تم فيها الاقتراع على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ محل الطعن بعدم مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون - وهو تشريع في غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، وإذا كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في

( ~~مجلس الشعب~~ ~~الاستثنائية~~ )

الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ منه بأن يجعل بإحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي وإضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو المعز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذي أوتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم — بعد إحالة مشروع القانون الى مجلس الشعب — للوضع السابق الذي قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستوري الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين — ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولايفال من ذلك ما أثاره المدعيان من خلوك من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور ، وإذا كان لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، فإنه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو إدخال تعديلات عليها يراها محقة للصالح العام .

٤ — المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند ( د ) سالف البيان موجها الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو المعز



أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس الشعب . وكان المركز القانونى لهؤلاء مغايراً لمركز من انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ لائى سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو المعز أو الوفاة، وكانت هذه المغايرة المبينة على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تمليها المصلحة العامة التى تفيهاها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم فإن النعى على هذا النص بالاخلال بمبدأ المساواة يكون غير سديد .

• — انه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعى المنصوص عليه فى المادة السابعة من الدستور فإنه فضلاً عن قصور حجة المدعين عن بيان وجه هذا الاخلال فإنه لا كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات المعز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً . وذلك وفقاً للقانون » . كما تنص المادة ١٢٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » . وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى — فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه — قد جاء متفقاً وبما نص عليه الدستور فى هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعى والصحى وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعى الذى يقوم عليه المجتمع ، ومن ثم فإن النعى عليه بمخالفة هذا المبدأ يكون فى غير محله .

## الاجراءات

بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ : ١ تضمنته من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى وإضافة المادة ٣٠ مكرراً اليه بأثر رجعى بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحمل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٨٢ عمال كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقيتهما فى تسوية معاشهما دون الاعتراف بما أدخله القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ من تعديلات على أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وما يقرتب على ذلك من آثار وغروق مالية ، قولاً بأنهما استقالا من عملهما بالشركة المصرية العامة للنقل البحرى فى ٢٨ فبراير ١٩٨٠ وتمت تسوية معاشهما على أساس متوسط

مجموع الاجر والحوافز مما طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى؛  
وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨٠ صدر ونشر للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠  
متضمنا تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى واصافة المادة  
٣٠ مكررا اليه بما يوجب تسوية المعاش على أسس احتساب مدة  
الاشتراك عن كل من الاجر والحوافز على حده ، وبارتداد أثر هذا  
التعديل بالنسبة لمن انتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من أول يناير  
سنة ١٩٨٠ وذلك اعمالا لحكم الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة  
١٢ منه ، الامر الذى أدى الى خفض معاشهما السابق تسويته  
وصرفه لهما . ودفع المدعيان في صحيفة دعواهما بعدم دستورية  
الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة  
١٩٨٠ المشار اليه فيما انطوت عليه من سريان تعديل المادة ١٩ من  
قانون التأمين الاجتماعى واصافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعى  
يرتد الى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك فى شأن من انتهت خدمته لغير  
بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة  
١٩٨٠ . ويجلسه ٢٦ مارس سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة جنوب القاهرة  
للمدعين برفع دعواهما الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أنه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين  
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند  
( د ) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت اولاهما  
والخيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى وزيادة  
المعاشات ، الا أن هذا التعديل والالغاء لا يحولان دون قبول الطعن  
بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكا المادتان خلال  
فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث  
تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية فى الطعن الماثل .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي صدر ونشر في ٣ مايو سنة ١٩٨٠ - تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) ٠٠٠٠ (٢) يعمل بالاحكام الآتية المستبدلة له من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ : ( أ ) ٠٠ ( ب ) ٠٠ ( ج ) ٠٠ ( د ) تعديل المادة ١٩ والمادة ٣٠ مكررا المضافة بالمادة الثالثة وذلك مع عدم المساس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم بجهات تطبق نظام العمل بالانتاج أو المعولة أو ألوهية أو بجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج جزءا من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي . ولا يسرى الاستثناء المنصوص عليه في هذا البند في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ ( هـ ) ٠٠٠٠٠٠ »

كما كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تنص في البند ( ٣ ) من فقرتها الرابعة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير الخاضعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح توظف أو لاتفاقيات جماعية الا يجاوز الفرق زيادة أو نقصا ، بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الاخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن قلت عن ذلك ، وأجره في بدايتها عن ٤٠ ٪ ، فإذا زاد الفرق عن هذا الحد ، فلا تدخل الزيادة في متوسط الاجر الذي يسوى على أساسه المعاش ، ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها بكل من البندين ٣ و ٤ من المادة ١٨ أو بالمادة ٥ والمادة ٥٢ »

ثم أصبح البند ( ٣ ) المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٩٣

لسنة ١٩٨٠ ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم ممن تنتهي مدة اشتراكهم في التأمين بجهات غير خاضعة في تحديد أجور العاملين فيها وترقياتهم للوائح توظف صادرة بناء على قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو طبقا لاتفاق جماعي وافقت الهيئة المختصة على قواعد منح الاجور والمساوات والترقيات المنصوص عليها فيه غيراعى الا يجاوز متوسط الاجر الذى يربط عليه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا اليه ٨/١ عن كل سنة . ولا يسرى حكم هذا البند على حالات استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة » .

كما أضيف الى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ البند ( ٤ ) الذى ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند السابق يراعى فى حساب متوسط أجورهم المحسوبة بالانتاج أو العمولة أو الوهبة الا يزيد على ١٠٪ من أجر السنة السابقة متى انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، فاذا كان انتهاء الخدمة لغير هذه الاسباب حسب متوسط الاجور المشار اليها على أساس الاجور التى سددت عنها الاشتراكات خلال الخمس سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين أو مدة اشتراكه أن قلت عن ذلك » .

وتنص المادة ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يحسب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند ( ٣ ) من المادة ( ١٩ ) الذين يتقاضون أجورهم بالمدة وبالانتاج أو العمولة أو الوهبة وفقا للآتى : ( أ ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك فى التأمين التى أدى عنها الاشتراك عن الاجر محسوبا بالمدة قائما بذاته . ( ب ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك فى التأمين التى أدى عنها الاشتراك عن الاجر محسوبا بالانتاج أو العمولة أو الوهبة قائما بذاته . ( ج ) يربط

للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الاحوال بمجموع المعاشين أو التعويضين المشار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ( ٢٠ ) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة اعتبار البدلات جزءا من أجر الاشتراك في هذا القانون .

ولا يسرى حكم هذه المادة في شأن المؤمن عليه من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو الوحدات لاقتصادية للقطاع العام اذا انتهت خدمته لبلوغ سن التقاعد أو المعجز أو الوفاة أو صدور حكم نهائى بفصله متى كانت له مدة اشتراك في التأمين أدى عنها اشتراكا عن الأجر المحسوب بالانتاج أو العمولة أو الوهبة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ أو تاريخ انتهاء خدمته ايهما أقرب .

وحيث أن المدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لأسباب حاصلها أن ما تضمنه هذا النص من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى وإضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعى - بالنسبة لمن انتهت خدمتهم اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ لغير بلوغ سن التقاعد أو المعجز أو الوفاة - رغم ثبوت خلوه مشروع القانون المقدم من الحكومة وكذلك المشروع الذى أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من تقرير هذا الاثر على الاطلاق، يدل على أن ما استحدثه مجلس الشعب بإضافة الفقرة الطمسون عليها إنما قصد به المساس بالحقوق المكتسبة لأفراد معينين بذواتهم من بينهم المدعيان وليس تحقيق المصلحة العامة التى تفيتها الحكومة أصلا من ذلك القانون وهى حملة صناديق التأمين الاجتماعى من تسوية المعاشات المستقبلية فقط ، ويكون بذلك قد خالف ما هو مقرر من أن لجوء المشرع الى الاثر الرجعى وفقا للمادة ١٨٧ من الدستور

لا يكون الا تحقيقا للصالح العظم . بالاضافة الى اخلال النص المطعون عليه بمبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور اذ حافظ على الحقوق المكتسبة لمن انتهت خدمتهم لاي سبب من الاسباب قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ في تسوية معاشهم وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وسأوى بهم من انتهت خدمتهم بعد هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، في حين امسك هذا الحق عن انتهت خدمتهم لغير ذلك من الاسباب ومن بينها الاستقالة اعتبارا من التاريخ المذكور واعمل في شأنهم دون سواهم الاثر الرجعى المنصوص عليه في البند ( د ) من المادة ١٢ المشار اليها وغرق بذلك بينهم في المعاملة القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية ، هذا فضلا عن أن مقتضى النص المطعون عليه حرمان المدعين وأمثالهما من المعاش الذى استحق لهم وصرف اليهم مما يتقافى ومبدأ التضامن الاجتماعى الذى نصت عليه المادة السابعة من الدستور .

وحيث أنه عن الوجه الاول من أوجه النعى فإن المبدأ الدستوري الذى يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى اذ اجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الاثر الرجعى للقوانين - في غير المواد الجنائية - وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعى الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٨٠ والتي تم فيها الاقتراع

على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠. محل الطعن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون - وهو تشريع في غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة اغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، واذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي وأضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم - بعد إحالة مشروع القانون إلى مجلس الشعب - للوضع السابق الذي قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستوري الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين - ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع يقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور ، واذ كان رئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، فإنه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام .

وحيث أنه عن الوجه الثاني من النعي فإن المقصود بالمساواة



التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كافة من تماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس الشعب ، وكان المركز القانوني لهؤلاء مغايرا لمركز من انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ لاي سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، وكانت هذه المغايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تملئها المصلحة العامة التي تفيهاها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم فان النعى على هذا النص بالاخلاق بمبدأ المساواة يكون غير صحيح .

وحيث انه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فانه فضلا عن قصور حجة المدعين عن بيان وجه هذا الاخلال ، فانه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون » . كما تنص المادة ١١٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة » وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » . وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي - فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه - قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه

المجتمع ، ومن ثم فإن النفي عليه بمخالفة هذا المبدأ يكون في غير محله .

وحيث أنه لا تقدم يتمين رفض الدعوى .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة والزامت  
المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ ليول سنة ١٩٨٥ م .

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جيلة ومروى ومطوح مصطفى حسن ومتر  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جيمة وشريف برهام تور وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحية غللة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المقوض  
أمين السر

قاعدة رقم ( ٢٨ )

القضية رقم ٤٣ لسنة ٥ قضائية « دستورية » والقضايا المضمومة  
اليها أرقام ٤٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩  
لسنة ٥ قضائية دستورية .

- ١ - دعوى دستورية - حكم - هجبة .  
الدعوى الدستورية غنية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها هجبة  
مطلقة قبل الكافة ، وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى  
عدم دستورية النص المطعون عليه ام الى دستوريته - املى ذلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبيل للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انتهاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية  
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في  
الدعوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩ / ١ من  
قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعوى الدستورية  
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة »  
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعوى الدستورية -  
وهي بطبيعتها دعوى غنية توجه الخصومة فيها الى النصوص  
التشريعية المطعون عليها بسبب دستوري - تكون لها هجبة

مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعاوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٨٣ وردت الى قلم كتاب المحكمة ملفات الدعاوى أرقام ١٣٥٨ و ٢١٧٤ و ١٠٧٥ و ٨٠٠ و ٣٠٤١ و ٢٢٤٤ و ١٩١٧ و ٢٢٥٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى في كل منها بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى

دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ).

وبعد تحضير الدعاوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها في كل منها .

ونظرت الدعاوى على التوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعاوى من الثانية إلى التاسعة إلى الدعوى الأولى وإصدار الحكم فيها بجلسة التتوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن وزير الداخلية اصدر قرارات باعتقال المدعين في القضايا أرقام ١٣٥٨ و ٢١٧٤ و ١٠٧٥ و ٨٠٠ و ٣٠٤١ و ١٣٥٥ و ٢٢٤٤ و ١٩١٧ و ٢٢٥٢ لسنة ٣٦ قضائية وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . فأقام المدعون الدعاوى المبalf بياتها أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرة باعتقالهم وفي الموضوع بالغائها . واذا صدر القانون رقم

٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبح أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » . فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى - بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ - عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعى بعدم الدستورية - اذ قضت بإحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية وغير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) بحالتها عند صدور ذلك القانون فقد جاء حكمها ترغيبا على ما قرره الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الجينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهي التي تنطبق بالقبح أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ . ومن ثم غلبت المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرارات الاحالة - هي نزاع الاختصاص بدعوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واستناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) وعدم مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وهي أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية ( دستورية ) برفض النعي بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) دون غيرها بمنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » . ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وهي أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما يصرف هذا الاثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي ( م ١٣ - المحكمة الدستورية )

رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ،  
أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه  
البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في  
مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد  
سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص  
المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة  
حسبت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من  
نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعاوى الماثلة  
تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى في القضية رقم ٤٣ لسنة  
٥ قضائية والقضايا المضمومة اليها .



## جلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بلبيخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل برسي وممدوح مصطفى حسن ومن  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جيمة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور  
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحننى  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
أعضاء  
المؤوس  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

- ١ - دستور - نظام الحكم .  
نصوص الدستور تمثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها باعتبارها أسس القواعد الآمرة وأحد ما يخلتها من تشريعات .
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا - دستور .  
الرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا هدفها الحفاظ على مبادئه ومنون أحكامه من الخروج عليها .
- ٣ - سن القوانين - الهيئة التشريعية - المادة ٨٦ من الدستور .  
سن القوانين عمل تشريعي يختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .
- ٤ - مجلس الشعب - رئيس الجمهورية - المادة ١٤٧ من الدستور .  
الأصل ان يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - أجاز الدستور تفويض رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال قيام المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المحددة فيها في المادة ١٤٧ من الدستور .
- ٥ - رخصة التشريع الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة الدستورية .  
أوجب الدستور لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تها خلال الغيبة ظروف تصوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تعطل النظم حين انقضاء مجلس الشعب .  
رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام ملين الشرطين .
- ٦ - تشريع استثنائي - القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .  
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية صدر على خلاف الأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا

بمخالفة الدستور لأن الأسباب التي استندت إليها المحكمة في التعميل بإصداره في غيبة مجلس الشعب نفي أنه لم يقرأ خلال الغيبة ظرف قوائم معه الحالة التي تطل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي حولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور .

٧ - المحكمة الدستورية العليا - الرقابة الدستورية - القرارات بقوانين .  
تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور بدورك لرئيس الجمهورية تمت رقابة مجلس الشعب - لا معنى لذلك إطلاقاً هذه السلطة في إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - ضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .

٨ - إقرار مجلس الشعب لقرار يقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار يقانون دون تطهيره من الموار الدستوري الذي لزم صدوره .

٢ ، ١ - أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة وأحد ما يخالفها من تشريعات . وهذه القواعد والاصول هي التي يرد إليها الأمر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقضى بانحصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها . واذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردتها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لأي من تلك السلطات أن تتعداها إلى غيرها أو تجوز على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

٤ ، ٣ - أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور .

والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، إلا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتتمل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون .

وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موافقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تفويض رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك . من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال بآثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بآثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة وتسوية ما ترقب على آثارها بوجه آخر » .

٥ - أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، إلا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما

يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه . فأوجب  
لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب  
غائبا وأن تنتهي خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ  
لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى  
حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناهضة  
الرخصة وعلّة تقريرها . واذا كان الدستور يتطلب هذين  
الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فإن  
رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما ،  
باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص  
عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي  
حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة  
استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج  
اثارها .

٦- أن الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصدار  
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في غيبة مجلس الشعب ،  
تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من « أن القانونين  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاصين ببعض  
أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة  
خمسین عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغير المادي  
والادبي التي انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر  
الذي حمل القضاة عبئا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي  
تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام  
القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي  
استجدت في حياة المجتمع المصري وذلك في نطاق نصوص  
الشريعة دون مصادرة أى حق مقرر بدليل قطعي لای فرد من  
أفراد الاسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم استعمال بعض  
هذه الحقوق ١٠٠ ١٠٠ »

لما كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان . وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الالمد على العمل بها رغم ما استجد من تغيرات في نواحي المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب - تنديد أنه لم يطرأ - خلال غيبة مجلس الشعب - ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليها ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اذ صدر استنادا الى هذه المادة ، وعلى خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشويا بمخالفة الدستور .

٧ - ان تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك انه وان كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تعلية المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه توغر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تنطواه

### هذه المحكمة من رقابة دستورية •

٨ — اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استعمار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته ان ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور في هذا الصدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون •

### الاجراءات

بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ، بعد أن قضت محكمة البدارى الجزئية للاحوال الشخصية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ •  
بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والدولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدائي ضد زوجها المدعى عليه طالبة الحكم لها عليه بنفقة شرعية اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٩ . وبجلسة ٧ سبتمبر سنة ١٩٨٠ قضت محكمة البدائي الجزئية للاحوال الشخصية بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلافا من بيان النص الدستوري المدعى بمخالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة استظهرت النصين الواجب تطبيقهما على واقعة الدعوى وهما المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلتين بمقتضى المادتين الثانية والثالثة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد تراعى للمحكمة عدم دستورية هذا التشريع في جملة مخالفته المادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور اذ لم يستند رئيس الجمهورية في اصداره الى تفويض من مجلس الشعب يخوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوغل عند اصداره في غيبة مجلس الشعب ظروف توجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير . لما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بمسهم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة — طى النحر

الذى يتحقق به ما تنهيه المشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعيّنا ورفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه ، أنه استهدف معالجة الأوضاع المتعلقة بالامرة وتنظيم استكمال الحقوق المقررة شرعا لأفرادها ، فكانت قوامه والباعث عليه ما يتصل بمسائل الأحوال الشخصية التي تدور جميعها في ذلك واحد هو تنظيم شؤون الأسرة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة ، فقد نصت مادته الأولى على أن « تضاف الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام ( ٥ مكررا ) ، ( ٦ مكررا ) ، ( ٦ مكررا ثانيا ) ، ( ١٨ مكررا ) ، ( ٢٣ مكررا ) » وتتضمن هذه المواد الأحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والأعلام بوقوعه وما يترتب على ذلك من آثار ( ٥ مكررا ) وأنه يعتبر إضراراً بالزوجة اقتراح زوجها بأخرى بغير رضاها وإخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بمساها ( ٦ مكرر ) وبيان الآثار المترتبة على نشوز الزوجة ( ٦ مكررا ثانيا ) وتقرير نفقة متعة للزوجة عند طلاقها بدون رضاها ( ١٨ مكررا ) واستحقاق نفقة الصغير على أبيه ( ١٨ مكررا ثانيا ) وغرض عقوبات جنائية لمخالفة بعض أحكام هذا القانون ( ٢٣ مكررا ) ونصت المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه على أن يستبدل بنص المادة ( ١ ) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ نص جديد يتضمن الأحكام الخاصة بشروط استحقاق نفقة الزوجية وأحوال سقوطها . وتقضى المادة الثالثة منه بأن يستبدل بنصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٠ ، من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ النصوص المحددة في هذه المادة والتي تستعمل على الأحكام المتعلقة بإجراءات التحكيم عند وقوع



الشقاق بين الزوجين (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) وبما يفرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته (١٦) وأحوال حضانة الصغار وأصحاب الحق فيها وشروطها (٢٠) • ثم نص القرار بقانون المشار إليه في مادته الرابعة على حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المختصة بالفصل في الطلبات المتعلقة به والمنازعات التي تنشور في شأنه • وأوجب في المادة الخامسة على المحاكم الجزئية أن تحيل إلى المحاكم الابتدائية الدعاوى التي أصبحت من اختصاصها بمقتضى أحكامه • وقضى في المادة السادسة بالناء كل ما يخالف هذه الأحكام • وانتهى في المادة السابعة والاختيرة إلى النص على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره •

وجيث أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصادرة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة وأهدار ما يخالفها من تشريعات • وهذه القواعد والاصول هي التي يرد إليها الأمر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تبأشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقضي بإحصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها • وإذا كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردتها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لاي من تلك السلطات أن تتعداها إلى غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عطفاً حينئذ مخالفة دستورية تخضع — متى انصبت على قانون أو لائحة — للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وضون أحكامه من الخروج عليها •

وحيث أن سنن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور . والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون . وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موغنا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك . من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بآثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بآثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » .

وحيث أن المستفاد من هذا النص أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط

ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه .  
فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب  
غائبا وأن تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس  
الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد  
مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة  
تقريرها . واذ كلن الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك  
الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية  
الحليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما . باعتبارهما من الضوابط المقررة  
في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن  
الشروط الأخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض  
القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في أقرارها  
أو علاج آثارها .

وحيث أنه يبين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ٤٤  
لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه أن الاسباب التي استندت اليها الحكومة  
في التعجيل بإصداره في غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته  
مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥  
لسنة ١٩٣٩ الخاصين ببعض أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على  
صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير  
المادى والادبى التي انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر  
الذى حمل القضاء عبئا كبيرا في تفريغ أحكام الحوادث التي تعرض  
عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة  
مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجبت في حياة المجتمع  
المصرى وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أى حق مقصور  
بدليل قطعى لاي فرد من أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو  
تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ... » كما انه عند عرض القرار  
بقانون ( محل الطعن ) على مجلس الشعب للنظر في اقراره ، ألحاح  
وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت الى

اصداره بقوله « ولا شك أن الضرورة تحتم استصدار قانون لتعديل الأحوال الشخصية ». وقد طال الأمد على استصدار هذه القوانين، وظل الأمد واستطالة المدة هي حالة الضرورة ، بل هي حالة الخطورة فالأسرة المصرية تنتظر هذا الإصلاح منذ عام ١٩٠٥ ، واللجان تتعقد وتتعرض أعمالها ولكن دون جدوى ولائحة ترقيب المحاكم الشرعية ، والقانونان اللذان يحكمان مجال الأسرة رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٠ ورقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٩ كلاهما يحتاج الى تعديل منذ صدورهما ، أي منذ عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٩ . أليس في هذا كله مدعاة لضرورة يقدرها ولي الأمر ليصدر قراراً ثورياً باصلاح الأسرة ؟ لو ترك الأمر لاقتراح قرار بقانون أو لمشروع بقانون واثرت حوله المناقشات وظل شهوراً وسنين فأين هي الحاجة التي تدعو الى تحقيق اصلاح الأسرة بقرار ثوري مثل القرار بقانون المعروض .

لما كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان . وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الأحوال الشخصية بعد ان طال الأمد على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات في نواحي المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقه لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك ان تلك الاسباب — تنفيذ أنه لم يطرأ — خلال غيبة مجلس الشعب — ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليها ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ — اذ صدر استناداً الى هذه المادة ، وعلى خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشوباً بمخالفة الدستور .

وحيث أنه لا يقال هنا تقدم ما أثارته الحكومة من أن تعديل

الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد إليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقاً للمادة المشار إليها وفق ما تعلية المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، إلا أن ذلك لا يعنى إطلاق هذه السلطة في إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه توغر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه - من ناحية أخرى - فإن اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره . كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور في هذا الصدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون .

وحيث أنه لا كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المتربط موضوعاً واحداً قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالاسرة على ما سلف

بيانه ، وكان المييب الدستوري الذي شابه قد عمه بتمامه بتخلف بعد  
إصداره ، فإنه يتعين الحكم بعدم دستوريته برهنته •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة  
١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية •

## جلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلوغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جويل ومرسي وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جيمع وفريد يوهام نور وواصل علاء الدين .  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الحكتور أحمد محمد الحنفي  
المسؤول  
وحضور السيد / أحمد علي عيسى الله  
أمين المر

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المقضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » ( ٧ لسنة ٩ قى عيسا )

- ١ - الحكومة - السلطة القضائية - دستور  
الدستور بين المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٢ منه .
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - الدعوى الدستورية  
المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وهدا بنظر الدعاوى الدستورية  
اساس لك نص المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها .
- ٣ - جامعة الزهر - اهلية التقاضي - السنة في الدعوى  
القانون اسند لرئيس الجامعة سنة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات  
الاخرى والتي تدخل في صميمها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة  
من اهلية التقاضي فيما يتعلق بتلك الصلات .
- ٤ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين والوائح - هدفها وسييلها  
هدفها صون الدستور القائم وتكيد احترامه وحمايته من الخروج على احكامه ،  
وسييلها التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور من ضوابط  
وتيسود .
- ٥ - المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - مذهبها  
يبين من صيغة العبارة الاخرى من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها -  
ان اشرع اتي يفيد على سلطة التشريع توافقه التزامها وهي بصدد وضع  
التشريعات بالاتجاه الى مجايدى الشريعة الاسلامية لاستجداد الاحكام المنظمة  
لمجتمعها .
- ٦ - مجايدى الشريعة الاسلامية - سلطة التشريع  
سلطة التشريع اعتبارا من طريق العمل بتعديل العبارة الاخرى من المادة  
الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيها بمسئله من  
تشريعات مستحقة او معجلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمراعاة  
ان تكون هذه التشريعات مظهرة مع مجايدى الشريعة الاسلامية ، ولا تخرج  
( م ١٤ - المحكمة الدستورية )

في الوقت ذاته عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .

الزام المشرع بانخاذ جباية الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع جباية الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية .

٧ - المشرع الدستوري - جباية الشريعة الإسلامية  
لو أراد المشرع الدستوري جعل جباية الشريعة الإسلامية من بين القواعد الدرجة في الدستور على وجه التحديد ، أو قصد أن يجري أعمال تلك الجباية بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى انفرادها في نصوص تشريعية محددة مستوعبة للإجراءات التي عينها الدستور ، لما أعوزته النص على ذلك صراحة .

٨ - سلطة التشريع - جباية الشريعة الإسلامية  
الزام المشرع بانخاذ جباية الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يفهمه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام لا يعني إعفاء المشرع من تبعة الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع جباية الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقه من القناعة السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة لجباية سلطة الفكر تحقيقاً للاتفاق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اضافها جميعاً مع هذه الجباية وعدم الخروج عليها .

٩ - المادة ٢٢٦ من القانون المؤني  
المادة ٢٢٦ من القانون المؤني الصادر سنة ١٩٢٨ لم يلحقها أي تعديل بعد التاريخ المشار اليه - القمى عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور ولما كان وجه الرأي في تعارضها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

١ - الدستور بين على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » .

٢ - المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة أعمالاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه - اللتين عقدتا



لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

٣ - أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرغمها من غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التى يشملها الأزهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر لم يصف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضى وتجهيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فأنه اذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الأزهر : ١ ) مدير جامعة الأزهر ( رئيس جامعة الأزهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ ) ٢ ) مجلس الجامعة » . كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الاخرى ٥٥٥٠ » . فان مؤدى ذلك ، ان القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها فى جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتى تدخل فى عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضى فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو الحال الذى اقتضى اختصام المدعى بصفته فى الدعوى الموضوعية - وترتب على اثاره الدفع بعدم الدستورية فيها - اقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها من غير ذى صفة يكون على غير أساس .

٤ - أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده

الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

٥ - أنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع الدستوري أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه إلزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستعداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التي اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس غناقشه ووافق عليه بجلسته ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها « ملزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها مع إلزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فلذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فإن وسأئل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة ..... » .

٦ - أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث

لا تخرج - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية . فبحسب التي يتحدد بها - مع ذلك - القيد المستحدث - النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض فيه الإلزام بحيث إذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني عدم جواز إصدار أي تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعني ضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية » واستطرد تقرير اللجنة إلى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع إلى أكثر من مائة سنة إلى النظام القانوني الإسلامي المتكامل يقتضي الانهاء والتدقيق العملي ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ..... »

٧ - أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن غورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بها يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادئ ، فإن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على غرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاحه من أن المنوط به أعمال القيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى أن المشرع الدستوري لو اراد جعل مبادئ الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى اقرارها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لا اعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشرة لمبادئ الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اصدار ما قد يتعارض مع هذه المبادئ من التشريعات السابقة

المنظمة لمختلف النواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترب بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدي اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجبر الى تهاثر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

٨ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض فيه هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتق الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

٩ - ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٦ من القانون المدني للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن لوائح التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التي ملتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع : واذا كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية -

لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وايا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية — يكون فى غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى بصفته صحيفة دعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا: بعدم قبولها وفى الموضوع برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحمل فى أن المدعى بصفته كان قد أقام الطعن رقم ٤٦١

لسنة ٢٢ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا طالبا الغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٥ قضائية القاضى بالزامه ووزير الاوقاف وعميد كلية الطب بصفاتهم بأن يدفعوا لمورث المدعى عليه الرابع مبلغ ٢٩٢ر١١٢ جنيه باقى ثمن آلات جراحية تم توريدها الى كلية الطب بجامعة الازهر - والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية . واثناء نظر الطعن دفع المدعى بصفته بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدنى . فقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة ٣ ابريل سنة ١٩٧٨ بوقف الفصل فى الطعن ليرفع المدعى دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذى يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالي غيى من جهات الحكومة التى اعتبرها المشرع من ذوى الشأن فى القضايا الدستورية ، فلا يجوز لها الطعن بعدم دستورية التشريعات على أساس أنها تشارك فى وضعها وعليها الدفاع عن سلامتها . هذا بالاضافة الى أن المنازعة الماثلة - وهى تقوم بين جهتين حكوميتين - تندرج تحت المنازعات التى تخضع الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - دون غيرها - بإبداء رأى المأزم للمجانين فيها عملا بالمادة ٦٦ فقرة ( د ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

: وحيث أن هذا الدفع مردود بأن الدستور بين على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه فى المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هى الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » وإذا كان هذا التعريف لا يدخل فى مدلوله الازهر باعتباره الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التى اثبت لها القانون الشخصية المعنوية بما نص

عليه صراحة في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها من أن « يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس » ٥٥٥ . ومن ثم ، فإن جامعة الأزهر - وهي إحدى هيئاته - لا ينطبق عليها معنى الحكومة على النحو الذي عناه المشرع في المادة ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي نص فيه على أن « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن في الدعاوى الدستورية » مستهدفا بذلك تمكينها من أن تقول كلمتها في الطعون الموجهة الى التشريعات التي تكون قد اصدرتها أو شاركت في وضعها .

لما كان ذلك . وكانت هذه المحكمة - من ناحية أخرى - هي المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة أعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه - اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينتفى معه القول بأنها من المنازعات التي تختص بها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - ومن ثم ؛ فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون في شقيه على غير أساس متعين الرفض .

وحيث أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرمعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الأزهر ؛ وان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر لم يضيف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضى وتجييز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فإنه اذ كانت المادة ( ٣٩ ) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الأزهر : ١ ) مدير جامعة الأزهر ( رئيس جامعة الأزهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ ) ٢ ) مجلس



الجامعة » . كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شؤون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الاخرى ... » فان مؤدى ذلك ه أن القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها فى جميع صلاحتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل فى عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع من هذه النيابة من اهلية التقاضى فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو الحال الذى اقتضى اختصاص المدعى بصفته فى الدعوى الموضوعية - وترتب على اثاره الدفع بعدم الدستورية فيها - اقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة يكون على غير أساس .

وحيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث أن المدعى بصفته ينعى على نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أنها اذ تقضى باستحقاق غوائد محددة القدر عن مجرد التأخر فى الوفاء بالالتزام النقدى تكسون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسى للتشريع » . وذلك باعتبار ان تلك الفوائد تمثل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى الربا المتفق على تحريمه اخذا بقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وهو من الاحكام الشرعية المقطوع بها ثبوتا ودلالة والتي أصبحت بموجب المادة الثانية من الدستور فى مصاف القواعد القانونية الوضعية التى من شأنها نسخ ما كان سابقا عليها متعارضا معها من نصوص التشريعات الوضعية نسخا ضمنيا ، اذ صارت بذاتها واجبة الاعمال دون حاجة الى صدور تشريع يقننها .

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة

١٩٤٩ ينص في المادة ٢٢٦ منه - محل الطعن - على أنه « إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبعين التعويض عن التأخر غوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذى تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للشرع » . بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للشرع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أى من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤ .

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتعيينها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع الدستورى

اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه للزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستعداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التي اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فإذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فإن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة ».

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة لهما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمرعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تفرج - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية. فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يثنى انفاذ حكم الالتزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أى فى وقت لم يكن للقيّد المتضمن هذا الالتزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيّد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١. والذي واغنى عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام الاسلامى المتكامل يقتضى الاناء والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء ... » ) .

وحيث ان ما ذهب اليه المدعى من أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك

المبادئ ، فإن هذا القول مردود بما سبق ان عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المصادر التي يسقئ منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف أيضاً من ان المنوط به أعمال القيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى ان المشرع الدستوري لو اراد جعل مبادئ الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد او قصد ان يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى اغرائها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشر لمبادئ الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادئ من التشريعات السابقة المنظمة لمختلف النواحي المدنية والجناحية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترب بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدي اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها — على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الإبقاء على التشريعات السابقة — رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما

يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٣٦ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائل التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع ، واذ كان اللقيد المقرر بمقتضى هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية — لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية — يكون في غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمتم المدعى بصفته المصروفات وتبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جلسة أول يوفية سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جمل موسى وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورايح لطفى جبعة وشريف برهم نور واصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد مسرة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### القضية رقم ٤٠ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - قبولها .

يجب أن يقرّر الإحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية البيّنات التي  
نصت عليها المادة ( ٢٠ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمة لك : اغفل  
هذه البيانات - اثره - عدم تبسول الدعوى .

١ - أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصاور  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن  
القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة  
الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص  
التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى  
بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول  
الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى  
ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ  
عن جدية هذه الدعاوى ويتخذ به موضوعها ، وذلك مراعاة  
لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن  
فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون  
المحكمة إعلانهم بقرار أو الصحيفة - أن يتيقنوا جميع جوانبها

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاما مماثلة  
في الدعوى الدستورية أرقام : ٢٨، ٢٩، ٤١، ٤٦، ٤٨، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٧٧،  
٧٩، ٨٨ لسنة ٦ قضائية .

ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تهتلى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

### الاجراءات

بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### النتيجة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ستين جنيها والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام



السداد ، إذ نقضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى ولجباله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص علي أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضيه المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد في قرارها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « نغما يتعلق بطلبه الفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فإنه لما كانت المحكمة امتثالا منها لاحكام الشريعة الاسلامية وأمر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية الغراء التي هي مصدر أساسى من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها ٠٠٠ » ، ومن ثم فإن

قرار الاحالة — وقد خلا من بطلان النص التشريعى المطعون بعدم  
دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة —  
يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه الملة ٣٠ من قانون المحكمة  
على ما سلف بيانه ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢٩ يونية سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلهغ  
 وحضور السادة المستشارين : مصطفى هبيل مرسى ومير أمين عبد المجيد  
 ورابع لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوفي محمد عوفى المر ووليد  
 علاء الدين  
 وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحننى  
 وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
 ونيس الحكمة  
 المنوش  
 أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### القضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

- ١ - المحكمة الدستورية العليا - المخصص .  
 قرارات المجلس الأعلى لأحكام المادة ١٠٦ من أئمة المحاكمات والأحكام  
 القضائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالقضايا تضمن أحكاما  
 عامة بجزء وتقتل في مضمون التشريعات الخمسة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .
- ٢ - حق التنظيم - الدستور - جدا تكافؤ الفرص - جدا المساواة .  
 الحق في التنظيم الذي ليس الدستور منه هو أن يكون لكل مواطن الحق  
 في أن يتلقى شرا من التنظيم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع  
 التعليم الذي يراه أكثر انطباقا مع حياته وحركته وفق التواءات التي يفرضها  
 عليها كذا الحق بما لا يؤدي إلى خصومه أو التفتيش به وعلى ألا تقل القيود  
 التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بهدف تكافؤ الفرص والمساواة  
 المنصوص عليهما في المادتين ١٠ ، ١١ من الدستور .
- ٣ - التعليم المالي - التكاليف والمصاريف المالية .  
 التعليم المالي يعد الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمخصصين والتمويلين  
 والكبراء الذين تقع على عاتقهم مسؤولية العمل في مختلف مجالات تعليم أن يرتبط  
 في أهدافه وأسس تنظيمه بمطالبات المجتمع وأنظفها .
- ٤ - التعليم المالي - فرض الالتحاق به - الشروط الموضوعية .  
 الفرض الذي يلتزم الدولة بأن تتبناها للراغبين في الالتحاق بالتعليم المالي  
 جبهة بالاعتبارات الموضوعية التي قد تفر من استيعابهم جميعا في كافة وظائفه  
 المنظمة ، والسبيل إلى فرض تراهم وتنظيمهم على هذه الفرض المحددة لا يتأتى  
 إلا بتحديد مستحقها وترقيتهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية تراه في أساسها  
 إلى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومجالات الدراسة فيه : ويتعلق بها زمن خلالها  
 التكامل في الفرض والمساواة التي تقتضيها . فلذا استقر لدى بهم الحق في الالتحاق  
 بأحدى الكليات أو المآخذ المالية وفق هذه الشروط فلا يجوز أن يفرض عليه من  
 لا يوافق فيه هذه الشروط ، ولا أن تكون هذه أساسا بحق إزده الدستور .

٥ - الملائمة الفعلية لقانون تنظيم الجامعات : معيار المقابلة بين المتدربين للتعليم الجامعي .

تختلف الملائمة ببيان ما ارتكبه من شروط موضوعية مختلفة لتكافؤ القصر بين الخاضعين على شهادة الثانوية العامة أو ما يكاد لها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترايب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

٦ - الملائمة الاستثنائية في القبول بالتعليم : جدائي تكافؤ القصر والمساواة . المحاولة الاستثنائية في القبول بالتعليم المالي التي تضمنتها بعض النصوص التشريعية تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناة محل من يقدمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يكاد لها في الالتحاق بعن التعليم في مرحلته المالية المحدودة فرصها ، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم المالي وأهدافه ومطالبات الدراسة فيه ، وينطوي على المخاس بعن المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والافتلال بجدائي تكافؤ القصر والمساواة لدى القانون ، ويشكل مخالفته لقواعد A : 18 ، 19 ، 20 من الدستور .

١ - أن الحكومة دغمت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الأعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ، ومحافظة الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيساً على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وإنما هي شروط تعاقدية يتضمنها عقد إداري قوامه الالتحاق بالدراسة الجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل التزامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القرارات المشار إليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بأشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها ، إنما تدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة . ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تخرجه ، ذلك أن هذا الالتزام لا يحدوا أن يكون أحد الشروط التي

تطلبها تلك المقررات لافادة أبناء المناطق النائية من المعاملة الاستثنائية التي قررتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا ورفضه .

٢ - ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمي في النشء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدده لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة . والحق في التعليم - الذي أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها وتنظيمها لهذا الحق بما لا يؤدي الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وفي المادة ٤٠ من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

٣ ، ٤ - ان التعليم العالي - بجميع كلياته ومناهذه - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين

تقع على عاتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتين  
أن يرتبط في أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع  
وانتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار  
اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة  
بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تعديدها لرسالة  
الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجها لخدمة المجتمع  
والارتقاء به حضاريا ، والاشعام في رقى الفكر وتقديم العلم  
وتنمية الطوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول  
المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم  
الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية  
 والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الاصيلية وذلك كـ  
بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع  
والانتاج . لا كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا  
التعليم الذى يخضع لاسرائها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من  
الدستور ، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيحها للراغبين في  
الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بإمكانياتها الفعلية التى قد  
تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومناهذه المختلفة ، فإن  
السبيل الى خفض تراحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحددة  
لأ يأتى إلا بتحديد مستحقىها وترشيهم فيما بينهم وفق شروط  
موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه  
ومتطلبات الدراسة فيه ، ويحقق بها ومن خلالها التكافؤ في  
الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط  
في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية  
والتفضيل بين المترشحين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا  
استقر لاي منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات او المعاهد  
العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد ان يفضل عليه من  
لم تتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره  
الدستور .

٥ - ان فرض الالتحاق بالتعليم الجامعى - وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى - لا ينتهى لجميع الناجحين فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وإنما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين فى تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعى . وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون . حين ربطت القبول فى التعليم الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم فى امتحان تلك الشهادة ، باعتبار ان هذا الامتحان يتم فى إطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعى مرتبطا بالتفوق والجدارة التى يمتاز بها بعضهم على بعض ، وهى النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم فى الملكات والقدرات الذاتية .

٦ - يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التى خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم فى هذه الشهادة ، انما ترتكز فى واقعها على أسس منبته الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة فى أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الامرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها فى جهة بذاتها ، أو متوليا مسؤوليتها فى تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفى أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها ،

أو من كان حاملا لوسام ، ولما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق الثنائية بسبب الميلاد أو الإقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، ولما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها - وأيا كان وجه الرأي في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها - تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناء محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد ان كانت قد انتظمتهم جميعا الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الاداري في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والبند ( ب ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣٣ من القرار بقانون رقم



٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٦٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى . وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقيد بالمجموع .

وقدبت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى فيما يتعلق بقواعد قبول أبناء المحافظات النائية ومناطق الحدود ، وبرغض الدعوى فيما عدا ذلك .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والردود .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى بصفته ولياً طبيعياً على ابنته القاصر كان قد أقام الدعوى رقم ٥٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالباً الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها باحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الأسنان ، وفي الموضوع بالغاء هذا القرار وكذلك الغاء القرارات الصادرة بتقزير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات .

واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والبند ( ب ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لمسابط القوات المسلحة ، وقراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقسوار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالي ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض فئات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العليا يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى وحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص المشار اليها .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومطالعات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وانما هي شروط تعاقدية يتضمنها عقد ادارى قوامه الالتحاق بالدراسة الجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل التزامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة .

وحيث أن هذا الدفع مردود بان القرارات المشار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بأشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها — انما تدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة . ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تخرجه ، فذلك أن هذا الالتزام

لا يعدوا أن يكون أحد الشروط التي تطلبها تلك القرارات لافادة أبناء المطلق الثالثة من المعاملة الاستثنائية التي قررتها : ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا ورفضه .

وحيث أن الدعوى استوفيت أوضاعها القانونية .

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الازالة عدم دستورتها هي :

أولا : المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تنص على أنه « يجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول : ( ١ ) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعات او السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الاقل في هيئة التدريس ( ٢ ) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء الماطلين من غير أعضاء هيئة التدريس الحاليين او السابقين في الجامعات او أمانة المجلس الاعلى للجامعات بشرط أن يكونوا قد قضوا عشرين سنوات في خدمة الجامعات او أمانة المجلس الاعلى للجامعات » .

ثانيا : الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعد بالتلفون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ وذلك فيما قضت من الازالة الى الفقرة ( ب ) من البند ( ٣ ) من المادة ١٢٢ مكررا ( ١ ) من ذات القانون بشأن استحقاق حافل وسليم نجمة الشرف مزينة « تعليمه وتعليم زوجته ( او ارسلته ) وابنائها ولحققة الذين يعولهم بالمجان في سائر مراحل التعليم بجميع المدارس او المعاهد او الكليات المطبوعة للدولة مع اعنائهم من شروط القبول فيما يتعلق بالسن ومجموع الدرجات وذلك طبقا للتواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ثالثاً : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات واخوة الشهداء والمفقودين والمصابين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها بالكلليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع — ونصها الآتى : « يقبل بكل كلية أو معهد من المعاهد العالية أو معاهد اعداد الفنانين والمصحين والمعاهد فوق المتوسطة الحكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالباً من الطلاب الجامعيين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من ثلثات الآتية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات ( أ ) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية واخوتهم الذين كانوا يعولونهم ( ب ) أبناء وزوجات المتوفين من أفراد القوات المسلحة بسبب الخدمة ( ج ) أفراد القوات المسلحة المصابون بسبب العمليات الحربية وأبنائهم واخوتهم الذين يعولونهم ( د ) أبناء أفراد القوات المسلحة الموجودين بالخدمة فيها اعتباراً من ٥ يونية ١٩٦٧ ( هـ ) أبناء العاملين المدنيين الموجودين بالخدمة في القوات المسلحة اعتباراً من ٥ يونية ١٩٦٧ والذين يخدمون في المناطق التي دارت فيها المراكز الحربية ٥٠٠ » .

رابعاً : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء واخوة وزوجات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات الحربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكلليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع ونصها الآتى : « يقبل في كل كلية أو معهد من المعاهد العالية عدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء واخوة وزوجات المدنيين من غير العاملين بوزارة الحربية والقوات المسلحة الذين استشهدوا أو الذين أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبات رسمية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات » .

خامسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٢١ يولييه ١٩٧٧ بالموافقة على « القبول الاستثنائى دون التقيد بمجموع الدرجات لعدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء العاملين الحاليين أو السابقين بوزارة التعليم العالى • فى كل كلية جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم العالى • ويشترط للانتفاع بالاستثناء أن يكون العامل قد أمضى مدة عشر سنوات على الأقل فى خدمة وزارة التعليم العالى أو خدمتها وخدمة وزارة التعليم والهيئات التى يشرف عليها وزير التعليم » •

سادسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجلستى ١٢ يولييه ١٩٧٦ و ٢١ يولييه ١٩٧٧ فيما قضى به من قبول اعداد معينة من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود ( مطروح — الوادى الجديد — البحر الاحمر — سيناء — مدينة وادى النطرون ) وذلك فى الكليات المبينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالاتى : « أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية وحاصلا على الثانوية العامة من احدى مدارس تلك المحافظة • ويعفى الطلاب من أبناء محافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من احدى مدارس المحافظة • وفى حالة ما اذا تبقى عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل دون النظر الى المدرسة التى حصل منها على شهادة الثانوية العامة • (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على أن يلتزم الطالب الذى يستفيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمحافظة بعد تخرجه » •

وحيث أن مبنى الطعن يقوم على تطرض النصوص التشريعية  
المطمون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ المساواة لدى  
القانون فى حق التعليم ، بما يخالف المواد ٨ ، ١٨ ، ٢٠ من الدستور .

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق  
تكفله الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على  
مد الالتزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل  
استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط  
بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم  
انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة  
وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التى تنمى فى النشء القيم  
الخلقية والقبومية والثقافية ، وتعدده لصيانة أفضل يتوافق فيها مع  
بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن فى كنفها من اقتحام  
الطريق الى أفاق المعرفة وألوانها المختلفة . والحق فى التعليم — الذى  
أرسى الدستور أصله — فحواه أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدرا  
من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم  
الذى يراه أكثر اتفاقا وميوه وملكانه ، وذلك كله وفق القواعد التى  
يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرتة أو  
الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال  
هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون للذين  
تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن « تكفل الدولة  
تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » وفى المادة ٤٠ من أن « المواطنون  
لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ،  
لا تمييز فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو  
العقيدة » .

وحيث أن التعليم العالى — بجميع كلياته ومعهده — يشكل  
الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمختصمين والفنيين والخبراء

الذين يتقن على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتمتع  
ان يرتبط في أهدافه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وأنتاجه ،  
وهو ما تطلبت به المادة ١٨ من الدستور المشار إليها ، ورددته  
المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم  
فيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقى  
الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود  
بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان  
تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية  
والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الاصيلية وذلك كله بما  
يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج . لما كان  
ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذي يخفض  
لاشرافها حسيما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص  
التي تلتزم بأن تتيحها للمراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة  
بامكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته  
ومعاهده المختلفة ، فان السبيل الى غرض تراحمهم وتنافسهم على  
هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتمديد مستحقها وترتيبهم فيما  
بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم  
وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في  
الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في  
ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل  
بين المترشحين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم  
الحق في الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه  
الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك  
الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

وحيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم  
الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من تفويض  
( م ١٦ - المحكمة الدستورية )

رئيس الجمهورية اصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع  
الاطار العام لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم  
ورسوم الخدمات التي تؤدي اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية  
القرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون  
سالف البيان التي تنص المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الاعلى  
للجامعات في نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات  
بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية  
مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعى  
التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات  
المعادلة ..... » .

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط في قيد  
الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ،  
أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ،  
ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافى  
ووفقا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس  
الجامعات ومجالس الكليات ..... » .

ومؤدى هذين النصين أن غرض الالتحاق بالتعليم الجامعى —  
وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى — لا تنهى لجميع الناجحين  
في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفرص  
لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام  
جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين في تلك الشهادة على  
الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعى ، وقد تكفلت المادة  
٧٥ من اللائحة المشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية  
محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما  
يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم  
الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة ،



باعتبار أن هذا الامتحان يتم في إطار مسابقة عامة تجريها الدولة  
تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك  
الشهادة بما يجعل مقياس المفاضلة بينهم عند تقدمهم للانتحاق بالتعليم  
الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض ،  
وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات  
الذاتية .

وحيث أنه يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن  
المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة  
الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالي دون التقيد  
بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، إنما تركز في واقعها على أسس  
منية الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، إذ  
تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية  
للطلبة المستفيدين منها قوامها أما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان  
شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا  
مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفى أو فقد أو  
أصيب بسبب أداء مهامها ، أو من كان حاملا لوسام ، وأما أن يكون  
مناطق الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الإقامة أو  
الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا  
بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من إصابة في العمليات الحربية  
أو حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم  
العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها - وأيا كان  
وجه الرأي في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها - تستتبع أن  
يحل أفراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح  
في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في  
مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتهم جميعا

الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما اسفرت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ ، من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النصوص التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات والمعاهد العالية دون التقيد بمجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالي وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود ، وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جيل مرسى وممدوح مصطفى حسن وغير  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة وفوزي أسعد مرسى وواصل ملاه الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد ميسره  
وحضور السيد / أحمد علي غفل الله  
رئيس المحكمة  
المسؤول  
أمين السر

### قائمة رقم ( ٢٢ )

#### القضية رقم ٢ لسنة ٢ قضائية دستورية (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - هيئة .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها هيئة مطلقة  
قبل المكافحة وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المكون فيه أم الى دستوريته - أساس ذلك :

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها :

الظن بعدم دستورية نص سجل للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم  
دستورية - انشاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » ، كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية  
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى  
الدستورية ..... » ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن

---

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة  
ارقام : ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ،  
٢٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٤٠ لسنة ٢ .  
٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ،  
٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ،  
٧٨ لسنة ٣ .  
٨٤ ، ٩٦ لسنة ٤ ، ٢٨ ، ١٢٢ لسنة ٥ .

« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى ظعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بعد أن قضت محكمة

حلوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسمى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا اخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

• وطلبت ادارة قضايا الحكومة رفض الدعوى .

• وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

• بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بطلب الزام المدعى عليهم بأن يدفعوا اليها مبلغ ١٨٣٨٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد . فقضت محكمة حلوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ : ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع الميوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة

أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •





الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن  
« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٥٥٥ ملزمة لجميع  
سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة  
في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه  
الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب  
دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على  
الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا  
الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت  
هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى  
المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذاالاساس،  
وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة  
١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية  
العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية  
النص فتلغى قوة نفاذه او الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته  
من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في  
مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩  
بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق  
لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار  
اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة  
خسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا  
القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه -  
حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ،  
فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين  
الحكم بعدم قبول الدعوى .

## الاجراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد ان قضت محكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ غيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليها » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض  
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت  
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والادالة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة ومسائر  
الاوراق — تتحصل فى أن المدعية كانت قد اقامت الدعوى رقم ٤٤  
لسنة ٨٠ كلى أسوان أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم  
بتطبيقها على زوجها المدعى عليه لاقترائه بأخرى دون رضاها مما  
يعتبر أضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من  
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة  
١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، واذا تراءى

لمحكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص  
المشار اليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور ، فلقد قضت بجملة  
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة  
الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥  
في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار  
بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال  
الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون  
عليه - لصدره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من  
الدستور - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو  
سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت  
على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين واللوائح « كما قضت المادة ١٧٨ من  
الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من  
المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية « . ونصت  
المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى  
الدستورية « ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى  
ذلك ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها  
دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون  
عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر  
اثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف  
هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت  
هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون  
فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك  
لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من

قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع النيوب وأوجه البطلان .

لما كفن ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي باهغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل موسى وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة وفوزي أسعد مرقس وواصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عمارة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### القضية رقم ١١ لسنة { قضائية } « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينية جنبعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل  
الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية  
النص المدعون فيه أم الى دستوريته - أساس ذلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الظن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستورية -  
انقضاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » .  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة  
وللكافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى  
الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى  
النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها  
حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى  
التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم

بها جميع سلطات الدولة سواء أكلنت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكورة طلبت فيها رفض الدعوى .  
وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والادالة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسنائر  
الاوراق - تتصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٢٢٨  
لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم  
الاربعة الاخزين متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٩٠٠٠ ٦٢٢٦٨١ جنيه  
قيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات المؤممة بمقتضى  
القرارات بقوانين أرقام ٦١٧ ، ٦١٨ سنة ١٩٦١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣  
وبجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٨١ دفع المدعى بعدم دستورية القرار  
بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧  
و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦٢ تعويضا اجماليا ، فصرحت له المحكمة  
برفع دعواه الدستورية فأقام المدعى المائلة .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس سنة  
١٩٨٥ في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية دستورية « بعدم دستورية  
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام  
القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها  
تعويضا اجماليا » . ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ  
٣١ مارس سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكلنت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتطغى قوة نفاذه ، أو انى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ القوانين التالية لها تعويضاً اجمالياً ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما



قليلما مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه . فإن المصلحة  
في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول  
الدعوى .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى أقام دعواه  
بعدم دستورية القرار بقانون الملمون عليه قبل صدور الحكم في  
الدعوى السابقة بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، ومن ثم يتعين  
الزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة المصروفات  
ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : رايح لطفي جعة وفوزي اسعد مرقس ومحمد كمال  
محفوظ وشريف براهيم نور والكتور محمد ابراهيم ابو المينين وواصل علاء الدين امضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحيد عمارة  
وحضور السيد / احمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المفوض  
امين السر

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### القضية رقم ١٨ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - المحكمة الدستورية العليا - طبيعة أحكامها وقراراتها .  
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - اساس  
ذلك نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة .

٢ - دعوى دستورية - رخصة التصدي .  
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدي لدستورية القوانين  
واللوائح - نطاق اعمالها - ان يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع  
مطروح عليها - انتهاء قيام النزاع - اثره - لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ  
اعمالها .

١ - المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة  
وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » . قد جاءت - بعموم  
نصها وإطلاقه - قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم  
قابليتها للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير  
عادية ، ومن ثم فإن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير  
مقبولة .

٢ - لا محل لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدي  
لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به  
المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أنه : « يجوز للمحكمة  
في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون  
أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل

• بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية » . ذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متعللا بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها — فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة يطلبان فيها إعادة النظر فى الحكم الصادر منها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » والذى قضى بعدم قبول الدعوى ، والفصل فى موضوعها بالتصدي لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية ( المدعى عليها الثالثة ) مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

• حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٥٤

لسنة ٣ قضائية « دستورية » ابتغاء الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، ويجلسه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن صحيفتها جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من بيانات ، فأقام المدعيان الدعوى الماثلة يطلبان فيها إعادة النظر في هذا الحكم لاغفاله الفصل في موضوع الدعوى كما يطلبان الى المحكمة التصدي لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وحيث أن المدعين يطلبان في دعواهما الماثلة وعلى ما أفصحا به في صحيفتهما أن تفصل المحكمة في موضوع دعواهما رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » السابق الحكم بعدم قبولها على ما سلف بيانه ، ولا كان مقتضى مطلبهما هذا هو العدول عن الحكم السابق ، الامر الذي تعتبر منه الدعوى الماثلة في حقيقتها طعنا على ذلك الحكم .

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية انضيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » قد جاءت — بعموم نصها واطلاقه — قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم فإن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقبولة .

وحيث أنه لا محل لا يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدي لعدم دستورية القرار بقانون الطعون عليه طبقا لا تقتضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقتضى بعدم دستورية أى نص في قانون

أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » . ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي أنتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها - فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعأت المحاماه .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م.

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلوغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل حمري ومنيّر أمين عبد المجيد ورايح  
حتى جمعة وفوزي أسعد مرقي والكور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحيد عملة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المندوبين  
أمين السـ

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### القضية رقم ٥٠ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبإبعاد رفعها  
تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الأوضاع - أثره - عدم قبول الدعوى.  
الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية. وفقا للفقرة ( ب )  
من المادة ( ٢٩ ) من قانون المحكمة ، وإبعاد المبدأ الذي تحدده محكمة  
الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر من مقومات الدعوى الدستورية ،  
وهي أوضاع إجرائية جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - إبعاد المقرر لرفعها .

إبعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر إبعادا حذبا  
يقيد محكمة الموضوع والفصوص على حد سواء .

١ ، ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية  
العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع  
رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم  
مباشرتها وربط بينها وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك  
على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ،  
فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة  
الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط  
المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر  
وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع  
الدعوى الدستورية أو بإبعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام

باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تنفيا به المشرع فصلحة علمة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى غرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند ( ب ) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سككت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية قرارات البنك المركزى المصرى والبنوك العقارية الخاصة برفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمقترضين لبناء مساكن متوسطة أو اقتصادية .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك العقارى المصرى طالبة الحكم بى بطلان قرار البنك برفع سعر الفائدة من ٦٪ الى

١٠٠٪ على القرض الممنوح لها بموجب عقد قرض مع ترتيب رهن  
رسمى محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • غقضت المحكمة برفض  
الدعوى استنادا الى ما دفع به البنك العقاري المصرى من أن البنك  
المركزى المصرى هو الذى يحدد سعر الفائدة على القروض طبقا  
لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز  
المصرفى ، غطمت المدعية فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤٥ لسنة  
١٠٠ ق استئناف القاهرة ودفعت بعدم دستورية قرارات البنك  
المركزى المصرى وقرارات البنك العقاري المصرى برفع سعر الفائدة،  
وبجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى  
لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٤ للطعن بعدم الدستورية فأقامت المدعية  
دعواها الماثلة •

وحيث أن البنك العقاري المصرى — المدعى عليه الثانى — قد  
دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعية قد رفعتها بعد  
ميعاد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وغقا للبند  
(ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ •

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار  
اليه تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية  
القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(١) •••••

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم  
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون  
أو لائحة ، ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى  
وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى  
بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى  
الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية



التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند ( ب ) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سككت عن تحديد أى ميعاد . تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعوام الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعوام غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قررت بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٤ مع تكليف المدعية برفع الدعوى الدستورية ، ولكن المدعية لم تودع صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، فان دعوها تكون قد أقيمت بعد انقضاء الاجل المحدد قانونا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى : وبمصادرة الكفالة ، والزمّت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين حنينا مقابل أتعاب المحاماة.

### جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٧ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنى  
امين عبد المجيد وراج لطفى جمعه وشريف برهلم تور وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عيساوي  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

#### التقضية رقم ٥ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها  
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة  
أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن  
يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في  
دعوى الموضوع .

٢ - دعوى دستورية - حكم - حجة  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجة مطلقة  
فيل الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت إلى عدم  
دستورية النص المنعون فيه أم إلى دستوريته : أسس ذلك .

٣ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الظن بعدم دستورية نص يبقى للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم  
دستوريته انتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط  
لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه  
المصلحة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في  
الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة  
الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ،  
وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت  
بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى  
دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٢٦  
إلى ٢٣٣ من القانون المدني ، وكانت طلبات المدعى في الدعوى

الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه في المواد الاخرى المشار اليها في قرار الاحالة ، والتي لا تتمتع بطلبات المدعى في الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، فان مصلحة المستأنف في الفصل في مدى دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٣٣ من القانون المدني تكون منتفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها .

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..... » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » بمؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى

قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع  
العيوب وأوجه البطلان .

٣ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في  
مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه  
المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار  
إليه على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة  
حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا  
من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى  
الماثلة برمتها تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف  
الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية مدنى استئناف بنى سويف مأمورية  
النيا ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر  
سنة ١٩٨٠ بوقف الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد ، واحالة الاوراق  
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء  
الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدني .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت فيها الحكم  
بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ وفى هذه  
الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداونة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف كان قد أقام الاستئناف رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية بنى سوف بطلب تعديل الحكم المستأنف رقم ١٥٥٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا ، والزام المستأنف عليها الاولى بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه بواقع ٤/١ ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، فقضت محكمة استئناف بنى سوف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدنى .

وحيث أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمه الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المشار اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعلق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، فإن مصلحة المستأنف فى الفصل فى مدى

دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٣٣ من القانون المدني تكون منتفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعى بالنسبة لها .

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، فان المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها ، والتي تنص على انه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخ آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ..... » ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ، وهؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه

الأحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه  
أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم  
نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة  
المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي  
أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة  
تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلقى قوة نفاذه أو الى تقرير  
دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى  
دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة أن  
قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف  
بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن  
دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من  
جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة برمتها تكون منتفية .  
وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

بقيادة السيد المستشار محمد علي بايخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل برسي وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورائح لطفي جيمة وشريف برهان نور وواصل ملاه الدين : أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### القضية رقم ١٧ لسنة ١ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الاعمال الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجة مطلقة  
قبل الكلفة وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كتبت قد انتهت الى عدم دستورية  
التي المطعون فيه أم الى دستوريته - أساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - لزمه - عدم قبول الدعوى .

٣ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - هدفها وسبيلها .  
هدفها صون الدستور القائم وتكيد احترامه وحمايته من الفرج على اكامه ،  
وسبيلها التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور من ضوابط وقود .

٤ - المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ - مذهبها .  
يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - أن  
المشرع اثنى بتقيد على سلطة التشريع قواحه الزامها وهي بصدد وضع التشريعات  
بالالتجاء الى مبادئ الشريعة الاسلامية لاستدعاء الاحكام المتكبة للمجتمع منها .

٥ - مبادئ الشريعة الاسلامية - سلطة التشريع .  
سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية  
من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحقة  
او معجلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمرعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة  
مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن الضوابط التي فرضها  
النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .

الزام المشرع بانفك مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع  
لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام  
بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية يكون  
قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية .



٦ - المشرع الدستوري - جباية الشريعة الإسلامية .

لو أراد المشرع الدستوري جعل جباية الشريعة الإسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد ، أو قصد أن يجرى أعمال تلك الجباية بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حلجة إلى إقرارها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للإجراءات التي عينها الدستور لما أعوزه النص على ذلك صراحة .

٧ - سلطة التشريع - جباية الشريعة الإسلامية .

الزام المشرع بالتخلل جباية الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يسمه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الإلزام لا يعنى إعطاء المشرع من قبضة الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع جباية الشريعة الإسلامية ، وإنما يلتصق على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة إلى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للجباية سالفة الذكر تحقيقاً للتساقى بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعاً مع هذه الجباية وعدم الخروج عليها .

٨ - المادة ٢٢٧ من القانون المؤنى - شريعة إسلامية .

المادة ٢٢٧ من القانون المؤنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار إليه - النص عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأياً كان وجه الرأى في تعارضها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

١ - أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على

أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠ » ونصت ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة والمكافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت

الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته  
ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص  
المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون  
المحكمة أشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية  
القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها  
هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى  
قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالنسبة لسلامته من جميع  
العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة  
٢٢٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض  
الدعوى بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضائها  
هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص  
حصصا قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن  
المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون  
متنفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

٣ - أن الرقابة القضائية على دستورية انقوانين واللوائح - المنوطة  
بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور  
القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ،  
وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده  
الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه  
يتعين - عند الفصل فيما يثار فى شأن هذه التشريعات من  
مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه  
الضوابط والقيود وتحديدتها وذلك للتعرف على مدى مخالفته  
تلك التشريعات لها .

٤ - أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من  
الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع

الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهى بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس غناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا فإن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة».

٥ - أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج - فى الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد الممارسة التشريعية . فهى التى يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذى تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات .

٦ - الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع على ما سلف ببيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى غرض فيه الالتزام

بحيث اذا انطوى أى منها على ٥: يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أورده اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذى وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية » . واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذى يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانونى الإسلامى المتكامل يقتضى الاناء والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ..... » .

٧ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض فيه هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور إذا لم يلتزم بذلك القيد ، إلا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى إعفاء المشرع من تبعية الإبقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة إلى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

٨ - ولما كان مبنى الطعن مخالفة للمادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التى أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الزبا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع وأذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون فى غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برغض الدعوى فى هذا الشق منها .

## الاجراءات

بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنى .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

### النتيجة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى عليهم من الثالث الى الاخير كانوا قد استصدروا حكماً من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى بالزام الشركة المدعية بأن تدفع لهم مبلغ ٧٥٧٢٥٨٨٥ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . وتأيد هذا الحكم استثنائياً فى القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ ق استئناف الاسكندرية . فاستشكلت الشركة المدعية فى التنفيذ بالنسبة لمتجمد الفوائد القانونية أمام محكمة تنفيذ الاسكندرية بالقضية رقم ١٠٧٣ لسنة ٨١ ت الاسكندرية ودفعت بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنى . وبجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ صرحت محكمة تنفيذ الاسكندرية للشركة المدعية باقامة الدعوى الدستورية فأقامت المدعية الدعوى الماثلة .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني التى تنص على أنه « إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخاً آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » . وقد نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية .... » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلقم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار.

اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستوريتهما على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المدعية تنعى على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى أنها اذ تقضى بجواز الاتفاق على اقتضاء فوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسى للتشريع » . وذلك باعتبار أن تلك الفوائد تمثل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى من الربا المتفق على تحريمه أخذا بقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » .

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ينص فى المادة ٢٢٧ منه - محل الطعن - على أنه (١) يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد ، على ألا يزيد



هذا السعر على سبعة في المائة ، فاذا اتفقا على فوائد تريد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة في المائة وتعين رد ما دفع زائدا على هذا القدر . (٢) وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن اذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ، اذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة .

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » . بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أى من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤ .

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح — المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا — تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين — عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية — استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك لتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور — بعد تعديلها على نحو ما سلف — أن المشرع الدستوري

أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهي بمصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بغيته فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، غاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فان وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة ..... » .

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية . غهى التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي تبأشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا يعصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لحدورها فعلا من قبله أى فى وقت لم يكن التقيد المتضمن هذا الالزام قائما ولجِب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذى وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » . واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذى يزرع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانونى الاسلامى المتكامل يقتضى الاناة والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لوضعية والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ٠٠٠٠٠ »

ونحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور — بعد تعديلها — على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى غرض فيه هذا الالزام بما يترقب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام

على تلك التشريعات لا يعنى ألغاء المشرع من تبعه الابقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وإنما يلقي على عاتقها من انفاحية السياسية مسؤولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

وحيث أنه ترتب على ما تقدم . ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التي أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع واذا كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية - لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عنها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية - يكون في غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى في هذا الشق منها .

### لهذه الاسباب

#### حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

ثانيا : برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٧ من القانون المدنى . وبمصادره الكفالة وألزمت الدعية

المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرمي وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين  
عبد المجيد ورايح لطفي جبعة وشريف برهام ثور وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد مبارزة  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
أعضاء  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٠ )

#### القضية رقم ١٥ لسنة ٧ قضائية « دستورية »

- ٢ - دعوى دستورية - قبولها - يشترط لذلك توافر المصلحة فيها - مناط ذلك :
  - ٢ - حق شخصي - النزول عنه - اعتباره عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره في إسقاط الحق .
  - ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
- الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا الفصل في مدى دستورية الفوائد القانونية المخصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني - تنازل المدعى عن طلب الفوائد - أثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .
- ١ ، ٢ ، ٣ - أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها .
- ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، بإقراره شخصياً بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه - لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصي المدعى به عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره في إسقاطه ، فإنه

يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفضل في الدعوى الموضوعية .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة بعد أن قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسته ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

- وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .
- وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسته اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٧٩٢٥ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة قبل المدعى عليه طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدي اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد . فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسته ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ بالنسبة لطلب الفوائد

بإحالة الامرات الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث أن المدعى قرر بجلسته ١٩ مايو سنة ١٩٨٥ - أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين - بتنازله عن طلب الفوائد القانونية .

وحيث أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها . ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع . واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسته التحضير على ما سلف بيانه - لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في إسقاطه ، فإنه يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مصطفى جويل موسى  
وحضور السادة المستشارين : مدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد الجيد  
ورابع لطفي جمعة وفوزي أسعد موسى وحيد كمال محفوظ والدكتور موشى محمد المار أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحيد مبرة  
المحضرين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١ )

#### القضية رقم ١٠٥ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
قبل الكافة ، ولتقرم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته . اساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته ، انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » . كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريد الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية »  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة »  
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي

---

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة احكاما في الدعاوى ارقام ١٠٧ ،  
١٠٨ ، ١١١ لسنة ٦ ق دستورية ، وبجلسة اول فبراير سنة ١٩٨٩ حكما  
في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ٦ ق دستورية وقد تضمنت هذه الاحكام نفس  
المبادئ المذكورين .



بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص  
التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة  
بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى  
الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا  
الانصر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة  
سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية  
النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى  
على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨  
من الدستور ، والمادة ١/٤٩٩ من قانون المحكمة المشار اليه ،  
ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت  
بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد  
الى الحكم بعدم دستورية النص تنطلي قوة نفاذه ، او الى تقرير  
دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في  
مدى دستورية النصوص التشريعية الميينة بقرار الاحالة والتي  
سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم  
دستورية هذه النصوص وذلك لهما تضمنته من قبول افراد  
الفئات الميينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد  
بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعدلها  
على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت  
الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك  
النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد  
بشأنها ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي  
يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف  
الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ في بعد أن قضت محكمة القضاء الاداري

في ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالي وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكلية دون التقيد بالمجموع . وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت للدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة ومسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته ولياً طبيعياً على ابنته القاصر، كان قد أقام الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضي بالحاق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها بأحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفي الموضوع بالغاء هذا القرار ، وكذلك الغاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكلية المذكورة وغيرها من الكليات . واذا تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ . ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالي وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكلية ، استفادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض فئات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكلية والمعاهد العالية . يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى ، وإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص المشار اليها .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الاولى من كل من قراري رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالي وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يولية ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورخص الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك

النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ،  
فإن الصلحة في الدعوى المائلة تكون متفية وبالتالي يتعين الحكم  
بعدم قبولها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

بإدارة السيد المستشار مصطفى جبيل مرمي  
وحضور الصلاة المستشارين : مدوح مصطفى حسن وميرامين عبد المجيد ورابع  
طلحي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف بهرام نور وواصل علاء الدين  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٢ )

#### القضية رقم ٢١ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - هجبة .  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الأحكام الصادرة فيها لها هجبة مطلقة  
قبل الكلفة ، وتلقم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية  
النص المطعون فيه أم الى دستوريته . أساس ذلك :

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم  
دستوريته ، انقضاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن  
« تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة  
١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية في الدعوى الدستورية ٠٠ » ونصت

---

(١) اصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكامها مماثلة  
في الدعوى الدستورية ارقام ٣٢ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،  
٦٩ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،  
١٣٤ ، ١٣٥ لسنة ٦ قضائية ، ٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٨ ،  
لسنة ٧ قضائية ، وبجلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ احكاما اخرى في  
الدعوى ارقام ٢٩ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ لسنة ٦ ق ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٥ ،  
٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ لسنة ٧ ق ، وبجلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦  
احكاما في الدعوى ارقام ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ لسنة ٥ ق ، ٢ ،  
١٠ ، ٩٩ لسنة ٦ ق ، ٢١ لسنة ٧ ق وقد تضمنت هذه الاحكام نفس  
البيداتين المذكورين .

المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحکام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحکام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ — لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الاشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — حسمًا قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

## الاجراءات

بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد أن قضت محكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٩ يناير ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليها » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى دسوق أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم بتطبيقها على زوجها المدعى عليه لاقترائه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاهوال الشخصية ، واذ



تراءى لمحكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته للمادة الثانية من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون عليه - لصدوره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينيه توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص

المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد الجيد وربيع لطفي جبعة ومحمد كمال محفوظ وشريف براهيم نور  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحيد مملره  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
أعضاء  
المجلس  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٢ )

#### القضية رقم ١٢١ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجة  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجة مطلقة  
قبل الكافة ، وتقرم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته . اساس ذلك :  
٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته ، انتهاك المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن  
« تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨  
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة  
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠ » ونصت  
المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى  
الدستورية ٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » -  
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية -  
وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص

---

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم ٧ لسنة ٧  
ق . وبجلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ أصدرت احكاما في الدعاوى ارقام  
٢ ، ٢٩ ، ٣٨ لسنة ٧ ق ، وبجلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ حكما في  
الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٧ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام نفس  
البداين المذكورين .

التشريعية المطعون عليها بسبب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ - ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلقى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب واوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيباه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى بعد ان قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسته ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا كان

محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بان يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير غوائد أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الزام المدعى عليه بان يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيهها والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد — فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٠ قضائية « دستورية » برغض الطمن بعدم

دستورية المادة ٢٢٦ من انقانون المدنى ، ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان « تقولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » ، كما قضت المدة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ..... » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالانقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها . وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة . سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية للنص المشار اليه

على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

دكت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ م

بإدارة السيد المستشار محمد على بليسيغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومقر  
أمين عبد الجيد ورايح لطفي جمعة ومحمد كمال مخلوط وشريف برهام نور اعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره  
السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٤ )

#### القضية رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
بشروط لقبول الدعوى الدستورية تواجر المصلحة فيها ، ومناط ذلك ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيها أحدى من طلبات في دعوى الموضوع .
- ٢ - حق شخصي - النزول عنه .  
اعتباره عملاً قانونياً يتم بإرادة المنفردة وينتج أثره في إسقاط الحق .
- ١ - أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية تواجر المصلحة فيها ، ومناط ذلك ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وان يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية ان يؤثر فيها أحدى من طلبات في دعوى الموضوع، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ، وهي النصوص التي تعد أساساً للقرار الإداري المطعون عليه على نحو ما أفصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .
- ٢ - لما كان ذلك : وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره في إسقاطها ، وبالتالي ، فإنه



يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكزة اليها تلك الطلبات إذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

### الاجراءات

بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية : بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى وأحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المواد الثمانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة بإصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين بصفاتهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مئقت اعمالا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون

المحاماة والذي يطمح المدعون بعدم دستوريته ، وبفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين الى أن يقضى في كل من الطعنين بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين . والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، والحكم في الموضوع بالغاء القرار المذكور ، وبالزام الحكومة بأن تدفع لهم بصفتهم تعويضا قدره مليون جنيه تدرج في صندوق النقابة . واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، لما بدا لها من مخالفتها للمادة ٥٦ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورتها .

وحيث أن المدعى الاول بصفته نقيبا للمحامين . وممثلا للنقابة، قرر أمام هيئة المفوضين ، بتنازله عن جميع طلباته في الدعوى الموضوعية لصدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٤ بالغاء النصوص المطعون بعدم دستورتها .

وحيث أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر نفيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، وهي النصوص التي تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما

أفصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .

لما كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا يتم بالارادة المفردة ، وينتج أثره في اسقاطها ، وبالتالي ، فانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكئة اليها تلك الطلبات ، اذا لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### **لهذه الاسباب**

**حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .**

## جلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار / محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل موسى ومشوح مصطفى حسن ومشير  
امين عبد المجيد وراج لطفي جيه وغوزي أحمد برقي وشريف براهيم نور .  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عبثره  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد غني فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### القضية رقم ١١٦ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية  
مطلقة قبل الكافة ، وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى  
عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته . اصل ذلك :  
٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان خذت بعدم  
دستوريته ، انشاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجريدة الرسمية  
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى  
الدستورية ... » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على  
أن : « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع  
سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة  
في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه  
الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب  
دستوري - تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها  
على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف  
هذا الاثر الى الكافة وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء  
اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي

المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص تطفى قوة نظاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٦٣٣ لسنة ٣١ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعريضا اجماليا .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكورة طلبت فيها رفض  
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة : وقررت  
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٦٣٣  
لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالزام  
المدعى عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء  
عليه من أسهمهم في « شركة مرغى للأقطان والاعمال المالية »  
المؤممة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض  
المنشآت دون الاعتداد بالقرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى  
وضع حدا أقصى للتعويض . فقضت محكمة القضاء الادارى  
بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى  
المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون  
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥  
في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » بعدم دستورية  
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام  
القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية  
لها تعويضا أجماليا ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١  
مارس سنة ١٩٨٥ .

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنتشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية .. » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون له حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلقزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار

بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ،  
فأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم  
بعدم قبول الدعوى •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •



## جلسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومحمّد  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة وشريف برهام تور والدكتور عوض محمد المر  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحديد عمارة  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
المستوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٦ )

#### التضحية رقم ٨ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

- ١ - الملكية الخاصة - نوع الملكية - التأميم - الإدارة العامة او الخاصة .  
ظهرت الدساتير نوع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض .  
نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون  
ومقابل تعويض .  
حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة  
الا بهكم قضائي .
- ٢ - المصادرة العامة - المادة ٣٦ من الدستور .  
المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ اذ نصت على ايلو له ملكية  
الادوية الى المؤسسة المصرية العامة للدوية بدون مقابل تكون قد خاللت  
المادة ٣٦ من الدستور .

١ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور  
سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها  
الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها ،  
وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزه على  
الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة  
القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها  
الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت  
تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة  
العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور  
سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١١ من دستور سنة  
١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور  
سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) ، كما نص

الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

٢ - المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية والمستحضرات - التى يتم تصنيعها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمواويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

### الاجراءات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها .

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة والشركة المدعى عليها الثالثة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء قرار الاستيلاء على مستحضرات الادوية الثلاثة المبينة بعريضة الدعوى بدون مقابل واعتباره كأن لم يكن والزام المدعى عليهم بالتعويضات عن هذا الاستيلاء ، قولا بأنه كان قد سجل تلك المستحضرات بوزارة الصحة وقام بتصنيعها في الصيدلية المملوكة له الى أن استولت عليها المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستحضرات الطبية وعهدت الى احدى شركاتها — المدعى عليها الثالثة — بانتاج بعضها استنادا الى أحكام القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حظر تصنيع أو تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية مع ايلولة ملكية هذه الادوية والمستحضرات بدون مقابل الى المؤسسة المشار اليها — واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون سالف البيان — والخاصة بأيلولة ملكية الادوية والمستحضرات الى المؤسسة المشار اليها بدون مقابل — لا بدالها من مخالفتها لنص المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور فقد قضت بجلسته ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية هذه المادة .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بعد أن نص في مادته الاولى على أن « يحظر تصنيع أو

تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ويقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الادوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وتلغى التراخيص السابق منحها بذلك « قضى في مادته الثانية بأن « تؤول ملكية الادوية والمستحضرات المشار اليها في المادة السابقة والسابق تسجيلها بوزارة الصحة الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل » . وقد أفصحت المذكرة الايضاحية بهذا القرار بقانون عن دواعى اصداره بقولها « تقوم بعض الصيدليات بتحضير ادوية مسجلة بوزارة الصحة تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بنفس الشكل الذى تنتج به فى المصانع بينما يجب أن تقتصر مهمة الصيدلية من حيث التحضير على تجهيز الادوية المركبة بموجب تذاكر الاطباء وأن يقتصر بيعها على عملائها دون طرحها فى السوق العام . وعلى الرغم من أن قانون مزاولة مهنة الصيدلية يسمح بهذا الاجراء الا أنه أصبح اجراء شاذاً بعد صدور القوانين التى مطمت قطاع الدواء ( قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتأميم استيراد وتجارة الدواء - قوانين يوليو التى آلت بمقتضاها مصانع الدواء لملكية الشعب بالكامل أو جزئياً - قانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٣ الذى نقل ملكية الشركات المنتجة للدواء بالكامل الى الشعب وألغى تراخيص ٤٥ مصنعا صغيرا كان انتاجها لا يتفق والمستوى المطلوب ) وبعد أن صار قطاع الدواء بالكامل ( فيما عدا الصيدليات ) ملكا للقطاع العام يخيره ويشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب . لهذا أصبح من الضروري الغاء التراخيص الممنوحة للصيدليات بتحضير ادوية أو مستحضرات تحت أسماء تجارية على أن تؤول ملكيتها الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية . » .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردها ، وذلك

باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا من أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) ، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات الصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ، أيلولة هذه الادوية والمستحضرات - والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمواويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الاموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٦ من الدستور ، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطعون عليها انما جاءت تطبيقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلية والتي تجيز لوزير الصحة - بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الادوية - أن يصدر قرارات بحظر التداول لاي مادة أو مستحضر صيدلى يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دفاتر الوزارة ومصادرة الكميات الموجودة منه اداريا دون أن يكون لاصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأى تعويض ، ذلك أن المذكرة الابضاحية للقرار بقانون المطعون عليه وأن كانت قد اشارت

الى أن استمرار انتاج الصيدليات للادوية بهدف تحقيق أقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يهدد صناعة الدواء بوجه عام ،  
الا أنها افصححت من ناحية أخرى عن حقيقة الدافع لاصدار هذا القانون وهو الرغبة في قصر نشاط تصنيع وافتتاح الادوية على شركات القطاع العام تديره وتشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب اتساقا مع القوانين التى نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص المصانع الصغيرة ، فضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها من أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات السابق تسجيلها الى المؤسسة العامة للادوية - وليس شطب هذا التسجيل - ينم عن صلاحية تلك المستحضرات وقابليتها للانتاج ، بما يهدر دفاع الشركة المدعى عليها في هذا الشأن .

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فإن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات - التى يتم تصنيعها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل : تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها .

## جلسة ٢ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : محمود حيدى عبد العزيز وممنوح مصطفى حسن  
وغوزى السيد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف يبراهيم نور وواصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عمره  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المؤوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٧ )

#### القضية رقم ١ لسنة ١ القضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد رفعها  
تتعلق بالنظام العام ، مخالفة هذه الأوضاع - أثره - عدم قبول الدعوى  
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة  
٢٩ من قانون المحكمة ، والجماد المعسد لرفعها الذى تحدده محكمة الموضوع  
بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية - وهى  
أوضاع جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الجماد المقرر لرفعها .  
جماد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر جمادا حذيا يقيد  
محكمة الموضوع والفصوم على حد سواء .

٣ ، ٦ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية  
العليا - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى  
اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده  
لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات  
الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم  
الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل  
الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع  
تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع  
الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى  
الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها  
شكلا جوهريا فى التفاضل تنيا به المشرع مصلحة عامة حتى  
ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها ،  
( ٢١ - ٢١ - المحكمة الدستورية )

وفي الموعد الذى حدده ، وبالتالى فأن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرها برايها .

نظرت الدعوى على الوجهة المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمدالة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعيين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦١٧١ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهما العقارات المملوكة لهما والغاء تصرف الحراسة العامة فيها بالبيع، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١.



بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . وقيدت الدعوى برقم ١٤ سنة ١ ق قيم حيث دفع المدعيان بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ ، بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فأمهلتهما المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر .

وحيث أن الفقرة « ب » من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ( أ ) ٠٠٠٠ ( ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها « وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تخيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التقاضى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفي الموعد الذى

حدده : وبالتالي فان ميعة الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على  
نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي  
تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى ، يعتبر ميعة  
حتمية يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضاءه  
والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لا كان المدعيان قد ابتدأ الدفع — بعدم دستورية  
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن  
تصفية الحراسة — أمام محكمة اليم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١  
فصرحت لهما المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعة  
مقداره شهر ينتهى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا  
صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى  
تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ومن ثم  
يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت  
المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جلسة ٢ مايو سنة ١٩٨٦ م

رئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن  
ابح لطفى جيمع وفوزي أسعد مرقس وشريف برهلم نور وواصل. ملاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره  
وحضور السيد / احمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
المؤرخ  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### القضية رقم ١٣٩ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

١ - ترك الخصومة - المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات .  
طلب المدعي ترك الخصومة وموافقة المدعى عليه على هذا الترك - اجابة  
المدعى الى طلبه عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات

٢ - طلب التدخل الانضمامي - الخصومة الاصلية .  
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تابعة للخصومة الاصلية - ترك  
الخصومة في الدعوى يستتبع انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

١ - ان المدعية قررت ترك الخصومة في الدعوى ووافق المدعي  
عليهم على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين اجابة المدعية الى طلبها  
عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات .

٢ - لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة  
للخصومة الاصلية ، فان اثبات ترك الخصومة في هذه  
الدعوى - على ما انتهت اليه المحكمة - يستتبع بطريق اللزوم  
انقضاء طلب التدخل المشار اليه .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٤ من  
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن  
فرض الحراسة .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً براءها •  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة • وقررت  
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة

حيث أن المدعية قررت ترك الخصومة في الدعوى ووافق المدعى  
عليهم على هذا الطلب ؛ ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملاً  
بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات •

وحيث أنه عن طلب فوزى حسين على الجمل قبول تدخله  
منضماً للمدعية في طلباتها ، فإنه لما كانت الخصومة في طلب التدخل  
الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ؛ فإن أثبات ترك الخصومة  
في هذه الدعوى — على ما أنتهت اليه المحكمة — يستتبع بطريق  
الازوم انقضاء طلب التدخل المشار اليه •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باثبات ترك المدعية الخصومة والزمته المحروقات  
ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة •

## جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار / محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين/مدوح مصطفى حسن ومير أمين عبد المجيد ورابع لطفي  
حممه وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وأصيل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المخوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » (١)

- ١ - سلطة تنفيذية - تشريع - الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استقلاله من هذا الأصل عهد الدستور إليها في حالات محددة أعمالاً تدخل في نطاق الأعمال التشريعية - مثال ذلك - اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٢ - لوائح تنفيذية - الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية - حدودها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل المصير .
- ٢ - لوائح تنفيذية - تعيين القانون جهة معينة لإصدار اللوائح التنفيذية - استقلالها دون غيرها بإصدارها .
- ٤ - لوائح تنفيذية - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تجزير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر - الفترة الثانية من مادته الأولى - مؤداها - أن وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها - أثر ذلك قرار محافظ المنيا رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه بلحة تنفيذية لها - عدم دستوريته لصدوره من سلطة غير مختصة بإصداره .
- ٥ - لوائح تنفيذية - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلي - الفترة الثانية من مادته الأولى - تعديلها اختصاصاً بإصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق أن عين القانون من له الحق في ممارستها - عدم دستوريته - أساس ذلك .
- ٦ - حكم محلي - اختصاصات إدارية - الفترة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ - القصد منها - أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمراكز العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية التي تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء .

٢ - أن الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وإنما يقوم

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكماً مماثلاً في الدعوى الدستورية رقم ٣٧ لسنة ٥ ق .

اختصاصها أساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها ، غير أنه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة بأعمال تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

٢ - تنص المادة ١٤٤ من الدستور على ان « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر المقررات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها . بحيث يمنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللامحى مخالفا لنص المادة المشار اليها .

٣ - متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار المقررات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

٤ - ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان احكام ( الباب الاول منه ) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها

قانون نظم الحكم المحلي، وطبقا لهذا النص واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور على ما تقدم ببيانه - يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص هون غيره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون ، اذ نص على مد نطلق احكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستوري لحذوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته » .

٥ - لما كان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه يستتد الى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما سلف بيانه ، ومن ثم ، بان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وان عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٩ - أن قانون الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى  
بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات  
التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة  
بالمراقب العامة الواقعة فى دائرتها نقلا اليها من الحكومة  
المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ٢٧/١  
المشار اليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الاجهزة  
والمراقب العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة  
للوزراء فى هذا الصدد ، دون أن يتعدى ذلك الاختصاصات  
باصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت  
بها الى الوزراء ، والتي يتسم لها مدلول عبارة السلطات  
والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليها .

### الاجراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف  
الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، بعد أن قررت  
محكمة المنيا الابتدائية بجلسته ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقف الدعوى  
واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كل  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض  
الاختصاصات الى الحكم المحلى ، وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة  
١٩٨٢ بمد نطاق سريان بعض احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى  
شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم الملاحة  
بين المؤجر والمستأجر ، الى جميع قرى محافظة المنيا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض  
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .



ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ ثم قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف عليه كان قد أقام الدعوى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ مدنى ديز مواس الجزئية طالبا اخلاء المستأنف من الثقة المؤجرة اليه الكائنة بقرية الحسابية لانتفاء عقد الايجار المبرم بينهما ، واذ قضى له بطلباته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ . فقد طعن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، تأسيسا على امتداد نطاق سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الى القرية الكائنة بها الشقة محل النزاع بمقتضى قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، واذ تراءى لمحكمة المنيا الابتدائية عدم دستورية هذين القرارين : غقد قررت بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتهما ، تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الاول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى : واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص الى

المحافظين : بما نص عليه في الفقرة الثانية من مادته الاولى من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » أينما وردت في القوانين واللوائح المعمول بها في المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا اليه يكونان قد عدلا من حكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المادة ٨٦ من الدستور التي تقضى بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع .

وحيث ان الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع . وانما يقوم اختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه استثناء من هذا الاصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على « أن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها . ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص : أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللائحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ المشار اليها . كما أنه متى عهد القانون الى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينة القانون دون غيره بإصدارها .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان. والتعمير . ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثمانية من مادته الاولى. من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمعمير مد نطاق سريان احكام ( الباب الاول منه ) كلها ، أو بعضها على القرى. بناء على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى ٠٠٠ » وطبقا لهذا النص . واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور — على ما تقدم بيانه — يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره بصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ نص على مد نطاق احكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة فى دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمخاتفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى بعد أن نص فى الفقرة الاولى من مادته الاولى على أن « تنقل الى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التى تباشرها وزارة الاسكان وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها المجالات الآتية :— . تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — ٠٠٠ » نص فى الفقرة الثانية منها — المطعون عليها. — على أن « ويستبدل بعبارتى وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات السابقة » ، ومؤدى هذا الاستبدال — وفى نطاق الدعوى

المطروحة - نقل اختصاص وزير الاسكان الثلاثى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بانقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ المنيا ، لما كان ذلك وكان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما سلف بيانه ، ومن ثم ، فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من انقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن - وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالانقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه لا ينل ما تقدم . ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالانقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن « يتولى المحافظ - بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزة والمرافق المحلية » ذلك أن القانون المشار اليه استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى باانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها نقلا اليها من الحكومة

المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ١/٢٧ المشار إليها أن يباشر المحافظون — بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم — السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء ، والتي يتسع لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة ( ٢٧ ) المشار إليها .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم دستورية قرار محافظ المنيا، رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلي فيما تضمنته من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

## جلسة ٢١ يولية سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
 وحضور: المنيعة المستشارين د. محمود صفى عبد العزيز، ومحمود مصطفى رمضان، ومبارك  
 عبد المجيد، ورابع لطفي جمعه، وعوزي أسعد بركات، والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
 أعضاء  
 وحضور: السيد المستشار السيد عبد السيد، محله  
 وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
 أمين السير

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

#### القضيتان رقم ١٣٩ و ١٤١ لجنة: قضائية « دستورية » (١)

- ١ - شرع - ضرورة - رقابة قضائية - رخصة التشريع الإستثنائية المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور - الشروط اللازمة لممارستها - خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .
- ٢ - شرع - قرار بقانون - ضرورة - القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتسمية الأوضاع الناشئة عن فرض الجارية - الإسياب التي دعت إلى الإسراع بإصداره في غيبة مجلس الشعب - صدور من رئيس الجمهورية في محاولة الحكومة لتعطيل القضية .
- ٣ - حق الملكية - طعن الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردها الدستور - بيان ذلك .
- ٤ - حق الملكية - تنظيم تشريعي - لم يتخذ التشريع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقاً عاماً يتشعب على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام - أساس ذلك - المادة ٢٢ من الدستور .
- ٥ - أموال - استردادها - بيع ملك الغير - عدم رد بعض الأموال والممتلكات عينا إلى أصحابها على النهج الذي نص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - لا يدعو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدعى لبيع ملك الغير .
- ٦ - تعويض - أموال - عدم ردها عينا إلى أصحابها طبقاً للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحة من الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضاً مائلاً لقيمتها الحقيقية .
- ٧ - تعويض - ملكية - التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الأموال والممتلكات التي استتبت من قاعدة الرد الديني - يتحدد إلى حد يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - أثر ذلك - عدم دستورية المادة المذكورة . نطاق عدم الدستورية .

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكماً مماثلاً في الدعوى الدستورية رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق .

٨ - محكمة التيم - محكمة التيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية التيم من المييب - تعتبر جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة للقبائل ما نيط بهما من اختصاصات أساس ذلك .

٩ - محكمة التيم - القاضي الطبيعي - محكمة التيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ - تعتبر القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور والنسبة المنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

١٠ - قرار بقانون - مجاله التشريعي - المادة ١٤٧ من الدستور - القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها - تتناول بالتنظيم كل ما يناوله القانون - أساس ذلك .

١ - المستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور ان الدستور وان جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في إصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تنتهي خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار ان تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلّة تقريرها . واذا كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها او علاج آثارها .

٢ - البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٢ م - المحكمة الدستورية )

١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أن  
الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس  
الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء  
الادارى توالى أحكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على  
الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢  
لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ باطلة ومعدومة الاثر قانونا،  
وأن مؤدى هذه الاحكام والاثـر المترتب عليها ، أن ترد عينا  
لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من  
أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من  
القضاء العادى : الامر الذى اقتضى الاسراع بالتدخل  
التشريعى حسما للمنازعات التى كانت قائمة وتجنبنا لاثـارة  
منازعات جديدة ولواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك  
الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس  
بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم  
فإن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون المطعون عليه فى  
تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا  
للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعمى على ذلك القرار بقانون  
بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه .

٣ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور  
سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم  
المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيدود  
التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى  
وحافزة الى الانطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة  
القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها  
الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا أن تلك الدساتير  
لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى  
سبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبرا عن صاحبها



للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ و دستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) وأباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض .

٤ - لم يقصد الشارع الدستوري ان يجعل من حق الملكية حقا عسريا يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال . ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام .

٥ - ان تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعي ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويبرر الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العيني .

٦ - ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيميا لحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما

تقدم : الا أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما  
تمليه المبادئ الأساسية في الدستور التي تصون الملكية  
الخاصة وتنتهي عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض  
يشترط فيه لكي يكون مقابلا للاموال والممتلكات التي تناولها  
التنظيم أن يكون معذلا لقيمتها الحقيقية وهي في الدعوى  
الماثلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمتقضى النص المطعون عليه اذ  
بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر  
بديلا عنه .

٧ - ان التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون  
المطعون عليه عن الاموال والممتلكات التي استثنيت من قاعدة  
الرد العيني ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية  
لتلك الاموال والممتلكات والتي زادت - على ما أقرت به المذكرة  
الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر - اضعافا مضاعفة الامر  
الذي يزايله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم  
لسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية  
وبالتالى يكون هذا النص غيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال  
والممتلكات بغير رضا ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا  
منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من  
الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين  
معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم  
١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه غيما نصت عليه من استثناء  
الاموال والممتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد العيني  
مقابل التعويض الذي حددته .

٨ - ان محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠  
باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت  
كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات جددتها المادة

٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى غرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية في الأحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

٩ - ان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة الترميزات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضى الطبيعى في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذى يحق لكل مواطن اللجوء اليه في هذا الشأن ، ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض .

١٠ - أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من

اندسبور . على ما سبق بيانه : وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون . ومن ثم فإنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رفضه .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفتي اندعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم اصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، واحتياطيا بعدم دستورية المادتين (٢) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر . وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ ق الى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق واصدار الحكم فيهما بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .  
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - نتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٩٤١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الاربعة الاخيرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٢/٨/١٩٦٨ الصادر اليه من مورث المدعى عليه الرابع عن عقار كان قد وضع تحت الحراسة ضمن ممتلكات البائع وتصرفت فيه الحراسة بالبيع في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ . فحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بطلبات المدعى فاستأنف المدعى عليهما الثانى والخامس هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٥٢ و ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق مدنى اسكندرية غير أن محكمة الاستئناف احوالت الاستئنافيين الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعويان برقم ٢٤٠ لسنة ٢ قيم ورقم ٢٤١ لسنة ٢ قيم حيث دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وبجلسة ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة القيم للمدعى برفع دعواه الدستورية خلال شهرين ، فأقام الدعويين المائلتين .

وحيث ان المدعى ينمى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفتها للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى المخول له ولعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب ، كما ينمى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العينى على الاموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وذلك بالمخالفة لما تقضى به المادتان ٣٤ و ٣٦ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة ، وحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى كما ينمى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور .

وحيث أن الثابت من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التي تنص على أنه « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتفاد تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجه آخر » .

وحيث أن المستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تنها خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعة تقريرها ، واذا كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فإن رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج آثارها .

وحيث أنه لما كان البين من الاعمال التخضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أن الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالى أحكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ باطالة ومعدومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثار المترتب عليها ، أن ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى ، الامر الذى اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعى حسما للمنازعات التى كانت قائمة وتجنبنا لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فإن رئيس الجمهورية إذ أصدر القرار بقانون المطعون عليه فى تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور . ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه .

وحيث ان المسادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه بعد ان نصت على ان « تعتبر كأن لم تكن الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ ، ويتم ازالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين فى هذا القانون ..... » مقننة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم فى هذا الشأن من اعتبار تلك الاوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها فاقدة لسندها فى أمر يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة التى نص الدستور على صونها وحمايتها مما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعل المادى المدوم

الاثـر قانونـا . جـاءت المـادة الثـانية من القـرار بقانون سـالف الذـكر متضمنة الاثر الحتمي لحكم المادة الاولى ولازمه القانونى فنصت فى صدرها على ان « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير غرض الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم » . غير ان المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والممتلكات لظروف قدرها . وحاصلها ان جانباً من هذه الاموال بعضها عقارات كانت قد بيعت من الحراسة العامة لمشتريين حسنى النية وبعضها اراضى زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها اقساط تمليك وسلمت اليهم فعلاً بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشأت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالفه الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة او ربطت عليها اقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلاً بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتى :

( أ ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حالياً .

( ب ) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .

( ج ) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى بيعت به .



( د ) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف .

( هـ ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا للبنود السابقة ريع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه أنه « وليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما ان هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق في التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدار لاي من الحاجتين على حساب الاخرى . ولما كانت قيمة الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها ( ومنها عقارات واراضى زراعية وأوراق مالية ومنشآت تجارية ) تبلغ ٣٦ مليون مقدرة على أساس ١٢٠ مثل الضريبة العقارية والمفروضة على العقارات فى سنة ١٩٦٠ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٤٩ ولا شك ان قيمتها الحالية تبلغ اضعاف القيمة المشار اليها » .

وحيث ان الدساتير المصرية المتعاقبة وان حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيود التى اوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وخافضة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة

القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدساتير لم تنشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا في سبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبرا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) وإباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على ان « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال » ، ولا يجوز ان تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وان للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام .

وحيث ان تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعد وان يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية امر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعي ويصن بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويبرر الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العيني على ما سلك بيانه ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه بقولها « من المستقر عليه ان تنفيذ الاحكام القضائية التي

تقضى بإلغاء القرار الإداري أو التي تقرر انعدامه الاصل أن يتم عينا فإذا ما تعلق الامر بقرار غرض الحراسة فان مؤدى الغاء هذا القرار أو تقرير انعدامه ان ترد عينا الى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من اموال . فإذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب عليه من المباس بمراكز قانونية أو حقوق للغير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه . إذا ما استحال التنفيذ العيني تعين أعمالا للمبادئ العامة في القانون المدني الالتجاء الى التنفيذ بمقابل ومؤداء تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار نتيجة لاستحالة التنفيذ العيني » .

وحيث ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيما لحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهنية بما تمليه المبادئ الاساسية في الدستور التي تصون الملكية الخاصة وتنتهي عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض يشترط فيه لكي يكون مقابلا للاموال والممتلكات التي تناولها التنظيم ان يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهي في الدعوى الماثلة قيمتها وقت اقرار بيعها . بمقتضى النص المطعون عليه اذ بتحقيق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لما كان ذلك ، وكان التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاموال والممتلكات التي استثنيت من قاعدة الرد العيني ينحدر الى حد يباع بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والممتلكات والتي زادت — على ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر — أضعا مضاعفة الامر الذي يزياله وصف التعويض بمعناه السالف بيمانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا النص غيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والممتلكات بغير رضا

ملاكها ودون تمويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال والممتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددته .

وحيث أن المدعى ينمى على المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه أنها اذ نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيره » بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعمويضات المنصوص عليها في المادة السابقة ( المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون ) ، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل باحكام هذا القانون . . . » تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار اليها من القضاء المدني وهو قاضيه الطبيعي الى قاضي آخر وعدلت في اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور والتي تنص اولاهما على ان « التقاضي حق مصون ومكفول للباس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء قاضية الطبيعي . . . » وتنص الثانية على ان « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها . . . » .

وحيث أن محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما شيط بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى غرض الحراسة

على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الجراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من المييب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها ، ومن ثم فإن المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكتل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشقيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد أسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن اللجوء اليه في هذا الشأن ويكون النemy عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض .

وحيث أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فإنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون التعمى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متينا رفضه .

## لهذه الاسباب

حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية  
والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم  
دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية  
الاورضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما  
لم يكن قد تم بيعها ولو بمقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم  
٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض  
الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين  
فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة  
العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه  
الحالات يعرضون عنها على الوجه الآتى :

( أ ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً  
نضرية الاطيان الاصلية المفروضة عليها جاليا .

( ب ) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد  
بعقد البيع .

( ج ) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى  
بيعت به .

( د ) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار  
النصف .

( هـ ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقاً  
للبنود السابقة ريع استثمارى بواقع ٧٪ سنوياً على ما لم يؤد  
من هذا التعويض وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم  
٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط  
لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

ويرغى ما عدا ذلك من طلبات ، والزمتم الحكومة المصروغبات  
ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ م

رئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن  
ومير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد  
ابراهيم أبو العينين  
اعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة  
المشوش  
وحضور السيد / أحمد على نفل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٥١ )

### القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - الأعمال السياسية - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح -  
الاستفتاء - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .  
رخص الدستور - في المادة ١٥٢ منه - لرئيس الجمهورية أن يسفثن الشعب  
في المسائل الهامة التي تتعلق بمصالح البلاد العليا .

لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء لبيعة الى اصدار احكام الدستور أو مخالفتها .  
الموافقة الشعبية على مبادئ طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ  
الى مرتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقتنة  
لذلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور - تخضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه  
هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٢ - دستور - المادة الخامسة بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .  
الدستور تطلب في المادة الخامسة منه تمتد الأحزاب ليقوم على أساسها النظام  
السياسي في الدولة ، وكفل حرية تكوينها في الأطار الذي رسمه لها بما يستتبع ضمان  
حق الانضمام اليها . الحرمان من حق الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق  
كفله الدستور .

٣ - دستور - المادة ٦٢ من الدستور - حق سياسي .  
الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور من الحقوق  
الحامة التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها . لضمان  
اسهامهم في اختيار قياداتهم ومبطلهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة .  
اصدار تلك الحقوق يعد مخالفة لاحكام الدستور .

٤ - الحرمان من الحقوق والانشطة السياسية - دستور - القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .  
المادة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ تحرم فئة  
من المواطنين حرمانا مطلقا ومؤبدا من حقهم في الانتماء الى الاحزاب السياسية  
ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة - ينطوي ذلك على اصدار لاصل  
تلك الحقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .  
( م ٢٣ - المحكمة الدستورية )

٥ - السلطة التنفيذية للمشرع - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .  
الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تنفيذية : والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى جلاية اصدارها ، الا ان ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

١ - ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبي تم اعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسى وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ومن ثم يعتبر من الاعمال انسياسية التي تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيما لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية . ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء - الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه - ذريعة الى اصدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فنتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالى لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شأن يتعلق بحق



فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تتألم منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة \* ويكون الدفع المبدى فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى — برمته — على غير أساس متعينا رغبه •

٢. — الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها — سواء عند تكوينها أو في مجال ممارستها لعملها — بالمقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، وهو ما لا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل في ظل الدستور — بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسي في الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام إليها ، ذلك أنه من خلال مطارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعي للحزب وتتأكد شرعية وجوده في واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور •

٣. — ان المادة ٦٢ من الدستور • التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها

وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بـتسيادة الشعبية ، ومن ثم فإن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه .

٤ - لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا بما ينطوي على اهدار لاصل الحقوق ، ويشكل بالتالي اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

٥ - الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعني اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغي الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كظلم الدستور، وحرمان فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

## الاجراءات

بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٤ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين فيها الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرارين الصادرين من المدعى العام الاشتراكى فى الثانى عشر من يونيه سنة ١٩٧٨ ، المتضمنين اخطارهما بسريان حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى حقهما لاشتراكهما فى قيادة حزب الوفد المصرى القديم وادارته . واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، فقد قضت فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستوريتهما

استنادا الى ما استظهرته من مخالفتها لاحكام المواد ٥ ، ٤٠ ، ٤١ ،  
٦٢ ، ١٧٨ من الدستور .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى  
تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء  
شعبي تم أعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تأمين  
سلامة الدولة ونظامها السياسى وتحقيق مصلحتها السياسية فى حماية  
الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ومن ثم يعتبر من الاعمال  
السياسية التى تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين  
واللوائح .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من  
الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل  
الإنهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون  
ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التى يقدر أهميتها  
واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع  
رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا  
الاستفتاء - الذى رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه -  
ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على  
مبادئ معينة طرحت فى الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة  
النصوص الدستورية التى لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات  
الخاصة المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ من الدستور وبالتالي لا تصح  
هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادئ من  
عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كمثل  
تشريعى أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالى  
لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ا هذا فضلا عن أن النص  
التشريعى المطعون عليه ، قد صدر فى شأن يتعلق بحقوق فئة من  
المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور ، والتى  
ينبغى على سلطة التشريع الاتتال منها والا وقع عملها مخالفة

للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى — برمته — على غير أساس متعينا رفضه •

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى — المطعون عليها — تنص على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية منتصيا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك في قيادة الاحزاب وادارتها ، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفتاه ) •

ويعتبر اشتراكا في قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب •

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها بالفقرة الاولى •

وبيت المجلس فى التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة

وحيث أنه مما ينعاه قرار الاحالة على هذه المادة ، أنها اذا قضت بحرمان فئة من المواطنين من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ٥ من الدستور - المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - تنص على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور . وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى احدى ركائز النظام السياسى فى الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهدافه المرسومة » . وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعميقا للنظام الديموقراطى الذى أقيم عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه فى مادته الاولى من ان « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديموقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ..... » وبما رددته فى كثير من مواده من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها ، وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية - أو بكفالة الحقوق والحريات العامة - وهى هدفها - أو بالاشتراك فى ممارسة السلطة - وهى وسيلتها - ، كما جاء ذلك التعديل انطلاقا من حقيقة أن الديمقراطية تقوم

اصلا على الحرية ، وانها تتطلب - لضمان انفاذ محتواها - تعددا حزبيا ، بل هي تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكون الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

لما كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى في جمهورية مصر العربية ، يجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها - سواء عند تكوينها أو في مجال ممارستها لعملها - بالمقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور ، وهو ما لا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل في ظل الدستور - بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى في الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده في واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

..... وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور • التى وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام لقانون ، ومساهمة في الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها

بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فإن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة  
لاحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة  
من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية  
والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة  
من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن  
مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا ،  
بما ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء  
عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أنه لا يقدح فى هذا النظر ، ما ذهب اليه الحكومة من  
أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره المشرع من استبعاد من  
أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى  
وذلك فى اطار السلطة التقديرية المخولة له أعمالا للتفويض الدستورى  
الذى تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدستور عندما أحوالتا تنظيم  
الاحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون ، دون  
وضع قيود محددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وإن كان الاصل فى سلطة  
التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على  
دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى  
اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط  
التي نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين  
فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ،  
ينبنى ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه  
النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم  
فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا  
بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه  
هذه المحكمة من رقابة دستورية .



وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤداه ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمتها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى •



## القسمة الثانية

الاحكام المادرة في دعاوى الغارح



## جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب يليخ ومصطفى جبيل مرسى وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وشريف برهام نور  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين  
المفتش  
وحضور السيد / احمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١ )

#### القضية رقم ٥ لسنة ١ القضاية « تنازع »

- ١ - تنازع اختصاص - الصفة في دعوى التنازع .  
يشترط حين يرفع دعوى التنازع ان يكون من ذوى الشأن ، أى كان طرفا في  
المنازعات التى حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .
- ٢ - الوكالة - دعوى جنائية - دعوى التنازع .  
إبداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالته مقصورة على تلك الدعوى .  
دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها  
واجراءاتها والحكم فيها وليست امتدادا لها .
- ٣ - طلب التخلل الانضمامى - قبوله .  
المقصود في طلب التخلل الانضمامى تابعة للمصومة الاصلية - عدم قبول  
الدعوى الاصلية يستتبع انقضاء طلب التخلل الانضمامى .

١ - أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فقرتها الاولى على أنه  
« لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين  
جهة القضاء المختصة ... » ومؤدى هذا النص أنه ينبغي فيمن  
يرفع دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية  
المختصة أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة في رفع الدعوى ،  
ولا تتوافر هذه الصفة الا اذا كان طرفا في المنازعات او  
الخصومات التى حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .

٢ - المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المخامى قد ذكر في  
مخبرته الدعوى وبمذكرة دفاعه أنه يرفعه جنائلا عن نفسه ،

وهو لم يكن طرفا في احدى القضيتين محل التنازع المدعى به،  
فأنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوي الشأن الذين يحق لهم  
رفع طلب تعيين الجهة القضائية المختصة . أما عن استناد  
المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجنائية  
رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فإنه لم يقدم ما  
يدل على قيام هذه الوكالة في رفع الدعوى الحالية ، كما أن  
حضوره مع هذا المتهم وأبداء دفاعه عنه في الجنائية سالفة  
الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة ، ذلك لأن ابداء الدفاع من محام  
في دعوى جنائية يجعل وكالة مقصورة على هذه الدعوى ، ومن  
ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمحام في الجنائية المشار اليها الى  
رفعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة  
عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ،  
وليست امتدادا لها . ولا يغير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من  
أن وفاة المتهم المذكور لتنفيذ الحكم بأعدامه لا تنتهي بها  
الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدني التي تنص على  
أنه « على أى وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل  
بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك  
لأن مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدأ  
الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل  
بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخذ  
من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر  
في الدعوى الحالية ، إذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص  
بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن  
المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى المدعى في اثبات صفة  
في رفع الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من  
الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب  
القبض أو اعتقاله غورا ... وله ولغيره التظلم أمام القضاء  
من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية ... » إذ أن هذا النص

واضح الدلالة على أن تحكمه قلمر على رفع التظلم من الاعتداء  
لواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال ، ولا يسرى  
بداهة على رفع طلب الفصل في النزاع في الاختصاص بين  
جهتين قضائيتين أو أكثر .

لما كان ما تقدم ، فإن المدعى لا تكون له صفة في رفع الدعوى ،  
ويتعين لذلك الحكم بعدم قبولها .

٣ - أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت الدعوى  
الاصلية غير مقبولة لانتفاء صفة المدعى في رفعها ، وكانت  
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة  
الاصلية ، فإن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق  
اللزوم انتفاء طلب التدخل الانضمامي .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طلبا للحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر  
انجنايات الموصوفة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية  
عليها وتحقيقات الجنائية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا .  
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه  
رأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت  
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة  
اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق . وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
( م ٢٤ - المحكمة الدستورية )

الاوراق - تتحصل في ان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المحامي قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٨٢ ذكر في صدرها صفة فيها بأنه وكيل عن الملازم أول خالد أحمد شوقي الاسلامبولى المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا . وأن هذا المتهم وآخرين قد أحالتهم النيابة العسكرية الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا حيث تمسك المتهم اثناء المحاكمة بعدم اختصاصها بنظر الجناية المشار اليها غير ان المحكمة رفضت هذا الدفع ولم تتدخل عن نظر الدعوى ، بينما تقوم نيابة أمن الدولة بالتحقيق في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ضد ذات المتهم وغيره من المتهمين في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ولم تتدخل نيابة أمن الدولة عن الدعوى التى تباشر تحقيقها ، واذ رأى المدعى أن ثمة تنازعا ايجابيا بين هاتين الجزئين حول الاختصاص ، فقد أقام الدعوى الماثلة بطلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا والجنايات موضوع القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وقد تأسر من المدعى على هامش صحيفة الدعوى بأنه يرغبها بالامالة عن نفسه .

وحيث ان المدعى قدم بجلسة التحضير المنعقدة في ٤ مايو سنة ١٩٨٢ طلبا بقبول تدخل الاشخاص المبينة أسماؤهم بمذكرته المؤرخة ٢ مايو سنة ١٩٨٢ منضمين له في طلباته باعتبار أن غريقا منهم هم ورثة المتهمين الاربعة الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية وحكم عليهم بالاعدام ، وأن الفريق الآخر هم باقى المتهمين الذين حكم عليهم في تلك الجنلية بالاشغال الشاقة . واستند في طلبه الى أنه كان وكيلاً عن المتهمين الاربعة الاول قبل تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوفااتهم وفقا للمادتين ٧١٤ ، ٧١٧ من القانون المدنى ، وأن طلببى التدخل الاول والثانى



محاميان ، ويحق له أن ينوب عنهما قانونا في طلب التدخل • أما بالنسبة لباقي طالبي التدخل ، فلم يستطع الحصول منهم على توكيلات موثقة لوجودهم بالسجن بسبب الحكم عليهم بالاشتغال الشاقة •

وحيث أن إدارة قضايا الحكومة دفعت الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة تأسيساً على أن المدعى لم يكن متهماً في أى من القضيتين رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وبالتالي فليس من ذوى الشأن الذين عنتهم المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وكالته عن الملازم خالد أحمد شوقي على ما جاء بصحيفة الدعوى الماثلة •

وحيث أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص في فقرتها الاولى على أنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة ... » ومؤدى هذا النص أنه ينبغي غييم يرفع دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة في رفع الدعوى ، ولا تتوافر هذه الصفة الا اذا كان طرفاً في المنازعات أو الخصومات التى حدث بشأنها التنازع في الاختصاص •

لما كان ذلك وكان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المحامى قد ذكر في صحيفة الدعوى وبمذكرة دفاعه أنه يرفعها عن نفسه ، وهو لم يكن طرفاً في احدى القضيتين محل التنازع المدعى به ، فإنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رفع طلب تعيين الجهة القضائية المختصة • أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجنائية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فإنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رفع الدعوى الجنائية ، كما أن حضورهم هذا المتهم وابداء

دفاعه عنه في الجنائية سالفة الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة ، ذلك لان ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالة مقصورة على هذه الدعوى ، ومن ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمحام في الجنائية المشار اليها الى رفعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتدادا لها . ولا يغير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من أن وفاة المتهم المذكور لتنفيذ الحكم بإعدامه لا تنتهي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدني التي تنص على أنه « على أى وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالأعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدأ الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن يتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتواءم في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى المدعى في اثبات صفته في رفع الدعوى المثلة احتجاجة بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله فوراً ..... وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ..... » اذ أن هذا النص واضح الدلالة على أن حكمه قلص على رفع التظلم من الاعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال ، ولا يسرى بداهة على رفع طلب الفصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

لما كان ما تقدم ، فإن المدعى لا تكون له صفة في رفع الدعوى ، ويتعين لذلك الحكم بحكم قبولها .

وهيث أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت الدعوى

الاصلية غير مقبولة لاستفهام صفة المدعى في رغبها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بسقوط قبول الدعوى .

## جلسة ٧ - يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد الصبور  
 وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ونصطفى جيل مرسى وممدوح  
 مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورائح لطفى جيمه ومحمد كمال محفوظ إخصياء  
 وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو المينين  
 وحضور السيد / أحمد على غفيل الله  
 رئيس المحكة  
 المفوض  
 أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المقضية رقم ٧ لسنة ٤ القضائية « تنازع » .

١ - شركات الاقتصاد المختلط - شركات القطاع العام - منازعات المالكين بشركات  
 القطاع العام - اختصاص .  
 شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الأشخاص  
 العام في رأسمالها .  
 شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص - علاقة المالكين بشركات  
 القطاع العام علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص .  
 منازعات المالكين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات إدارية مما يدخل في  
 اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وتختص بها جهة القضاء العادى .

١ - شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم  
 مساهمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه  
 المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص  
 القانون الخاص ، فإن علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها  
 باعتباره عاملا وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، تكون علاقة  
 عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون  
 تعيين المدعى بمطحن لمى ونصرى الجيار في ١٦ نوفمبر سنة  
 ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة  
 للمطاحن والمضارب والمخابز التى كان المطحن المذكور تابعا  
 لاشراخها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة بعد تأميمه ، اذ البين  
 من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن المشار اليه وليس  
 بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها ، وبذلك  
 كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقديه على الوجه المتقدم ، فان المنازعات المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة . لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة .

### الاجراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتى القضاء العادى والادارى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والادالة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كائن قد أقام الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى سوهاج بطلب الحكم بالزام رئيس مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا بأن يؤدي اليه مبلغ اثنى عشر ألفاً ومائتى جنيه ، وهو ما يستحقه من فروق أجره عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ . وبتاريخ ٧ ايسو سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها الى

محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة استنادا إلى أن المدعى قد عين للعمل بمطحن لمى ونصرى الجيار بساحل طهطا بمحافظة سوهاج بقرار من المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٤ المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وأن هذا القرار قد استوفى عناصر القرار الإداري لصحوره من مؤسسة عامة يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، وأن مطالبة المدعى بفروق الاجر تعد نعيًا على ذلك القرار لا يختص به القضاء العادى . واذ أحييت الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري وقيدت برقم ٢١٥ لسنة ٢٩ قضائية ، قضت المحكمة بدورها في ٢ مايو سنة ١٩٧٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع محل التقادعى ناشئ عن علاقة عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام وتعد من أشخاص القانون الخاص ولا يعتبر العاملون فيها موظفين عموميين ، وبالتالي يخرج عن اختصاص القضاء الإداري . ونظرا لتخلي جهتي القضاء العادى والإداري عن الفصل في النزاع ، فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظره .

وحيث أن العبرة في تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة المدعى - كعامل أو موظف عام - وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، وذلك عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

وحيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى كان يدير مطحن والده محمد محمد خليل المنزلاوى بسوهاج حتى اذا ما تم تأميمه تأميما جزئيا بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ اعتبارا من ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ ، ظل يقوم بإدارة ذلك المطحن منذ هذا التاريخ إلى أن تم تأميم المطحن تأميما كاملا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ . وقد طالب المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز - التى كانت تمثل العولة فى ملكية رأس المال بعد التأميم

الجزئي - بأجره عن تلك المدة في القضية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٣ مدني بندر سوهاج ، حيث قضى له بتاريخ ١٧ يونية سنة ١٩٦٤ بطلانته على أساس قيام « علاقة عمل جديدة » منذ التأميم الجزئي لاستمراره في ادارة المطحن المذكور . واذ اقام المدعي الدعوى محل التنازع مطالبا بفروق اجره عن المدة التالية للتأميم الكامل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ذكر في دفاعه ان علاقة العمل بينه وبين الشركة المدعى عليها قائمة ومستمرة خلال هذه المدة ، في حين ذهبت الشركة الى ان صلة المدعي بمطحن المتزلاوي قد انقطعت منذ تأميمه كاملا الى ان عين بمطحن لمي ونصري الجيار بساحل طوطا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بالقرار الصادر من المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٤ ، ثم نقل الى مطحن المنقبادي بسوهاج وظل يعمل بالشركة المدعى عليها حتى عين في اول ابريل سنة ١٩٧٠ مفتشا بها .

وحيث ان المطحنيين اللذين عمل بهما المدعي - على ما سلف بيانه - قد أمما تأميما جزئيا بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي اضافهما الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والذي اوجبت المادة الاولى منه على هذه الشركات والمنشآت ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها احدي المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال وذلك سواء كانت قبل التأميم منشأة فردية أم شركة من شركات الاشخاص أو الاموال ، ثم أمم هذان المطحنان تأميما كاملا بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ الذي اضافهما - اعتبارا من ٨ مايو سنة ١٩٦٣ - الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ونص في المادة الثالثة منه على أن تتبع الشركات والمنشآت المضافة : المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز ، واذ كان مطحن محمد محمد خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئي منشأة فردية ، وكان مطحن

لمى ونصرى الجيار فى هذا الوقت أيضا شركة تضامن ، فان هذين المطحنين قد أصبحا منذ التأميم الجزئى من الشركات التى يساهم فيها شخص عام ، وصارا بعد التأميم الكلى لهما من شركات القطاع العام المملوكة جميع أسهمها للدولة ملكية جماعية والتابعة للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز وظلت — عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه — محتفظة بشكلها القانونى وبشخصيتها المعنوية المستقلة دون أن ينال من ذلك تبعيتها للمؤسسة العامة المذكورة تبعية اشراف وتوجيه ، وذلك الى أن أنشئت الشركة المدعى عليها بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٨٠ لسنة ١٩٦٥ على أن تتبعها منشآت المطاحن والمخابز بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان ، وصار بذلك المطحنان سائلا الذكر اللذان عمل بهما المدعى — على ما سلف بيانه — من الوحدات الانتاجية فى الشركة المدعى عليها — وهى من شركات القطاع العام .

لما كان ما تقدم ، فان المدعى اذ عمل بأول المطحنين المشار اليهما خلال فترة التأميم الجزئى ، والذي أصبح خلال هذه الفترة من شركات الاقتصاد المختلط ، وعمل بالمطحن الثانى منهما بعد اذ تم تأميمه تأميما كليا ، وصار من شركات القطاع العام ، ثم أصبحت علاقة عمله مرتبطة منذ سنة ١٩٦٥ بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام كذلك ، وكانت شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام فى رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص القانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتبارها عاملا وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز التى كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة



بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن  
المشار اليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها .  
وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة  
عقدية على الوجه المتقدم ، فإن المنازعات المتعلقة بما يطالب به من  
فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما  
يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة  
القضاء العادى صاحبة الولاية العامة .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

## جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / قتيبي عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : - محمد علي راجب بلوغ، ومصلحي جبل، جوي، وممدوح  
مصلحي حسن ومحمد عبد الخالق الناذي ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### القضية وقسم ١ نسخة • القضائية « تسريع »

١ - دعوى النزاع - المحكمة الدستورية العليا  
طلب الفصل في نزاع الاختصاص أو في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين  
متناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام القضائية .  
المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في نزاع الاختصاص أو في النزاع حول  
تنفيذ الأحكام المتناقضة لا تعتبر جهة طعن في هذه الأحكام .

٢ - نزاع تنفيذ - حكم نهائي . المحكمة الدستورية العليا .  
بناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين  
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات  
اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى عنها ، وأن يكونا قد عسما النزاع  
ونفاضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .  
ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى النزاع بين الأحكام الصادرة  
من المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة .

٣ - دعوى الشك - هيئة التوضين - الطلقات الجديدة أو الإضافية  
يشترط قبول دعوى الشك أن ترفع الى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع  
الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا التصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون  
المحكمة .  
لا يجوز ابداء طلبات جديدة أو إضافية أمام هيئة التوضين .

٤ - ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطلب الذي يرفع  
اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء  
او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، او في النزاع الذي  
يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي  
قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام القضائية ، كما  
ان المحكمة الدستورية العليا - وهي بصدد الفصل في تنازع

الاختصاص او في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة -  
لا تعتبر جهة طعن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى بحث  
مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون او تصحيحها ، بل يقتصر  
بحسبها على تحديد اى الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة  
بالفصل في النزاع او اى الحكيم المتناقضين صدر من الجهة  
التي لها ولاية الحكم في النزاع فيكون اولى بالتنفيذ .

٢ - مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين  
نهائيين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون  
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكيم صادرا من أية جهة من جهات  
القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى  
منها ، وان يكونا قد حسم النزاع وتناقضا بحيث يتمذر  
تنفيذهما معا ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض  
بين الاحكام وتتمعد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه - هو  
النزاع الذي يقوم بين احكام أكثر من جهة من جهات القضاء  
او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى  
النزاع بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة  
منها ، لانها - على ما تقدم - لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام  
ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء ، واذا كان الحكم  
الاستثنائي وحكم النقص سالفا الذكر صادرين من محكمتين  
تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي ، فإن  
المعنى - من هذا الوجه - تكون كذلك غير مقبولة .

٣ - ان المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد  
انتهاء تحضير الدعوى مذكرة ( رقم ١٤ ملف الدعوى ) طلب  
فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقص  
في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة  
٥٩ قضائية أحوال شخصية ، والاعتداد بالحكم الصادر من

المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ١٩٣٣/٣٢ ، واذ كان ما يثيره المدعى في هذه المذكورة من طلبات مغايرة لطلباته الاصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترنم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب أن تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكورة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وإنما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بيثته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين الالتفات عما جاء بتلك المذكورة .

### الاجراءات

بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا القضاء له ببطالان الحكم الصادر من محكمة النقض - الدائرة المدنية - في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أصول شخصية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمذالة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة للاحوال الشخصية — الولاية على النفس — بطلب الحكم له باستحقاقه أعيان وقف المرحوم محمد محمد قاسم الطرزي ، واذ قضت له المحكمة بطلباته طعنت الوزارة المدعى عليها في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية استئناف القاهرة حيث قضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم الاستئناف وذلك باستحقاق المدعى لثلاثة أرباع الوقف المشار اليه ، فأقامت المدعى عليها طعنا في الحكم الاستئنافي سالف الذكر بطريق النقض قيد برقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ويتاخر ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢ . واذ رأى المدعى أن الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية سالف الذكر ، قد شابته البطالان ، فقد أقام الدعوى الماثلة طالبا الحكم بطلانه ، استنادا الى مخالفته لحكم سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٣/٣١ ، فضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية للشريعة الاسلامية .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذي يرغب اليها للفصل في مسائل تتنازع الاختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما أن المحكمة الدستورية العليا — وهي بصدد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول

تنفيذ الأحكام المتناقضة - لا تعتبر جهة طعن في هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها إلى بحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها، بل يقتصر بحثها على تحديد أي الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة بالفصل في النزاع أو أي الحكيم المتناقصين صدر من الجهة التي لها ولاية الحكم في النزاع فيكون أولى بالتنفيذ .

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد طلب صراحة في صحيفة هذه الدعوى ومذكرة دفاعه القضاء ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية تأسيساً على مخالفته لحكم سابق فضلاً عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن ١٨ لسنة ٢٩ قضائية الذي اتخذته الحكم مجيل التداعي دعامة له - للشريعة الإسلامية ، فإن دعواه على هذا الوضع تكون غير مقبولة ولا يغير من ذلك ما تجوز بهامش صحيفة الدعوى بواسطة وكيل المدعى من وصف الدعوى بأنها تنزع بين حكيم أحدهما صادر من محكمة استئناف القاهرة الاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية والآخر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ذلك لأن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقاً للهند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكيمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتنمقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه - هو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات نيزات الاختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها إلى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم المطبوعة لجهة واحدة منها ، لأنها - على ما تقدم - لا تمتد جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد

يشوبها من أخطاء ، واذ كان الحكم الاستثنائي وحكم النقض سالفا الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي ، فإن الدعوى - من هذا الوجه - تكون كذلك غير مقبولة .

وحيث ان المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة ( رقم ١٤ ملف الدعوى ) طلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية . والاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ١٩٣٣/٣٢ ، واذ كان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات مغايرة لطلباته الأصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب ان تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين الالتفات عما جاء بتلك المذكرة .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على رافع بلوغ ومحمضى جليل مرسى ومجدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق الننادى ورابع لطفي جمعة وشريف برهام نور  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العنين  
وحضور السيد / أحمد / بن فضل الله  
رئيس المحكمة  
المحضرين

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### المقضية رقم ٢ لسنة ٣ القضائية « تنازع » (١)

١ - تنازع - دعاوى اثبات الجنسية .  
مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن حكمين نهائين ان يكون النزاع  
قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتمثل تنفيذهما معا .  
دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستند وجوده من نصوص  
قانون الجنسية .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن  
تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون  
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩  
هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما  
النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذا كان الثابت  
من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو  
سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى  
باعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية على أساس أن طلبات  
المدعين فيها قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها قد  
اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون  
هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات  
الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد

---

أصبحت المحكمة بجلسته ٣ مارس سنة ١٩٨٤ حكما فى الدعوى  
رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع تضمن ذات المبدأ المذكور .



بالدولة — يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك فان الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة — على ما سلف بيانه — لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثه المدعية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية اونها وبالتالى ينتفى قيام أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجنبى ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨١ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم أصليا بتغليب الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية دون الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجنبى ، واحتياطيا تغليب الحكم الاخير دون الحكم الاول .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .  
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .  
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تتحمل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري قبل المدعى عليه الأول والسيدة ماري كلير بلاتون بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانية واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالاطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الإدارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومه في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قرره الجهة الإدارية من أنها كانت تعامل المورثة على أساس أنها أجنبية الجنسية. في حين كان المدعى عليه الثاني وهنري مشاقة مورث المدعى عاينها الثالثة قد أقاما الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب جنوب القاهرة ضد السيدة ماري كلير بطلب الحكم بثبوت وفاة السيدة كاترين فيكتورين في سنة ١٩٥٨ وانحصار ارثها فيهما وفي ابنتها ماري كلير بلاتون . كما أقامت المدعية الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجانب بطلب الحكم فيها بانحصار ارث المرحومة كاترين فيكتورين فيها وفي السيدة ماري كلير فقضت محكمة جنوب القاهرة بضم الدعويين سالفتي الذكر وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب بطلبات المدعين فيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجانب برفضها . فطعنت المدعية والسيدة ماري كلير في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧٩ برفضه وتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن موضوع جنسية المورثة قد حسمها الحكمان النهائيان الصادران من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ١٩٧٩ ق أحوال شخصية و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية بأنها مصرية الجنسية . واذ رأت المدعية أن ثمت تناقضا بين حكمين نهائيين هما الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠

لسنة ٢٠ قضائية والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ في الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجنبى بحيث يتمرد تنفيذهما معا فقد أقامت الدعوى الماثلة •

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسم النزاع وتناقضا بحيث يتمرد تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه يقضائه بانتهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثة المدعى بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية او نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجنبى ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور نفى عبد الصبور  
ومشور السادة المستشارين : محمد على رافع بلوغ ومصطفى جليل مرسى ومحمود  
مصطفى حسن ومتر أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين  
وحضور السيد / أحمد على نفل الله  
رئيس المحكمة  
المؤوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### القضية رقم ٢ لسنة ٥ قضائية « تنازع »

١ - تنازع احكام - مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفذ  
حكمين نهائيين .

٢ - جنسية - دعاوى اثبات الجنسية - طبيعتها .

٣ - جنسية - خصومة - حكم - الحكم الصادر بانتهاء الخصومة في دعوى  
الجنسية - اثره - لا يخصم النزاع حول الجنسية - اثر ذلك في دعوى  
تنازع الاحكام .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ  
حكمين نهائيين طبقا للبند ثالثا من المادة ٣٥ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن  
يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع  
وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

٢ - دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى  
تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد  
وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق  
الخصوم وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون .

٣ - لان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بقضائهما  
بانتهاء الخصومة - لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية  
بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد

بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم أصليا بتغليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ و ١٩٨١/٥/١٦ في الطعنين رقمى ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ٦٣/١/٣٠ و ١٩٦٩/٤/٢ في الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية أجانب ، واحتياطيا تغليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاولين .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن السيدة ماري كلير بلاتون غلاسكاكى — المدعية الاولى — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦١٠ لسنة ٢٥ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى قبل المدعى عليه الاول بطلب الحكم بأعتبار والدها المرحوم سليم داود زلزل غير مصرى الجنسية وقت

وغائه وبالتالي اعتبارها غير مصرية الجنسية بالمتوة عن والدها . واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ بتعديل الحكم المطعون فيه باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى تلاقت مع ما تقررته الجهة الادارية من أنها كانت تعتبر والد المدعية الاولى غير متمتع بالجنسية المصرية لجنسيته الاسبانية الظاهرة وكذلك ابنته المدعية الاولى بالتبعية . كما أن السيدة ايروروز فالاسكاكي ( المدعية الثانية ) كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الاداري قبل المدعى عليه الاول والمدعية الاولى بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانية ، واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا - أيضا - على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها كانت تعامل مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل على أساس أنها أجنبية الجنسية .

ومن جهة أخرى فإن المدعين الاولى والثالث وكيمن بلاتون كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية اجانب القاهرة ضد روبر سلیم مشاققة المدعى عليه الثانی وهنري مشاققة طالعين الحكم باثبات وفاة السيدة كاترين فيكتورين زلزل وانحصار ارثها في ابنتها ماري كلير المدعية الاولى على أساس أنها يونانية الجنسية ، واذ قضت المحكمة فيها بالرفض طعن المدعيان الاولى والثالث وكيمن بلاتون في الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٢ لسنة ٧٦ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢٧ ابريل

سنة ١٩٦٠ باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية غير أن الدعى عليه  
الغاني روبرت سليم مشاققة طعن في الحكم الاستثنائي المشار اليه  
بطريق النقض في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ قضائية أحوال شخصية  
يفضي فيه بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ بنقض الحكم المطعون فيه  
تأسيسا على أن المتوفاة مصرية بحكم قانون الجنسية المصرية الصادر  
بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ وإحالة القضية الى محكمة الاستئناف  
للفصل في الطلبات . واذ قصت محكمة الاستئناف بتاريخ ١١ مارس  
سنة ١٩٦٤ في الدعوى قوة أخرى برفض الاستئناف وتأييد الحكم  
المستأنف طعن المدعيان الاولى والثالث وكيومون بلاتون في الحكم  
الاخير بطريق النقض في الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية  
حيث قضى بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٩ برفضه تأسيسا على أن حكم  
محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية  
قد فصل في مسألة الجنسية وحاز قوة الشيء المحكوم فيه .

واذا رأى المدعون أن ثمة تناقضا بين الحكمين الصادرين من  
المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية  
من ناحية والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠  
لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية من جهة أخرى بحيث يعتذر  
تنفيذها مما فقد أقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم أصليا بتغليب  
الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٠  
و ١٦/٥/١٩٨١ في الطعنين رقمي ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة  
٢٠ قضائية على التوالي دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض  
بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٣ و ٢/٤/١٩٦٩ في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠  
ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية ، واحتياطيا تغليب الحكمين  
الاخيرين دون الحكمين الاولين .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن  
تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنهما قضيا باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين في كل منهما قد تلاقت مع ما قررتة الجهة الادارية ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية - وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليهما وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك غلن الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا المشار اليهما بقضائهما بانتهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكونا قد حسمتا النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذي يتعين معه

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .



## جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ م

بإدارة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد المصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى  
ممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومير أمين عبد المجيد ورايح لطفى  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المقوض  
بين السر

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية « متازعة تنفيذ »

١. - المحكمة الدستورية العليا - رد القضاء - مخاصمة القضاء . عدم الصلاحية  
المترشح اختص المحكمة الدستورية العليا بالنقل في الدعاوى المتعلقة بـرد  
مخاصمة وعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا .

تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة الدستورية العليا ونهيتها ورده  
وبخاصته الأحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة التقضى .

٢. - أحكام المحكمة العليا - المادة ١٢ من قانون المحكمة العليا ، المادة ٢٨ من  
قانون المحكمة الدستورية العليا .

أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للدفع - يستثنى من هذا  
الأصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم ، فإذا وقع  
بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية جاز  
للخصم ان يطن في الحكم أمام المحكمة الدستورية العليا .

٣. - المحكمة الدستورية العليا - طلبات وصحف الدعاوى .

الدعاوى والطلبات التى تخفى بها المحكمة الدستورية العليا ترفع البيا  
عن طريق تقديمها الى قائم كتابها . يستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩/١  
من جواز ان تعيل احدى المحاكم الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا  
ترادى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع  
وذلك للفصل في المسألة الدستورية .

٤. - المحكمة الدستورية العليا - اجراءات رفع الدعاوى والطلبات

الاجراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا - ارفع الدعاوى  
والطلبات التى تخفى بالنقل فيها تتعلق بالنظام العام . يترتب على مخالفة  
هذه الاجراءات عدم قبول الدعوى .

٥ - المحكمة الدستورية العليا - الإحالة - المادة ١١. مرافعات .  
الإحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا  
الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ١/٢٩ من قانون المحكمة .  
لا محل لاعمال نص المادة ١١. مرافعات بالنسبة الى الدعاوى والطلبات  
التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل فيها .

١ - أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار  
قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام  
المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات  
المتعلقة برد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ١٠٠٠٠٠٠ . وتفصل  
المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى  
والطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد أختص المحكمة  
الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية  
أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المقصود من دعاوى  
« رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي  
الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع  
الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة  
العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية  
العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى  
الرد في نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في  
الدعاوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من  
أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات  
وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد  
انائها . واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان حكم  
المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى  
المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على  
ما سلف بيانه ١، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه « تسرى في شأن  
عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الأحكام  
المقررة بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض ٠٠٠٠٠٠ » فان

الدعوى التي ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة العليا - وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الأحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

٢ - يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهى تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا - ان أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن احتراماً لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعيهم صلاحيتهم وهى تخضع للأحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون - اذا وقع بطلان فى حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم فى هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعاده النظر فى موضوع الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم . واذ عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - الى هذه المحكمة - دون غيرها - ولاية الفصل فى الدعاوى المتعلقة بالطعن فى أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فإن مقتضى ذلك أنه ينبغى رفع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً أمامها .

٣ ، ٤ - أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة

بايداعها قلم كتابها الذى يقوم بقيدھا فى يوم تقديمھا فى سجل خاص كما تطلبیت المادة ٣٤ سالفه الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا علیها من مقام مقبول للحضور أمامها أو عضو بإدارة قضایا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الاحوال ، مما مفادة أن المشرع قد رأى - نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التى تختص بنظرھا - أن يكون رفعھا إليها عن طريق تقديمھا الى قلم كتابھا - ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبھا فى كل من الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة - ولم يستثن من ذلك الا ما نصت علیه المادة ٢٩ (أ) من جواز أن تحيل إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى - أثناء نظرها إحدى الدعاوى - الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازما للفصل فى النزاع وذلك للنظر فى هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك فى النزاع وذلك للنظر فى هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات التى رسمھا قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التى تختص بالفصل فیھا تتعلق بالنظام العام باعتبارھا شكلا جوهریا تخيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والاضاع ، فانھا لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون . لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا فى الحكم الصادر من المحكمة العليا فى القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية «دستورية» بطلب الغاء هذا الحكم وما يترتب علیه من اثار توصلنا الى اعادة النظر فى موضوع هذه القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صھیفتھا الى قلم كتاب المحكمة الدستورية

الطيا - فإن تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا  
مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم  
قبولها .

• - ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من  
محكمة استئناف القاهرة - بعد تأييدها قضاء محكمة أول درجة  
بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا - ذلك أن « الاحالة » ليست  
طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا -  
الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون  
المحكمة حسبما سلف الذكر - وبالتالي فإنه لا محل لاعمال  
نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات - التي توجب على المحكمة  
عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى  
المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها -  
بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل  
فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والايضاح  
المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا  
القانون من أنه « غيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل ( الفصل  
الثاني الاجراءات ) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى  
والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون  
المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص  
المحكمة والايضاح المقررة أماتها » .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة  
الدستورية العليا ملف الدعوى رقم ٣٨٠٨ لسنة ٩٧ قضائية بعد  
أن قضت فيها محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٣  
باحتلتها الى المحكمة الدستورية العليا وتأيد الحكم المستأنف  
الصادر في الدعوى رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى بعدم اختصاص

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر هذه الدعوى المرفوعة بطلب تقرير بطلان الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » .

وقد تمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رضى الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الخاتمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتقرير بطلان وانعدام الحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » واعتباره لاغياً وكان لم يكن شاملاً كافة آثاره ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن الدعوى بانعدام حكم يجب أن ترفع الى ذات المحكمة التى أصدرته طلباً لسحبها واعادة النظر في موضوع الدعوى وذلك وفقاً للإجراءات المقررة أمامها ، كما أن طلب تقرير بطلان حكم لا يكون الا عن طريق الطعن عليه وفقاً للأوضاع التى ينص عليها القانون وليس بدعوى مبتدأة وذلك حفاظاً على مبدأ حجية الاحكام . واذا طعن المدعون في حكم عدم الاختصاص سلفاً الذكر بالاستئناف رقم ٣٨٠٨ لسنة ١٩٨٣ قضائية ، قضت محكمة الاستئناف بالقاهرة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف مع ازالة الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا لنظرها باعتبارها المحكمة المختصة .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعين أنهم قد أقاموا طلباتهم في الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت في الحكم محل النزاع برفض الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » التي كانوا قد رفعوها طالبين الحكم بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية الصادر استنادا لقانون التفويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذى أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الى ذات قانون التفويض فان مؤدى ذلك - لدى المدعين - أن قضاة المحكمة العليا الذين فصلوا في هذه الدعوى كانوا من ذوى « المصلحة » في الحكم برفض الطعن بعدم دستورية قانون التفويض سالف الذكر ابقاء على وظائفهم ، الامر الذى يسقط عنهم ولاية القضاء ويجعلهم غير صالحين لنظر الدعوى ومن ثم يكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين ١٤٦/٤ ، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة ببرد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ... وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المقصود من دعوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعوى الرد في نص ( م ٢٦ - المحكمة الدستورية )

المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد الغائها . واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه «تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه وردده ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض » . فان الدعوى التى ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة العليا — وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الاحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

وحيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد بينت — على سبيل الحصر — أحوال عدم صلاحية القاضي ثم تلتها المادة ١٤٧ لتتنص على أنه «يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . واذ وقع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » فان مفاد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لدى القاضي من شأنه أن يعرض عمله أو قضاؤه للبطلان الذى لا يكون التمسك به أصلا الا عن طريق الطعن في الحكم بطرق الطعن المقررة ووفقا للإجراءات والمواعيد التى رسمها القانون وذلك نأيا عن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة النقض أحكاما باتة لا سبيل للطعن عليها بأى طريق باعتبار أنها خاتمة المطاف في الخصومة أمامها ، فقد رأى المشرع — زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام — أن يجيز



في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات - للخصم اذا وقع بطلان مرجعه عدم الصلاحية في حكم صادر من محكمة النقض أن يطعن فيه أمام ذات المحكمة طالبا الغاء ونظر الطعن من جديد أمام دائرة أخرى .

وحيث أنه يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهي تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا - أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن احتراماً لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهي تخضع للأحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون - اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاء وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم . واذا عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - الى هذه المحكمة - دون غيرها - ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فان مقتضى ذلك أنه ينبغى رفع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً أمامها .

وحيث أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة بايداعها قلم كاتبها الذى يقوم بقيدتها في يوم تقديمها في سجل خاص

كما تطلبت المادة ٣٤ سألقة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بإدارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى - نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعوى والطلبات التي تختص بنظرها - أن يكون رفعها اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها - ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعوى والطلبات التي تختص بها المحكمة - ولم يستثن من ذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ ( أ ) من جواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي - أثناء نظرها احدى الدعوى - الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية . لما كن ذلك ، وكانت الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعوى والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والاوزاع ، فانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون . لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة - اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الناء هذا الحكم وما يترتب عليه من آثار توصلنا الى اعادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا - فان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوزاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة — بعد تأييدها قضاء محكمة اول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا — ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا — الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر — وبالتالي فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — بالنسبة الى الدعوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوزاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا الفصل ( الفصل الثانى الاجراءات ) تسرى على قرارات الاحالة والدعوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوزاع المقررة أمامها » •

• بحيث أنه لا تقدم يمين الحكم بعدم قبول الدعوى •

### لهذه الاسباب

• حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين / محمد على راغب بليغ ومسطفى جبيل مرسى  
ومهدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جيمه ومحمد كمال محفوظ .  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره  
وحضور السيد أحمد على فضل الله  
المسئول  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٧ )

#### القضية رقم ١٤ لسنة ٤ القضائية « تنازع »

##### ١ - قرار ادارى - اختصاص

قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا .  
قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية  
للمنفعة العامة .

النوع بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية  
مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويفرج عن اختصاص مخابرات  
جهة القضاء العادى .

١ - ان كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة  
العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها  
الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد  
اصداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ،  
وهذان القراران يندمجان في تكوين عملية قانونية مركبة تتم  
على مرحلتين هي اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة  
العامة التى تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٥٧٧  
لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او  
التحسين والتى تبدأ - وفقا لنصوص المواد ٢٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ،  
من القانون المذكور - بصدر قرار تقرير المنفعة العامة ونشره  
في الجريدة الرسمية وما يقترب على ذلك من حق مندوبى  
المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية في دخول العقارات

التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها واعداد كشف تبين فيها اسماء ملاكها واصحاب الحقوق فيها، والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى ان يوقع اصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فان تعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن لاي سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى ان يودع هذا القرار او تلك النماذج مكتب الشهر العقاري ، ويترتب على هذا الابداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذا نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، فان مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة .. انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الابداع — وفقا للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ — سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فان قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه .

لا كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام

جهتي القضاء العادى والادارى — على ما سلف بيانه — انما يشكل  
منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكية  
للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة —  
وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار المنفعة  
العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر  
القرار الاول ، مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى  
وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى  
التي لا يدخل فى ولايتها نظر المنازعات الادارية والتي ليس لها أن  
تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ١٥،  
١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فانه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ،  
جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص ،  
الامر الذى ينبى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستثنائين  
المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى فى  
النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا  
الى فقدان ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح  
أيضا فى الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية  
تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل فى الطلبات المرفوعة  
بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة  
من قانون السلطة القضائية سالف الذكر .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودعت الشركة المدعية صحيفة  
هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء  
الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن هـ  
دون جهة القضاء العادى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .  
حيث أن الدعوى قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار  
رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة  
والاستيلاء المباشر على الحديقة والارض الواقعة عليها سراى السيدة  
عزيزة فهمى بالاسكندرية وذلك لاقامة فندق سياحى ، وقد نازعت  
السيدة المذكورة في هذا القرار بطلب وقف تنفيذه والخائه في الدعوى  
رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق قضاء ادارى وقضى فيها بالرفض وتأيد ذلك  
بحكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق بتاريخ  
١٩ فبراير سنة ١٩٧٣ . واذا تصرفت السيدة عزيزة فهمى ببيع العقار  
المشار اليه الى المدعى عليهن بموجب عقد البيع المسجل برقم ٢٦٧٢  
لسنة ١٩٧٧ بالشهر العقاري بالاسكندرية ، فقد أقمن الدعوى رقم  
١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية قبل  
الشركة المدعية ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار مطلق البيع  
المسجل وببطلان ومحو العقد المبرر لصالح الشركة المدعية تحت رقم  
٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية ، ويقسليمهن العقار المذكور ،  
وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٨١ ، فطعن  
الشركة المدعية ومندوبها في هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٠٢٨ ،  
١٠٣٥ لسنة ٧٧ ق . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير  
السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية

أرض ومباني العقار سالف الذكر وتم نشره في الوقائع المصرية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، غطن المدعى عليهن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق ، حيث طلبن - قبل الشركة المدعية وآخرين - وقف تنفيذ القرار المذكور والغاء لمخالفته القانون من أوجه متعددة منها أن قرار تقرير المنفعة العامة قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول والذي يمثل ركن السبب في قرار نزع الملكية . واذ ارتأت الشركة المدعية ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتي القضاء العادي والإداري ، فقد اقامت الدعوى الماثلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الإداري مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن دون جهة القضاء العادي .

وحيث أن الاستئناف رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق المطروحين أمام محكمة استئناف اسكندرية ينصبان على الحكم الابتدائى الصادر لمصلحة المدعى عليهن في الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية بثبوت ملكيتهن لعقار النزاع وببطلان ومحو العقد المشهر لصالح الشركة المدعية وتسليمهن العقار المذكور مع رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وذلك تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ لم يعقبه ايداع نماذج نقل الملكية موقعا عليها من أصحاب الشأن أو قرار نزع الملكية للمنفعة العامة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، ومن ثم يصبح هذا القرار معدوما وساقط المفعول وفقا للمادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، ولما تبين لمحكمة الاستئناف صدور قرار وزير السياحة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية العقار محل التداعى في الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المرغوة أمام محكمة القضاء الإداري قبل الشركة المدعية ، قضت بجلسة ٢٧



مارس سنة ١٩٨٣ بوقف الاستثنائيين حتى يفصل في دعوى التنازع الماثلة ، مقررزة أن الحكم في الدعوى المطروحة على القضاء الادارى من شأنه أن يؤثر على الحكم في الدعوى المدنية . ومن جهة أخرى قضت محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المشار اليها بجلسة ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ قرار نزع الملكية المطعون فيه ووقف الدعوى الموضوعية بطلب الغائه حتى يفصل في الدعوى الحالية .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدعويين - محل التنازع - المطروحتين على جهتي القضاء العادى والادارى لم يصدر في أى منهما حكم نهائى يحسم النزاع الذى يدور فيهما - بين المدعى عليهن والشركة المدعية - حول موضوع واحد هو مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ لفقدانه ركن السبب بسقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، واذا كان هذا النزاع هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى في حين أنه يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادى ، سواء بالنسبة لطلب محو العقد المشهر تحت رقم ٤٦٧٩ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية لصالح الشركة المدعية على أساس سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، أو بالنسبة لطلب تثبيت ملكية المدعى عليهن تأسيسا على أنهن اشترين العقار بعقد بيع مسجل من المالكة الاصلية السيدة عزيزة فهمى ، وأن الملكية لم تكن قد انتقلت الى الشركة المدعية وفقا لقانون نزع الملكية العامة . لا كان ذلك ، فإن النزاع حول هذه المسألة الاولى يكون واحدا في الدعويين القائمتين بين نفس الخصوم أمام جهتي القضاء العادى والادارى في وقت واحد دون أن يتخلل أى منهما عن نظره على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتحقق منه مناط قبول طلب الفصل في التنازع

الاجابى بشأن هذا النزاع وفقا لنص المادة ٢٥ بند ثانيا من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أنه لا مراءى فى أن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانونى معين كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرحلتين هى اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التى تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التصمين والتى تبدأ - وفقا لنصوص المواد ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من القانون المذكور - بصدر قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبى المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دخول العقارات التى تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها وأعداد كشفوف تبين فيها أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التى تقدرها لهم ، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فإن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاي سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى ، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم يودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ

نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمعارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ، لأن مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ... إنما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث إذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الإيداع - وفقاً للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكرراً من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فإن قرار نزع الملكية يكون مشوباً بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه .

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام جهتي القضاء العادى والادارى - على ما سلف بيانه - إنما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعمى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة - وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار تقرير المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الادارى وفقاً للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التى لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية والتى ليس لها أن تتعرض للأمر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقاً للمادتين ١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص ، الامر الذى ينبى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافيين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استناداً الى فقدانه

ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا في الدعوى المدنية امام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل فى الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الإدارى بنظر النزاع .

## جلسة ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عيد المعبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرمى  
ومحمد عبد الخالق النادى ورايح لطفى جيمه ومتر أمين عبد المجيد ومحمد كمال  
محموط  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العنين  
وحضور السيد احمد على فضل الله  
المفوض  
امين السر

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية « تنازع »

##### ١ - تنازع ايجابى

مناط قيام التنازع الايجابى على الاختصاص أن تكون الدعوى من موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائى ولم تتفل احداهما عن نظرها .

##### ٢ - جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائى

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء  
الهيئة ذات الاختصاص القضائى هي كل هيئة خولها القانون سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يعدها القانون.

##### ٣ - المحكمة الدستورية العليا - المسألة الدستورية

المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية في همم التنازع حول الاختصاص وتعيين الجهة القضائية المختصة .  
المسألة الدستورية لا تدرج ضمن حلول « الموضوع الواحد » الذي قد يشار بشأن التنازع على الاختصاص .  
الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلاً للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة .

١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قيام التنازع الايجابى على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائى ولم تتخل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائى في مفهوم

المادة ٢٥ سالفه الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية . لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية - وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - اذا ما دفع خصم أمامها بصدمة دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصم أجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تترتب في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها اثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

## الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات - التى تعقد الاختصاص لمحكمة الموضوع بنظر طلب الرد - والمطروح على المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية « دستورية عليا » بعد أن تمسكت كل من هاتين الجهتين بنظر الدعوى المطروحة أمامها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً براهيا . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المدعى كان قد قدم طلبا برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمة الجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة ضده من مهدى التاجر ، وقيد طلب الرد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ (رد) ، حيث طعن المدعى بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية المادتين ١/١٥٧ ، ٢ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فأجلت المحكمة نظر الطلب الى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أمام المحكمة الدستورية العليا ، حيث قيدت برقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا . كما يبين من الاوراق أن المدعى كان قد أقام أيضا دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب ( م ٢٧ - المحكمة الدستورية )

الرد لعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات وان هذه النصوص مطعون فيها بعدم الدستورية في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا المشار اليها . واذا رأى المدعى أن ثمة تنازعا ايجابيا بأن تمسكت جهة القضاء العادى بالفصل في الدفع بعدم الاختصاص الامر الذي يستلزم تصديها لدستورية النصوص المطعون فيها ، وهو ما يخرج عن ولاية هذه الجهة وتختص به المحكمة الدستورية العليا وحدها عند نظرها الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق على ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى الماثلة قبل المدعى عليهما بطلب تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات سالفة الذكر والتي تعقد الاختصاص بطلب الرد لمحكمة الموضوع ، غير أنه أوضح في مذكرة دفاعه أنه يطلب الحكم باختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل في الطعن بعدم دستورية المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون المرافعات والمرفوع بشأن الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا .

وحيث أن المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أنه « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : ( أولا ) ٠٠٠ ( ثانيا ) الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها ( ثالثا ) ٠٠٠٠٠ » ثم نصت المادة ٣١ من ذات القانون على أنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار اليها في البند ثانيا من المادة ٢٥ . ويجب ان يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها في شأنه ٠٠٠٠٠٠ » .



وحيث ان مؤدى هذه النصوص أن مناط قيام التنازع الإيجابى على الاختصاص ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو آية هيئة ذات اختصاص قضائى ولم تتخل احدهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هى الجهة التى تقوم بولاية القضاء والهيئة ذات الاختصاص القضائى فى مفهوم المادة ٢٥ سالفه الذكر هى كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومه بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التى يحددها القانون : وهى جميعا جهات قضائية متعددة فى نظامنا القضائى خصها المشرع بالفصل فى خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هى وحدها صاحبة الولاية فى حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية . لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذى قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « فى مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذى عين فى المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية - وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصم أجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا . وان تترتب فى الفصل فى الدعوى الموضوعية حتى يفصل فى الدعوى الدستورية التى انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص فى

قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل  
الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعى قد اقام الدعوى  
الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ ق أمام المحكمة الدستورية العليا بطلب  
الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكرر من قانون  
المرافعات بعد أن صرحت له بذلك محكمة الموضوع في دعوى الرد  
رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة  
١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بعدم دستورية ذات المواد المشار  
اليها ورتب على ذلك دفعا بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر  
الدعوى ، فان محكمة الموضوع اذ تمضى في نظر دعوى الرد الاخيرة  
متمسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدفع بعدم دستورية المواد  
سالفة الذكر ، تكون قد اعتبرت ان هذا الدفع غير جدى ، ومن ثم  
لا تلتزم بوقف الدعوى الموضوعية المطروحة عليها حتى يفصل في  
الدعوى الدستورية المنيققة من دعوى الرد الاولى وذلك الى ان  
يصدر الحكم في الدعوى الدستورية ، فتكون له - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة قبل الكافة وتلتزم به جميع  
سلطات الدولة بما في ذلك كافة الجهات القضائية وفقا لنصوص  
المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا وذلك سواء صدر هذا الحكم بعدم دستورية  
النصوص المطعون فيها أم أنتهى الى دستورتها .

لما كان ذلك وكانت المسألة الدستورية لا تكون محلا للتنزع  
في الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الموضوع على  
ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى الحالية .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن  
ومنيّر أمين عبد المجيد ورائح لطفى جيمة وفوزى أحمد مرسى وشريف برهام نور أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
أمين السر

### قاعدة رقم (٩)

القضية رقم ٢٢ لسنة ١ قضائية « نزاع » (٥ لسنة ١٠ عليا)

١ - المناقش بين حكيم نهائين - مناط قبوله .

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين هو ان يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

٢ - النزاع في تنفيذ حكمين نهائين - قواعد الاختصاص الولائى .

المحكمة الدستورية العليا وهى فصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين تفاضل بينهما طبقا لقواعد الاختصاص الولائى وتمتد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم في الدعوى .  
المحكمة الدستورية العليا لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المتناقضة .

١ - ان مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

٢ - لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة - وهى في مجال الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين - انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تمتد بالحكم

الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى • ومن ثم فان طلب المدعيتين عدم الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائما على أساس جديرا بالرفض • ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا الحكم في استجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فيه أو محاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا — اذ تفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة — لا تعد جهة طعن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها او تقويم عوجها •

### الاجراءات

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٩ أودعت المدعيتان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبتين الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمى ٥٠٢ لسنة ٢٠ و ٣٠٨ لسنة ٢٢ قضائية فيما قضى به من اهدار حجية الحكم النهائى الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق — تتحصل في أن المدعى عليهما الثانية والثالث —  
السويسريين جنسية — كانا يملكان قطعة أرض مساحتها ٥ أفدنة  
بناحية ( كنجى مريوط ) زمام قسم العامرية مقام على جزء منها  
بعض المنشآت تستغل كفندق . وبموجب عقد بيع عرفى مؤرخ  
١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ باع الاجنبيان هذه الارض الى المدعى عليه  
الرابع ، غير أن البائعين أقاما الدعوى رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦١ مدنى  
كلى الاسكندرية طلبا الحكم بفسخ عقد البيع المزور والغاء كافة  
آثاره ورد العين المبيعة اليهما فقضت المحكمة بجلسة ٢٨ سبتمبر  
سنة ١٩٦١ باجابتها الى طلباتهما وتأييد هذا الحكم فى الاستئناف  
رقم ٥٤٠ لسنة ١٧ قضائية استئناف الاسكندرية وتطبيقا لاحكام  
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية  
وما فى حكمها — الذى نشر فى ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ — تقدم المالكان  
الاجنبيان باقرارين الى الهيئة العامة للإصلاح أثبتا فيه ملكيتهما  
للارض المذكورة بما عليها ، واتخذت بناء على ذلك الاجراءات المقررة  
بشأن حصر الاراضى الخاضعة للاستيلاء ومعاينتها والاعلان عنها  
طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى  
وبموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ باع المدعى  
عليه الرابع مساحة ١٠ س / ١٤ ط / ٤ ف من الارض محل البيع  
الاول الى الدعيّتين اللتين اقامتا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ الدعوى  
رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلّى الاسكندرية ضد المدعى عليهما  
الثلاثة الاخيرين — دون المدعى عليه الاول بصفته — طالبتين الحكم  
بصحّة ونفاذ كل من عقدي البيع المؤرخين ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩

و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ المشار اليهما ويتسليمهما العين المبيعة .  
فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لهما بطلانتهما بجلسة ٢٨ مارس  
سنة ١٩٧٢ وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه .

كما قدمت المدعيتان — بعد علمهما باستيلاء الهيئة العامة  
للاصلاح الزراعى على أرض النزاع — الاعتراض رقم ٣٩٠ لسنة  
١٩٧٣ الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى طالبتين الاعتداد  
باعتدائى البيع سالفى الذكر استنادا الى أن أرض النزاع آلت ملكيتها  
الى البائع لهما — المدعى عليه الرابع — قبل نفاذ القانون رقم ١٥  
لسنة ١٩٦٣ والى أنها ليست من الاراضى الزراعية أو ما فى حكمها .  
فأصدرت اللجنة القضائية قرارين باستبعاد الارض محل الاعتراض  
من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة  
٣٠ يناير سنة ١٩٧٩ بالغاء هذين القرارين وبرفض اعتراض المدعيتين  
وذلك فى الطعنين رقمى ٥٠٢ لسنة ٢٠ و ٣٠٨ لسنة ٢٢ قضائية  
المرفوعين من المدعى عليه الاول بصفته . واذ رأت المدعيتان أن هذا  
الحكم الاخير يتناقض مع الحكم الصادر لصالحهما من محكمة  
الاسكندرية الابتدائية ذات الولاية فى مسائل الملكية ، فقد أقامتا  
الدعوى الماثلة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والغائه .

وحيث أن المدعيتين وان طلبتا وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية  
العليا والغائه الا أن البين من رفع دعاوهما الى هذه المحكمة — بصدد  
النزاع المتعلق بتنفيذ حكمين نهائيين متناقضين — أنهما تستهدفان —  
فى واقع الامر — القضاء بعدم الاعتداد بالحكم المشار اليه .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن  
تنفيذ حكمين نهائيين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو  
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة  
ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان  
قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ سنة ١٩٧١ أن المحكمة اعتدت بالتصرف الصادر من المدعى عليهما الثانية والثالث الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ورتبت على ذلك قضاءها بصحة ونفاذ هذا العقد وعقد البيع العرفي الصادر من المدعى عليه الرابع الى المدعيتين ، بينما قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرارى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ورغض اعتراض المدعيتين تأسيسا على ما انتهت اليه فى أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه من رغض الاعتداد بالتصرف الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بعقد البيع العرفي آنف الذكر لسابقة القضاء نهائيا بفسخه وما ترتب على ذلك من بقاء ملكية الارض للاجنبيين وأيلولتها الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبالتالي بطلان التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الرابع والمدعيتين لمخالفته تلك الاحكام . ومن ثم فان الحكيم يكونان قد حسموا موضوع النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها - بعد أن حظر فى صدر مادته الاولى على الاجانب تملك تلك الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية - حدد فى الفقرة الثانية من المادة ما لا يعتبر أرضا زراعية فى تطبيق أحكام هذا القانون ثم نص فى المادة الثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للاجانب وقت العمل بالقانون بما عليها من المنشآت والاشجار والملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها . كما نص فى ذات المادة على أنه « لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٦٣ « ونص في المادة التاسعة منه - المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - على أن « تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون . ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان على النحو الموضح في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » كما قضت المادة العاشرة بأنه « يقع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ويجوز لكل ذي شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » . هذا وقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي - بعد تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - لفوضى الشأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة وفي قرارات اللجان القضائية ، على أن يرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وحيث أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليهما ، أن المشرع خص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - ومن بعدها المحكمة الإدارية العليا التي أجاز الطعن في قرارات اللجنة أمامها - بولاية الفصل دون سواها في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سواء فيما يتعلق بتحديد الاراضى التى تخضع للحظر المقرر بالقانون أو التى تخرج عن نطاقه وكذلك فيما يختص بالاعتداد بتصرفات الملاك الاجانب فى تلك الاراضى أو رفض الاعتداد بها ، باعتبار أن المنازعة المثارة فيها ناشئة عن تطبيق المادتين الاولى والثانية من القانون ذاته .



وحيث أنه ترتبنا على ما تقدم فإن المحكمة الادارية العليا -  
وهي بصدد نظر الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنة القضائية للإصلاح  
الزراعى - تكون هى الجهة القضائية التى خصها المشرع وحدها  
بولاية الفصل فى طلب الاعتداد بالبيع الصادر من الاجنبيين الى  
المدعى عليه الرابع وما ترتب عليه من بيع هذا الاخير الى المدعيتين  
الارض المملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة  
١٩٦٣ على ما سلف بيانه ، ويكون بالتالى الحكم الصادر من محكمة  
الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٥٤٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر  
من جهة لا ولاية لها ، بالفصل فى هذا النزاع .

لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة - وهى فى مجال الفصل فى  
النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - انما تفاضل بينهما  
أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة  
التى لها ولاية الحكم فى الدعوى . ومن ثم فإن طلب المدعيتين عدم  
الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائما على غير أساس  
جديرا بالرفض . ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا  
الحكم فى استجلاء طبيعة الارض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم  
الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصاص الهيئة العامة  
للاصلاح الزراعى فيه أو حاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم  
تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا - اذ تفصل فى النزاع  
القائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتناقضة - لا تعد جهة طعن فى  
هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها أو تقويم عوجها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومتر أمين عبد المجيد وموسى  
أسعد مرقس وشريف إبراهيم نور والدكتور موش محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد حمارة  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم (١٠)

#### القضية رقم ١ لسنة ٦ قضائية « تنازع »

- ١ - دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - قبولها .  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحدهما عن نظرها ، أو أن تتخلى كلاهما عنها .
- ٢ - تنازع إيجابى - شرط انطباقه .  
ثم ان انطباق التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الالهيئة المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .  
مادة على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .
- ٤ - دعوى تنازع الاختصاص - قبول .  
رفع دعوى لاوضرع أمام جهة قضائية واحدة ، لا يكون هناك تنازع على الاختصاص ، فتقوم تعيين الجهة المختصة - اثره - عدم قبول دعوى التنازع .
- ٥ - دعوى دستورية - رخصة التصدى .  
الرخصة الممنوحة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى لدستورية القوانين والوائح - مناط أعمالها - أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بمزاج مخرج عليها - انتهاء قيام النزاع - اثره - لا يكون لرخصة التصدى سند بصوغ أعمالها .

١ . ٢ . ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص -  
مقتا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات انقضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى أحدهما عن نظرها ، او ان تتخلى كليهما عنها ، وشرط أنطبقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

٤ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة جنابات السويس أمن دولة طوارئ هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين امامها وقضت بمقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

٥ - أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارئ ، طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون او لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالتنازع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك ان أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بتنازع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام

النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة انتهى  
أنتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرحصة  
التصدى سند يسوغ أعمالها •

### الاجراءات

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٨٤ أودع المدعون صحيفة هذه  
الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين محكمة جنابات السويس  
الجهة القضائية المختصة بنظر الجناية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنابات  
السويس المقيدة ضدّهم دون محكمة جنابات أمن دولة طوارئ  
السويس التي احيلت اليها ذات الجناية تحت رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣  
كلّى جنابات أمن الدولة طوارئ السويس وقضت فيها بادانتهم •  
ويعدّ تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ تم ضبط  
المدعين بدائرة قسم السويس وفي حوزتهم جواهر مخدرة واسلحة  
نارية وذخائر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنابات  
السويس الذى قيد — بعد تحقيقه — ضد المدعين بتهمة جلب جواهر  
مخدرة واحراز اسلحة نارية وذخائر ، واحاله المحامى العام الى  
محكمة جنابات السويس أمن دولة طوارئ برقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣  
كلّى جنابات أمن دولة طوارئ التي قضت فيها بجلسة ٢٠ ديسمبر  
سنة ١٩٨٣ بمعاقبة المدعين • واذا ارتأى المدعون ان هناك تنازعا

ايجابيا على الاختصاص بين محكمة جنابات السويس ومحكمة جنابات السويس أمن دولة طوارئ ، فقد أقاموا دعواهم الماثلة طالبين تعيين محكمة جنابات السويس الجهة المختصة بنظر دعواهم .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان محكمة جنابات السويس امن دولة طوارئ هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين أمامها وقضت بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من اعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارئ ، طبقا لما تنص به المادة ٢٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز للمحكمة

في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية « ذلك ان اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بلخير  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومحمد كمال محفوظ وشريف  
برهان نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم ابو العينين وواصل  
علاء الدين  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
أعضاء  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم (١١)

#### القضية رقم ٣ لسنة ٦ قضائية « منازعة تنفيذ »

١ - دعوى تفسير حكم - ماهيتها .

دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الاحكام ولا نيس حجتها ،  
وتستهدف استطلاع ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض  
أو ابهام .

٢ - طلب تفسير حكم - منط قبوله .

منط أعمال طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو ابهام  
يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، اذا كان قضاء الحكم واضحا لايشوبه  
غموض فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون  
التفسير ذريعة للدول عن الحكم أو التماسي بعينه .

١ - ان المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان « تسرى على الاحكام  
والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص في هذا  
القانون القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية  
بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات » . وتنص  
المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه  
« يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم  
تفسير ما وقع في منطوقة من غموض أو ابهام » . ويقدم الطلب  
بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر  
بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه  
( م ٢٨ - المحكمة الدستورية )

ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

وحيث أنه وإن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على ان « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم فإن القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

٢ - ان المستفاد من نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع في منطوق الحكم - أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له - من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجتيه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره - في الدعوى الماثلة - قد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع النزاع الذي فصل فيه ، وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحتين على جهتي القضاء العادى والادارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعه ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، وأنهى



بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبئ عليه وقف الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فإن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٤ أودعت المدعيات صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية « تنازع » ، على أساس أن ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن وقف الاستئنافين رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق استئناف الاسكندرية مقصور على الفصل فى الطلبات الموضوعية المطروحة فى هذين الاستئنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة الاستئنافية فى الفصل فى الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد الميعاد المقرر قانونا .

وقدمت الشركة المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمدولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في ان المدعيات كن قد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعى عليها ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار المباع لهن بعقد مسجل وببطلان ومحو العقد المشهور لصالح الشركة ويتسلمهن العقار المذكور وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٨١ ، فطعنن الشركة المدعى عليها ومندوبها في هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية أرض ومباني العقار سالف الذكر ، فطعنن المدعيات على هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق بطلب وقف تنفيذه والغائه تأسيسا على ان قرار تقرير المنفعة العامة الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ في مواجهة البائعة لهن قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خلال سفتين من تاريخ نشر القرار الأول . واذ ارتأت الشركة المدعى عليها ان ثمة تنازعا ايجابيا، بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقد أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعيات ، وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع تأسيسا على ان الدعويين المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى يدور فيها نزاع حول موضوع واحد ، هو مدى مشروعية قرار نزع

الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، اذ هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى ، كما يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل فى الدعوى المطروحة على القضاء العادى وان هذا النزاع يشكل منازعة ادارية مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى ويخرج عن اختصاص جهة القضاء العادى التى لا يدخل فى ولايتها نظر المنازعات الادارية . وخلصت المحكمة فى أسباب ذلك الحكم الى ان قضاءها باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع ينبئ عليه « ان توقف جهة القضاء العادى الاستثنائين المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى فى النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة » . فأقامت المدعيات الدعوى الماثلة بطلب تفسير هذا الحكم على اعتبار ان ما تضمنته أسبابه خلاصا بوقف جهة القضاء العادى الاستثنائين المطروحين أمامها مقصور على الفصل فى الطلبات الموضوعية فى هذين الاستثنائين دون ان يمتد الى سلطة المحكمة المدنية فى الفصل فى الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستثنائين شكلا لرغعهما بعد الميعاد على أساس ان الفصل فى هذا الدفع لا يتوقف على الفصل فى المسألة الاولى المتعلقة بمشروعية قرار نزع الملكية .

وحيث أن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص فى هذا القانون القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الاحكام والقرارات » . وتنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو ابهام . ويقدم الطلب بالالوضاح المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متعما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ،

ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق  
الطنن العادية وغير العادية .

وحيث أنه وأن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا المشار اليه تنص على أن « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية  
وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من  
طرق الطعن في الاحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء  
ما وقع فيها قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام  
للقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ  
الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر  
بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم غان القواعد المقررة في قانون  
المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الاحكام والقرارات  
الصادرة من هذه المحكمة .

وحيث أن الاستفادة من نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات  
سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع  
في منطوق الحكم — أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا  
مكونا لجزء منه مكملا له — من غموض أو ابهام يثير خلافا حول  
فهم المعنى المراد منه أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه  
غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا  
القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس  
بحجتيه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره — في الدعوى الماثلة  
— قد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع النزاع الذي فصل فيه،  
ومريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحتين على  
جهتي القضاء العادي والاداري يدور حول موضوع واحد يشكل  
منازعة ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة  
العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، وانتهى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما يبنى عليه وقف الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوباً بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصاً بشكل الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمت برفض الدعوى •

## جلسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم (١٢)

#### القضية رقم ٦ لسنة ٥ القضائية « تنازع »

- ١ - دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها ، أو أن تتخلى كلاهما عنها .
  - ٢ - تنازع إيجابي - شرطه .  
شرط انطباق التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا .
  - ٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .  
يترقب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف الدعاوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .
  - ٤ - دعوى تنازع الاختصاص - قبول .  
رفع دعوى الموضوع أمام جهة قضائية واحدة - لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضي تعيين الجهة المختصة - اثره - عدم قبول دعوى التنازع
- ١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص -  
وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح  
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو  
الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن  
نظرها ، أو أن تتخلى كلاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة إلى  
التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام  
الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا

مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » .

٤ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة اليهم وقضت بمقتابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يترتب معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى الوقائع التى رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنايات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، دون جهة القضاء العسكرى التى نظرت الدعوى وقضت فيها بادانته .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الخاتمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ونسائز الاوراق - تتحصل فى أن المدعى أقام دعواه المائلة طالبا تعيين

القضاء العادى الجهة المختصة بنظر الاتهامات المنسوبة اليه والتي رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنابات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، قولا بأنه كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨٠ كلى يقضى بالزام المدعى عليه وآخرين بصفتهم بتسليمه المواد والمهمات المملوكة له والمودعة بأحد المواقع العسكرية ، وتأييد هذا الحكم استئنافيا بجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٨١ فى الاستئناف رقم ٤٨٤٢ لسنة ٩٧ ق ٠ وازاء تراخى المحكوم عليهم فى تسليمه المواد والمهمات المقضى له بها ، فقد قام بتحريك الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه وآخرين بطريق الادعاء المباشر متهما اياهم بالجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ عقوبات . وعلى أثر ذلك قامت ادارة المدعى العام العسكرى بالتحقيق معه فيما نسبته اليه من الاشتراك بطريقى الاتفاق والتحرىض مع آخرين فى ارتكاب تزوير هادى — فى الكشوف والمستندات التى قضى بناء عليها لصالحه ابتدائيا واستئنافيا من جهة القضاء العادى — واستعمال المحررات المزورة فيما زورت من أجله ، وبالاشتراك مع آخرين فى المشروع فى تسهيل الاستيلاء للغير على أموال مملوكة للقوات المسلحة ، وانتهت الى تقديمه والخرين الى المحكمة العسكرية العليا التى قضت بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ٠ وخلص المدعى الى أنه لما كانت جهة القضاء العسكرى غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى الجنائية المشار اليها ، فقد اقام دعواه الماثلة بطلباته سائلة البيان ٠

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص — وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، او ان تتخلى



كلاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هى الجهة القضائية الوحيدة التى أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المذعى وآخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بلخ  
وحضور السادة المستشارين : مدوح مصطفى حسن ومترامين عبد المجيد ورابع  
لدنى جبهة وتوزى أسعد مرتضى ومحمد كمال محفوظ والعكسور عوض محمد المر  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره  
وهضور السيد / أحمد على فضل الله  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم (١٢)

#### القضية رقم ١١ لسنة ٤ القضائية « تنازع »

- ١ - دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها ، أو أن تظلي إحداها عنها .
- ٢ - تنازع إيجابى - شرطه .  
شرط انطباق التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .  
يقرب على رفع «دعوى التنازع على الاختصاص وقت « الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .
- ٤ - النيابة العامة - جهات الحكم .  
النيابة العامة وهي تمارس سلطة التحقيق لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التي تستلزم وحدها بالفصل في الدعوى الجنائية عند رفعها إليها .
- ٥ - رخصة التصدى - المادة ٢٧ من قانون المحكمة .  
أعمال رخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون المحكمة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى مضللا يتزاع مطروح عليها - إذا انضى قيام النزاع فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

١ : ٢ ، ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص  
وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى احدهما عن نظرها أو أن تتخلى كليهما عنها . وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يقترب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة حتى الفصل فيه .

٤ - أن النيابة العامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى فى تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ذلك أن المشرع يعنى فى هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كليهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات و ضمانات التقاضى أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية هاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى طاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريره فى هذا الخصوص - وأن كان يعد عملا قضائيا - الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائية عند رفعها اليها .

٥ - أنه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية

المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع في شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فأئنه لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها •

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع موضوع كل من الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، والتحقيق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا •  
وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •  
حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في ان النيابة العسكرية اتهمت المدعى في القضية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، أنه بتاريخ الاول من

مارس سنة ١٩٨٢ ، وما قبله ، أمان بالقول هيئة المحكمة العسكرية العليا اثناء انعقادها بأحد المحلات العسكرية لنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا . وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة المدعى بالحبس لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، وتم التصديق على هذا الحكم . كما اتهمت نيابة أمن الدولة العليا — المدعى — في التحقيق الذي أجرته في القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، أنه في غضون شهر مارس ١٩٨٢ نشر امورا خاصة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ عسكرية عليا بقصد التأثير في القضاء الذين نيط بهم الفصل فيها ، وكذلك التأثير في سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية رقم ٤٦٢ سنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، وفي الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشهادة في تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفي الرأى العام لمصلحة طرف فيها . ولم يتم التصرف في هذا التحقيق على ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ٢١ مارس ١٩٨٤ الى هيئة مفوضى المحكمة .

واذ ارتأى المدعى أن تمت تنازعا ايجابيا في الاختصاص بين المحكمة العسكرية العليا وبين نيابة أمن الدولة العليا ، لعدم تخلى أى منهما عن نظر الدعوى المرفوعة اليها في ذات الموضوع ، فقد أقام الدعوى الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظره .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخلى احدهما عن نظرها او ان تتخلى كليهما عنها . وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند

رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما جدا بالمشروع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفيع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

وحيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء مجاكم أمن الدولة تنص على أن « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص مجاكم أمن الدولة ، وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويكون للنيابة العامة — بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها — سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا » .

وحيث أن النيابة العامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى في تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ذلك أن المشرع يعنى في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كليهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها بمين لاجراءات وضمانات التقاضى أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباثرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه في هذا الخصوص — وان كان يعد عملا قضائيا — الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التى تستقل وجدها بالفصل في الدعوى الجنائية عند رفعها اليها .

لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذى تجريه نيابة أمن الدولة العليا

في القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، لم يتم التصرف فيه على ما سلف بيانه ، بما مؤداه أن الدعوى الجنائية بشأن الاتهامات المنسوبة الى المدعى موضوع هذا التحقيق لم ترفع ، ولم تتصل بالتالى بقضاء الحكم ، فان الخصومة في شأن الموضوع الواحد — وأيا كان وجه الرأي في اتحاد هذا الموضوع — لا تكون قائمة أمام جهتين قضائيتين ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعى في مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع في شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مدوح مصطفى حسن ومير أمين عبد المجيد ورابع  
لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة  
المقوض  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### القضية رقم ١ لسنة ٤ قضائية « تنازع » (١)

- ١ — تنازع اختصاص ايجابى — مناط قبول دعوى .  
مناط قبول دعوى الفصل فيه ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين  
من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن  
نظرها .
- ٢ — خصومة — زوال عنصر المنازعة فى الخصومة الموضوعية — اثره على دعوى  
تنازع الاختصاص المرفوعة بشأنها — انتهاء المصلحة فى دعوى التنازع .

١ — أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى  
وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح  
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو  
الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن  
نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة  
بنظر الخصومة والفصل فيها .

- ٢ — اذا زال عنصر المنازعة فى الخصومة ، انتهت المصلحة فى الفصل  
فى دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة

---

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين فى الدعويين  
رقمى ٣ لسنة ٤ ق و ٤ لسنة ٥ ق تنازع .



بالفصل في الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١  
دون جهة القضاء الادارى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى  
انتهت في ثانيهما الى عدم قبول الدعوى .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى ومسائر  
الاوراق — تتحصل في أنه في الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨١ أصدر  
رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ بالغاء القرار  
الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين المدعى عليه الاول  
بابا للاسكندرية وبطريقا للكراسة المرقسية وبتشكيل لجنة من خمسة  
أساقفة للقيام بالمهام البابوية . فتظلم المدعى عليه الاول أمام محكمة  
القيم طالبا الغاء هذا القرار كما طعن فيه المدعى عليه الثانى بالالغاء  
أمام محكمة القضاء الادارى . وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٢ قضت  
محكمة القيم برفض التظلم — وقد طعن المدعى عليه الاول في هذا  
الحكم أمام المحكمة العليا للقيم بالطعن رقم ٢ لسنة ٢ قضائية قيم  
عليا — في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٢ ديسمبر سنة  
١٩٨١ برفض الدفع بعدم الاختصاص الذى أبدته الحكومة  
وبالاستمرار في نظر الدعوى . فأقام المدعيان دعوى التنازع الماثلة  
لتعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة بالفصل في النزاع .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص  
الايجابى وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احدهما عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها فإذا زال عنصر المنازعة في الخصومة : انتفت المصلحة في الفصل في دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها •

لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قد نص على اعادة تعيين المدعى عليه الاول بابا للاسكندرية وبطيركا للكراسة المرقسية ، وهو ما كان يستهدفه كلا المدعى عليهما في طعنيهما من طلب الغاء القرار المطعون عليه ، الامر الذى يستتبع زوال المنازعة في هذا القرار أمام كلتا الجهتين ، وتنتفى معه بالتالى المصلحة في دعوى التنازع الراهنة ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## السادة المستشارون رؤساء المحكمة الدستورية العليا

وأعضائها ورئيس وأعضاء هيئة مفوضيها

من تاريخ انشائها حتى الآن

### أولا : رؤساء المحكمة

#### السادة المستشارون

الى	من	
١٩٨٢/ ٨/٣١	١٩٧٩/١٠/ ٩	أحمد مدحوط عطيه
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٨٢/ ٩/١٩	فاروق محمود سيف النصر
١٩٨٤/ ٦/٣٠	١٩٨٣/ ٧/ ١	الدكتور فتحى عبد الصبور
	١٩٨٤/ ٧/ ١	محمد على راغب بليخ

### ثانيا : أعضاء المحكمة

#### السادة المستشارون

١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	على أحمد كامل
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	أبو بكر محمد عطيه
١٩٨٢/ ٩/١٨	١٩٧٩/١٠/ ٩	فاروق محمود سيف النصر
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	ياقوت عبد الهادى العشماوى
١٩٨١/ ٩/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمد فهيم حسن عشرى
١٩٨٣/ ٩/١٩	١٩٧٩/١٠/ ٩	كمال سلايه عبد الله
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور فتحى عبد الصبور
١٩٨٠/١٠/١٤	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمود حسن حسين
١٩٨٤/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمد على راغب بليخ
	١٩٨٠/ ٨/ ٦	محمود حمدي عبد العزيز
	١٩٨٠/ ٨/ ٦	مصطفى جبيل مرسى
	١٩٨٠/ ٨/ ٦	مدحوط مصطفى حسن
١٩٨٤/ ٦/٣٠	١٩٨١/ ٦/٢٩	محمد عبد الخالق النادى
	١٩٨١/ ٦/٢٩	منير أمين عبد المجيد
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	رابع لطفى جيمه
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	فوزى أسعد مرقس
	١٩٨٣/ ٣/١٧	محمد كمال محفوظ
	١٩٨٣/ ٩/٢٤	شريف برهام نور
	١٩٨٤/ ٧/٢١	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٨٤/١٠/١٧	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
	١٩٨٤/١١/٢٦	واصل علاء الدين ابراهيم

### ثالثا : رؤساء هيئة المفوضين

#### السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/ ٧	١٩٧٩/١٠/ ٩	عمر حناظ شريف
١٩٨٣/ ٣/١٦	١٩٨١/ ٧/٢٥	محمد كمال محفوظ ( ندبا )
١٩٨٤/ ٧/٢٠	١٩٨٣/ ٣/٣١	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٨٤/١٠/ ٣	الدكتور أحمد محمد الحفنى (ندبا)

### رابعا : اعضاء هيئة المفوضين

#### السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/٢٤	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمد كمال محفوظ
١٩٨٣/ ٣/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور أحمد محمد الحفنى
	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور أحمد عثمان عياد
١٩٨٤/١٠/١٦	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
	١٩٨٣/١٠/٣٠	عبد الرحمن الناصر محمد نصر
	١٩٨٤/ ٤/٢٦	السيد عبد الحميد عماره

#### السادة المستشارون المساعدون

١٩٨٤/ ٤/٢٥	١٩٨٣/١٠/٣٠	السيد عبد الحميد عماره
	١٩٨٣/١٠/٣٠	الدكتور/حفنى على جبالى

## فهرس

رقم الصفحة	
٣	• تقديم
٦	• الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية
٣٦٥	• الاحكام الصادرة فى دعاوى التنازع
	• اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العمليا ورؤساء واعضاء هيئة القوضين منذ انشائها حتى الآن
١٥٣	
١٥٦	• المبادئ فى الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية
١٩٤	• المبادئ فى الاحكام الصادرة فى دعاوى التنازع

## الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

رقم  
القاعدة الصفحة

اثر رجعى - احزاب سياسية - اختصاص -  
استفتاء - اعتقال - اعمال سيادة

### اثر رجعى

اثر رجعى - تاريخ سريان القوانين - « الحقوق ٢/٢٧ ١٧٦ المكتسبة » .

المبدأ الدستورى الذى يقضى بعدم سريان احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع قبلها يهدف الى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار والاجبيل لمعاملات .

اجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ ان يقرر الاثر الرجعى للقوانين - فى غير المساوئ الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

### احزاب سياسية

● دستور - المادة الخامسة بعد تعديلها فى ٢٢ ٢/٥١ ٣٥٣ مايو سنة ١٩٨٠ .

الدستور تطلب فى المادة الخامسة منه تعدد الاحزاب ليقوم على اساسها النظام السياسى فى الدولة ، وكل حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها بما يستتبع ضمان حق الانضمام اليها - الحرمان من حق الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق كفلة الدستور .

### اختصاص

اختصاص - المحكمة الدستورية العليا ١/ ٣ ٢٢

● استبعاد اعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا .

رقم  
القاعدة الصفحة  
٢٠٩ ٢/٣٠

### اختصاص - المحكمة الدستورية العليا

● المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها .

٤٠ ● المحكمة الدستورية العليا : ولايتها في ١/ ٦  
الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى  
اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ (ب) من  
قانونها .

### استفتاء

٣٥٣ ١/٥١ راجع دستور ( قاعدة رقم ..... )  
● استفتاء - دستور - المادة ١٥٢ من  
الدستور .

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس  
الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي  
تتصل بمصالح البلاد العليا ، لا يجوز أن يتخذ هذا  
الاستفتاء ذريعة الى اصدار احكام الدستور او  
مخالفتها . الموافقة الشعبية على مبادئ طرحت  
في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص  
الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص  
التشريعية المقننة لتلك المبادئ من عيب مخالفة  
الدستور ، تخضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه  
هذه المحكمة من رقابة دستورية .

### اعتقال

راجع قاضي طبيعى ( قاعدة ..... )  
و ضمانات التقاضى ( قاعدة ..... ٣/١٤ )  
ومجلس الدولة ( قاعدة ..... )  
ومحكم أمن الدولة العليا ( قاعدة ..... )

### التظلم منه

٨٠ ● أمر الاعتقال - التظلم منه - تكيفه - ٣/١٤  
ضمانات التقاضى .  
التظلم من أمر الاعتقال بشكل « خصومة  
قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل

رقم  
القاعدة الصفحة

- أو نيره - الذى يتظلم من امر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

#### ٨٠ ٤/١٤ • امر الاعتقال - النظام منه - قرار محكمة أمن الدولة العليا فى النظام - تكييفها .

التظلم من امر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ يعتبر « تظلماً قضائياً » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقاً لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التظلم يعتبر « قراراً قضائياً » نافذاً بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه .

#### أعمال سيادة

#### راجع اختصاص قاعدة ١١/٣.....

#### ٢٢ ١/ ٣ • أعمال سيادة - ماهيتها .

أعمال السيادة هى التى تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الأخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى .

#### ٢٢ ٢/ ٣ • أعمال سيادة - اختصاص .

استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقاً للاعتبارات السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدوامى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل ، والزود عن سيادتها فى الخارج ، ورعاية مصالحها العليا .



تأميم - تشريع - تعليم - تعويض - تفتيش



رقم  
القاعدة الصفحة

### تأميم

١٢٢ ١/٢١ - تأميم - أثره على المشروعات المؤممة - مسئوليتها - مسئولية المشروعات المؤممة .

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .  
تأميم المشروعات بتقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصنيفها أو انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانوني ونتمها المالية مستقلتين عن شخصية ونية الدولة ، وتكون مسئلة وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

١٢٢ ٢/٢١ • تأميم - مدى مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة .

قرر المشرع مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال نية المساهم عن نية المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه .

١٢٢ ٣/٢١ • تأميم - دستوري .

نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض .

١٢٢ ٤/٢١ • تأميم - مدى مسئولية زوجات واولاد اصحاب الشركات والمنشآت المؤممة عن التزاماتها .

تحصيل جميع اموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات المؤممة الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

١٦٢ ١/٢٦ • تأميم - تعويض اصحاب المشروعات المؤممة

القرم المشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات .

رقم  
القاعدة الصفحة

١٦٢ ١/٢٦ • تأميم - تعويض - القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤  
القرار الصادر في قوانين التأميم التي تعلقت بها  
أحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون  
التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة معادلاً  
لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وأنصبتهم في تلك  
المشروعات .

١٦٢ ٢/٢٦ • تأميم - تعويض .  
لم يقصد المشرع من القرار بقانون رقم ١٣٤  
لسنة ١٩٦٤ تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق  
أن أرسنها في قوانين التأميم جميعاً .

١٦٢ ٤/٢٦ • تأميم - سندات - ملكية خاصة - اعتداء  
عليها - مصادرة .  
ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة  
الكاملة لأسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت  
المؤممة - استقرارها لأصحابها بموجب قوانين التأميم  
- مقتضى تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من  
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ من وضع حد  
أقصى للتعويض لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - هو استيلاء  
الدولة دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على  
هذا الحد مما يشكل اعتداء على الملكية الخاصة  
ومصادرة لها بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٦ من  
الدستور .

### تشريع

٢٩ ١/٤ • تشريع - مجاله - ملامح التشريع -  
السلطة التقديرية للمشرع .  
مجالات التشريع الذي تمارسه السلطة  
التشريعية تمتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملامح  
التشريع من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع  
المعادي ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط معينة .

١٧٦ ٢/٢٧ • تشريع - مجلس الشعب - المادة ٨٦ من  
الدستور .  
مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل  
في التشريع عملاً بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه  
في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون  
غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور .

رقم  
القاعدة الصفحة

• **تشريع - سن القوانين - المادة ٨٦ من ٢/٢٩ ١٩٥ الدستور**

سن القوانين عمل تشريعى تختص به الهيئة التشريعية التى تتمثل فى مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

• **تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ٤/٢٩ ١٩٥ ضرورة - رئيس الجمهورية - المادة ١٤٧ من الدستور -**

الاصل ان يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - اجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعى المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيد المنصوص عليها فى المادة ١٤٧ من الدستور .

• **تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ٥/٢٩ ١٩٥ شروط ممارستها - الرقابة .**

لوجب الدستور لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا ، وان تنهيا خلال الغيبة ظروف تستوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب - رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

• **تشريع استثنائى - قرار بقانون - القرار ٦/٢٩ ١٩٥ بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .**

القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المقررة فى المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التى استندت اليها الحكومة فى التمجيل باصداره فى غيبة مجلس الشعب تفيد انه لم يطرأ خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور .

• **تشريع - القرارات بقوانين - الرقابة ٧/٢٩ ١٩٦ الدستورية .**

تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متزوك لرئيس

رقم  
القاعدة الصفحة

- الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى ذلك إطلاق هذه السلطة في إصدار قرارات يقاتون دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .
- ١٩٦ قرار يقاتون - اقرار مجلس الشعب للقرار ٨/٢٩ يقاتون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اثره . لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم اصداره .
- ٢٢٧ • تشريع - السلطة التنفيذية - مدى ١/٤٩ اختصاصها في ممارسة الاعمال التشريعية . الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٢٢٩ • تشريع - المحكمة الدستورية العليا - ١/٣٢ رقابتها . قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تتضمن احكاما عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .
- ١٧٦ • تشريع - تعديل أو إلغاء النص التشريعي ١/٢٧ المطعون بعدم دستوريته - لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له .
- ٢٣٦ • تشريع - ضرورة - رقابة قضائية ١/٥٠ رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور - الشروط اللازمة لممارستها - خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .
- ٢٣٦ • تشريع - قرار يقاتون - ضرورة ٢/٥٠ القرار يقاتون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - الاسباب التي

دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب -  
صدره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته  
التقديرية .

● **تشريع - قرار بقانون - مجلله التشريعي - ١٠/٥٠ - ٢٣٦**  
**المادة ١٤٧ من الدستور .**

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها تتناول  
بالتنظيم كل ما يتناوله القانون أسس ذلك .

### تنظيم

راجع قاضي طبيعى ( قاعدة ..... )  
و ضمانات التقاضى ( قاعدة ٢/١٤ ..... )  
ومجلس الدولة ( قاعدة ..... )  
ومحكم أمن الدولة العليا ( قاعدة ..... )

● **أمر الاعتقال - التنظيم منه - تكييفه - ٢/١٤ - ٨٠**  
**ضمانات التقاضى .**

التنظيم من أمر الاعتقال يشكل « خصومة  
قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل  
- أو غيره - الذي يتنظم من أمر الاعتقال على أساس  
عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو  
عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن والتنظيم  
العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تنظيمه أمام  
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات  
التقاضى من إبداء دفاعه وسماع أقواله .

● **أمر الاعتقال - التنظيم منه - قرار محكمة ٤/١٤ - ٨٠**  
**أمن الدولة العليا في التنظيم - تكييفها .**

التنظيم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة  
العليا طوارئ يعتبر « تنظما قضائيا » أسند اختصاص  
الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١  
من الدستور ، والقرار الذى تصدره محكمة أمن  
الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التنظيم يعتبر « قرارا  
قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة  
النظر فيه .

## تعليم

### المساواة .

- ٢٢٩ ٢/٣٢ • **حق التعليم - مبدأ تكافؤ الفرص - مبدأ**  
الحق في التعليم الذي أرسى الدستور أصله هو  
أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى تدرا من التعليم  
يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم  
الذي يراه أكثر اتفقا مع ميوله وملكانه وفق القواعد  
التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما  
لا يؤدي الى مصادرته او الانتقاص منه ، وعلى الا تخل  
القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم  
بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في  
المادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

- ٢٢٩ ٣/٣٢ • **التعليم العالي - الكليات والمعاهد العالية**  
التعليم العالي يعد الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع  
بالمختصين والفنيين والخبراء الذين يقع على عواتقهم  
مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتمتع ان يرتبط  
في أهدافه واسس تنظيمه بحاجات المجتمع وانتاجه .

- ٢٢٩ ٤/٣٢ • **التعليم العالي - فرص الالتحاق به - الشروط**  
**الموضوعية .**  
الفرص التي تلتزم الدولة بأن تتيحها للراغبين في  
الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة بإمكانياتها الفعلية التي  
قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده  
المختلفة ، والسبيل الى فض تراحهم وتناسهم على  
هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقها  
وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في  
اساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات  
الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في  
الفرص والمساواة لدى القانون ، فاذا استقر لاي منهم  
الحق في الالتحاق باحدى الكليات والمعاهد العالية وفق  
هذه الشروط فلا يجوز أن يفضل عليه من لا تتوافر  
فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مسلما بحق قرره  
الدستور ،

- ٢٣٠ ٥/٣٢ • **القبول في التمتع الجامعي - معيار المفاضلة**  
**بين المتقدمين للتعليم الجامعي .**  
تكلت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات  
ببيان ما أرتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ

رقم  
القاعدة الصفحة

الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

٢٣. **● القبول بالتعليم العالي - مبدأ تكافؤ الفرص ٦/٣٢ والمساواة .**

المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناء محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها . الأمر الذي يتعارض مع طبيعة حق التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، وينطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون . ويشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

**تعويض**

راجع تأميم ( قاعدة ..... ١/٢٦ )  
وحق ملكية ( قاعدة ..... ٥/٥٠ )

١٦٢ **● تعويض تأميم - قوانين التأميم - تعويض ١/٢٦ أصحاب المشروعات المؤممة .**

التزم المشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كلياً أو جزئياً أن يكون هذا التعويض معادلاً لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وأنصبتهم في تلك المشروعات .

٣٣٦ **● تعويض - أموال .** ٥/٥٠  
عدم ردها عينا إلى أصحابها طبقاً للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحتهم الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضاً معادلاً لقيمتها الحقيقية .

٣٣٦ **● تعويض - ملكية .** ٧/٥٠  
التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الأموال والممتلكات ( م ٣٠ - المحكمة الدستورية )

التي استثنيت من قاعدة الرد العيني يتحدد الى حد  
بياعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - أثر ذلك - عدم  
دستورية المادة المذكورة - نطاق عدم الدستورية .

### تفتيش المسكن

راجع حريات شخصية ( قاعدة ١٢/٢/١/٤ )  
وراجع دستور ( قاعدة ..... )

### ح

حريات - حق سياسي - حق شخصي - حق  
التقاضى - حق الملكية - حكم .

### حريات شخصية

٦٧ ١/١٢ راجع دستور ( قاعدة ..... )  
● **حريات عامة** - حريات شخصية - دستور .  
حرص دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية  
الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ، فأتى في المواد من  
٤١ الى ٤٥ فيه بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة  
لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات  
وحرمان .

٦٧ ٢/١٢ ● **حرمة المسكن - تفتيش المسكن** .  
حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك  
حرمة المسكن سواء بدخوله أو تفتيشه ما لم يصدر  
أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة  
التلبس بالجريمة .

٦٧ ٣/١٢ ● **حرمة المسكن - تفتيش المسكن** . المادة ٤٤  
من الدستور .  
نص المادة ٤٤ من الدستور بجاء عاماً  
مطلقاً لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد به مؤداه أن  
هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش  
المسكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صوناً  
لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية .

٦٧ ٤/١٢ ● **التلبس والتفتيش - المادة ٤٧ إجراءات  
جنائية** .  
تحويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش  
مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن



رقم  
القاعدة الصفحة

يصدر له امر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق  
وفقا لحكم المادة ٤٧ اجراءات جنائية يخالف حكم  
المادة ٤٤ من الدستور .

### حق سياسي

● حق سياسي - دستور - المادة ٦٢ من ٢/٥١ ٣٥٣  
الدستور .

الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢  
من الدستور من الحقوق العامة التي حرص الدستور  
على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان  
اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة  
الحكم ورعاية مصالح الجماعة - اهدار تلك الحقوق  
يعد مخالفة لاحكام الدستور .

● الحقوق والانشطة السياسية - الحرمان ٤/٥١ ٣٥٣  
منها - دستور - القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم  
٢٣ لسنة ١٩٧٨ اذ تحرم فئة من المواطنين حرمانا  
مطلقا ومؤبدا من حقهم في الانتماء الى الاحزاب  
السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية  
كافة ، فان ذلك ينطوي على اهدار لاصل تلك الحقوق  
ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ٥ ، ٦٢  
من الدستور .

● حرية تكوين الاحزاب السياسية وحق ٢/٥١ ٣٥٣  
الانضمام اليها - دستور - المادة الخامسة بعد  
تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .

الدستور تطلب في المادة الخامسة منه تعدد  
الاحزاب ليقوم على اساسها النظام السياسي في الدولة،  
وكل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها بمأ  
يستتبع ضمان حق الانضمام اليها - الحرمان من حق  
الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

### حق شخصي

● حق شخصي - القزول عنه . ٢/٤٠ ٢٨٧

اعتباره عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج  
اثره في اسقاط الحق .

## حظر التقاضي

- راجع حق التقاضي ( قاعدة ..... ١/١٧ )  
وراجع قرار ادارى ( قاعدة ..... ٢/١٧ )  
وراجع منع التقاضي ( قاعدة ..... ١/١٧ )

## حق التقاضي

- ١٠٢ ١/١٧ • حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور -  
مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .  
حق التقاضي مبدأ دستورى أصيل - المادة ٦٨  
من الدستور نصها على كفالة حق التقاضي وحظر  
تحسين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء  
ترديد لما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة  
حق التقاضي للأفراد ، ذلك أن حق التقاضي من الحقوق  
العملة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين  
فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق  
مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين  
غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

## اعتقال

- ٨١ ٥/١٤ • حق التقاضي - مجلس الدولة المادة ١٧٢  
من الدستور .  
المشرع اذا كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله  
له من النظم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة  
قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام  
لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .

- ١٤٥ ٢/٢٣ • حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور .  
حق التقاضي مبدأ دستورى أصيل - حظر النص  
في القوانين على تحسين أى عمل أو قرار ادارى من  
رقابة القضاء - أسس ذلك نص المادة ٦٨ من  
الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة  
حق التقاضي للأفراد .

- ١٤٥ ٣/٢٣ • حق التقاضي - مبدأ المساواة .  
حق التقاضي من الحقوق العملة التى كفلت  
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة  
معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

## حق ملكية

راجع تأميم ( قاعدة ..... )

- ٣٣٦ ٤/٥. • **حق الملكية** . تنظيم تشريعى .  
لم يقصد المشرع الدستورى أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام - للمشرع الحق فى تنظيم حق الملكية على الوجه الذى يراه محققا للصالح العام - اساس ذلك المادة ٢٢ من الدستور .
- ١٦٢ ٣/٢٦ • **حق الملكية** .  
حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردتها .
- ٣٣٦ ٣/٥. • **حق الملكية** .  
صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردتها الدستور . بيان ذلك .
- ٣٣٦ ٥/٥. • **ملكية - بيع ملك الغير - اموال -** .  
استردادها .  
عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المحنى لبيع ملك الغير .
- ٣٣٦ ٦/٥. • **ملكية - تعويض - اموال** .  
عدم ردّها عينا الى أصحابها طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحته من الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقيمتها الحقيقية .
- ١٢٢ ٣/٢١ • **ملكية خاصة - نزع الملكية - شروطه** .  
الدستورية .  
حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض .

## الشركات والمنشآت المؤممة - تأميم

١٢٢ ٤/٢١ • ملكية خاصة - تحميل جميع اموال الزوجات وأولاد اصحاب المشروعات المؤممة بضمان الوفاء بالتزاماتها الزائدة على اصولها حال انه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها بمقتضى نص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

١٦٢ ٣/٢٦ • ملكية خاصة - الحد الاقصى لها . حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حماية الملكية الخاصة . لا يجيز الدستور تحديد حدا اقصى لما يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

١٦٢ ٤/٢٦ • ملكية خاصة - تأميم - حدا اقصى للتعميضي - القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ - سنوات وضع حد اقصى للتعميضي المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة بالتطبيق للقرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - مقتضاه استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم من ملكيتها ، الامر الذى يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة للاموال بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور .

٣٣٦ ٧/٥٠ • ملكية - تعويض • التعويض الذى قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والممتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العيني يتحدد الى حد يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - اثر ذلك - عدم دستورية المادة المذكورة - نطاق عدم الدستورية.

## حكم

راجع دعوى دستورية ( قاعدة ١/٨..... )  
٤٩ ١/ ٨ • دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها  
الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام

رقم  
القاعدة الصفحة

الصادرة فيها لها جبية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستورته .

١٦ ١/١٦ • دعوى دستورية - الحكم فيها .

نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة لا يخل بما نص عليه الدستور من كسالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى تاضيهم الطبيعي .

٢٦. ١/٣٦ • المحكمة الدستورية العليا - طبيعة أحكامها وقراراتها  
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - أساس ذلك - نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة .

حكم محلى

٣٢٧ ٦/٤٩ • حكم محلى - اختصاصات ادارية .  
الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - القصد منها - أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق التابعة لهم السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء فى هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاصات باصدار اللوائح التنفيذية التى تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء .

( د )

دستور - دعوى

دستور

راجع مبدأ المساواة ( قاعدة ..... ٤/٢٧ )

١٧٦ ٤/٢٧ • دستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .

المقصود بالمساواة التى نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم  
القاعدة الصفحة

١٧٦ ٥/٢٧ • دستور - مبدأ التضامن الاجتماعي - المادة ١٧٦  
السلطة من الدستور .

عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحة وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات - قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف مبدأ التضامن الاجتماعي .

١٩٥ ١/٢٩ • دستور - نصوصه تمثل اسمى القواعد الأمرة .

نصوص الدستور تمثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها باعتبارها اسمى القواعد الأمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات .

٢٠٩ ١/٣٠ • دستور - السلطة التنفيذية .  
الدستور بين المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ منه .

### دعوى دستورية

راجع حكم ( قاعدة ..... ١/٨ )  
٣٥ ١/٥ • دعوى دستورية - إجراءاتها :  
أوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وببيعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ، مخالفة هذه الأوضاع ، اثره ، عدم قبول الدعوى .

٣٥ ١/٥ • دعوى دستورية - إجراءاتها - الميعاد المحدد لرفعها .  
الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر لها من مقومات الدعوى الدستورية ، وهي اوضاع اجرائية في التقاضي ومن النظام العام .

٤٥ ١/٧ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها .  
سكوت محكمة الموضوع عن تحديد ميعاد لرفع الدعوى الدستورية وجوب رفعها قبل انقضاء الحد الاقصى للميعاد - رفعها بعد انقضائه - عدم قبول الدعوى .

رقم  
القاعدة الصفحة

٤٥ ٢/ ٧ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها •

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - تجاوز محكمة الموضوع الحد الأقصى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أي ميعاد - التزام الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

٥٨ ٣/ ١٠ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها •

تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة لاحقة لانقضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

٣٥ ٢/ ٥ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها •

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، ويتمين رفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

٤٠ ١/ ٦ • دعوى دستورية - اجراءاتها •

ولاية المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطلقا للاوضاع المقررة قانونا .

١٤ ١/ ٢ • دعوى دستورية - طريقة رفعها امام المحكمة •

العليا •

اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية امام محكمة الموضوع ، فاذا تبينت جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا - فاذا لم تراعى هذه الاوضاع كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

٥٤ ١/ ٩ • دعوى دستورية - قبولها •

يجوب ان يتضمن قرار الاحالة او صحيفة

رقم  
القاعدة الصفحة

الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها المادة ( ٣٠ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمة ذلك - اغفال هذه البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى

١ ١/ ١ • دعوى دستورية المصلحة فيها شرط لقبولها .  
يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه .

٤٩ ٢/ ٨ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
الطعن بعدم دستورية نص مسبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١٧٦ ١/ ٢٧ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
تعديل أو إلغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه ، وترتبت بيقضائه آثار قانونية بالنسبة له ، وبالتالي توافرت له مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

٢٦٨ ١/ ٣٨ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناطق هذه المصلحة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دعوى الموضوع .

٢٨٧ ٢/ ٤٠ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القواعد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني - تنازل المدعى من طلب الفوائد ، اثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .

٢٠٩ ٢/ ٣٠ • دعوى دستورية - الصفة في الدعوى -  
جامعة الأزهر - اهلية التقاضي •  
القانون أسند لرئيس جامعة الأزهر صفة النيابة عنها في جميع صلاطاتها بالهيئات الأخرى والتي يدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع من هذه النيابة من اهلية التقاضي فيها يتعلق بتلك الصلاطات .



رقم  
القاعدة . الصفحة

٢٢٥ ٤٨ - دعوى دستورية - الخصومة في الدعوى - ٤٨  
التدخل الانضمامي .

الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انتفاء طلب التدخل الانضمامي .

٤٠ ٢/٦ - دعوى دستورية - نطاقها .  
نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى امام محكمة الموضوع .

٢٦٠ ٢/٣٦ - دعوى دستورية - رخصة التصدي .  
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدي للدستورية القوانين واللوائح - مناط أعمالها - ان يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها انتفاء قيام النزاع - اثره - لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها .

٢٢٥ ١/٤٨ - دعوى دستورية - ترك الخصومة .  
طلب المدعى ترك الخصومة وموافقة المدعى عليه على هذا الترك - اجابة المدعى الى طلباته عملا بنص المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعت .

٤٩ ١/٨ - دعوى دستورية - الحكم فيها - حجته .  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتظلم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستورية .

٦٦ ١/١٦ - دعوى دستورية - الحكم فيها - حجته .  
نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على ان أحكامها في الدعوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة لا يخل بها نص عليه الدستور من كفاءة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

١٦٣ ٦/٢٦ - دعوى دستورية - الحكم فيها - قانون -  
ارتباط نصوصه بعضها ببعض - عدم دستورية أحد

رقم  
القاعدة الصفحة

نصوصه يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال بقى  
نصوصه والحكم بعدم دستوريته .

- ٢٦٠ ١/٣٦ المحكمة الدستورية العليا - طبيعة احكامها  
وقراراتها .  
احكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية  
وغير قابلة للطعن - اساس ذلك نص المادة ٤٨ من  
تاتون المحكمة .

( ر )

### الرقابة القضائية الدستورية

- ١٢٣ ٥/٢١ راجع استفتاء ( قاعدة ١/٥١ )  
وراجع تشريع ( قاعدة ٥/٢١ )  
١٢٣ ٥/٢١ المحكمة الدستورية العليا - رقبتها .  
الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق  
انها سلطة تقديرية ، والرقابة القضائية على دستورية  
التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا ان هذا  
لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون  
التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور -  
خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة  
دستورية .

- ١٩٥ ٥/٢١ المحكمة الدستورية العليا - رقبتها .  
رخصة التشريع الاستثنائية .  
أوجب الدستور لاعمال رخصة التشريع  
الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا ،  
وان تنهى خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس  
الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل  
التأخير حين انعقاد مجلس الشعب - رقابة المحكمة  
الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام هذين  
الشرطين .

- ١٦٢ ٥/٢٦ المحكمة الدستورية العليا - رقبتها .  
المحكمة الدستورية العليا لا تتقيد وهي بصدد  
اعمال رقبتها على دستورية التشريعات بالوصف الذى  
يخلعه المشرع على القواعد التى يسنها متى كانت  
تتفق مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من  
الحقوق التى كفلها الدستور .

رقم  
القاعدة  
الصفحة  
١٩٥ ٢/٢٩

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

الرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا هدفها الحفاظ على مبادئه وصون احكامه من الخروج عليها .

١٩٦ ٧/٢٩

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب - لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية.

٢٢٩ ١/٣٢

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجهوع عند الالتحاق بالكليات تتضمن احكاما عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

٣٥٢ ١/٥١

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية ان يستقضى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . لا يجوز ان يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة الى اصدار احكام الدستور او مخالفتها الموافقة الشعبية على مبادئ معينة في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقتنة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور - تخضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

(س)

سلطة التشريع - سلطة تنفيذية  
سلطة التشريع

٢٧٤ ٤/٣٩ ( قاعدة رقم ..... ) راجع تشريع

● سلطة التشريع - المادة الثانية من الدستور  
بعد تعديلها .

رقم  
القاعدة  
انصفحة

يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - أن المشرع اثنى ببقاء على سلطة التشريع قوامه الزامها وهي بصدد وضع التشريعات بالاتجاه الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع منها .

● سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية . ٢٠٩ ٦/٣٠

سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة او معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية . الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام بحيث اذا انطوى اى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية .

● سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية . ٢١٠ ٨/٣٠

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يصنعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالتزام لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابتاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وانما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سائلة الذكر تحقيقا للانساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

سلطة تنفيذية

● تشريع - السلطة التنفيذية . ٢٢٧ ١/٤٩

الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات

رقم  
القاعدة  
الصفحة

محددة أعمالاً تعطل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومن  
ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

( ش )

### شريعة اسلامية

- ٢١٠ ٩/٢٠ ( ٤/٣٩ ..... قاعدة ) راجع سلطة التشريع  
● شريعة اسلامية - المادة ٢٢٦ مضي .  
المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨  
لم يلحقها أى تعديل بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ تاريخ  
تعديل الدستور القائم .

النمى عليها بخالفه حكم المادة الثانية من  
الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع الشريعة  
الإسلامية فى غير محله .

- ٢٧٥ ٨/٣٩ ● شريعة اسلامية - المادة ٢٢٧ مضي .  
المادة ٢٢٧ من القانون المدني الصادر سنة  
١٩٤٨ . لم يلحقها أى تعديل بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠  
تاريخ تعديل الدستور القائم .  
النمى عليها بخالفه حكم المادة الثانية من  
الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع الشريعة  
الإسلامية فى غير محله .

( ض )

### ضرورة - ضمانات التقاضى

راجع تشريع ( قاعدة رقم ..... )  
وراجع الرقابة القضائية الدستورية  
( قاعدة رقم ..... )

### ضرورة

- ضرورة - تشريع - رئيس الجمهورية -  
المادة ١٤٧ من الدستور .  
الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع  
- اجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة  
التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة

رقم  
القاعدة الصفحة

حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا  
للسوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من  
الدستور .

- ١٦٥ ٥/٢٩ ● **تشريع - ضرورة - رخصة التشريع**  
**الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة الدستورية.**  
أوجب الدستور لاجل رخصة التشريع  
الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا ، وان تنهيا  
خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة  
مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير لحين انعقاد مجلس  
الشعب - رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق  
من قيام هذين الشرطين .

- ١٦٥ ٦/٢٩ ● **تشريع - ضرورة - القرار بقانون رقم ٤٤**  
**لسنة ١٩٧٩ .**  
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض  
احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف  
الاضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا  
بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التي استندت اليها  
الحكومة في التعميل باصداره في غيبة مجلس الشعب  
تنيد انه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة  
التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها  
الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من  
الدستور .

- ١٦٥ ٧/٢٩ ● **تشريع - ( القرارات بقوانين ) الرقابة**  
**الدستورية .**  
تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين  
عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية  
تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى اطلاق هذه السلطة  
في اصدار قرارات بقوانين نون التقيد بالحدود  
والسوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه  
القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .

### ضمانات التقاضي

- راجع اعتقال ( قاعدة رقم ١٤٠٠٠٠٠ / ٢ )  
وتظلم ( قاعدة رقم ..... )  
وقاضي طبيعى ( قاعدة رقم ..... )  
ومحكمة القيم ( قاعدة رقم ٥٠ / ٩ )  
ومحكمة امن الدولة العليا ( قاعدة رقم ..... )

رقم  
القاعدة الصفحة

٨٠ ٣/١٤ • **النظام من أمر الاعتقال - ضمانات التقاضي .**  
النظام من أمر الاعتقال أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - يشكل خصوصية قضائية تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل - أو غيره - الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات التقاضي من ابداء دفاعه وسماع أقواله .

٢٢٧ ٨/٥ • **محكمة القيم - ضمانات التقاضي - القاضي الطبيعي .**  
محكمة القيم جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيذ بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية .

٣٣٧ ٦/٥ • **كل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .**  
محكمة القيم تعتبر القاضي الطبيعي بالنسبة لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور .

( ق )

**قاضي - قانون - قرار إداري - قرار بقانون قاضي طبيعي**

راجع محاكم أمن الدولة العليا ( قاعدة ٦/١٤ )  
ومحكمة القيم ( قاعدة ٨/٥٠٠٠٠ )  
٨١ ٦/١٤ • **محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القاضي الطبيعي - المادة ٦٨ من الدستور .**  
محكمة أمن الدولة العليا طوارئ وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر القبض والاعتقال فصلا قضائيا قد أضحت القاضي الطبيعي لهذه المنازعات وليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لأمر الاعتقال من رقابة القضاء . الأمر الذي لا ينطوي على أي مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

رقم  
القاعدة  
الصفحة  
٣٣٧ ٨/٥٠

● محكمة القيم - القاضي الطبيعي - ضمانات  
المادة ٦٨ من الدستور .

محكمة القيم جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات ومن بونها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ككل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق وإجراءات الطعن في أحكامها .

٣٣٧ ٩/٥٠ محكمة القيم تعتبر القاضي الطبيعي بالنسبة لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور .

( قانون )

راجع اثر رجعى ( قاعدة ..... ٢/٢٧ )  
اثر رجعى - تاريخ سريان القوانين - الحقوق المكتسبة .

١٧٦ ٢/٢٧ المبدأ الدستورى الذى يقضى بعدم سريان احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع عليها يهدف الى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

١٧٦ ٢/٢٧ اجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ ان يقرر الاثر الرجعى للقوانين - فى غير المواد الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير ان يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

قرار ادارى

ولجان ادارية ( قاعدة ..... ٢/٢٣ )  
راجع حق التقاضى ( قاعدة ..... ١/١٧ )

١٠٢ ٢/١٧ ● قرار ادارى - حظر الطعن فيه مخالف للدستور - اساس ذلك نص المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة بترتيب اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى من رقابة القضاء ينطوى على مصادرة لحق التقاضى



رقم  
القاعدة  
الصفحة

واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق -  
مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

- ١٤٥ ١/٢٣ • **قرارات ادارية - لجان ادارية .**  
لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة  
ببعض الشركات القائمة - لجان ادارية - قراراتها -  
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

### قرار بقانون

- راجع اختصاص ( قاعدة ..... )  
وتشريع ( قاعدة ..... ٧/٢٩ )  
والرقابة القضائية الدستورية ( قاعدة ..... )  
١٩٥ ٧/٢٩ • **قرارات بقوانين - مدى سلطة رئيس  
الجمهورية في اصدارها .**  
تقدير الضرورة الداعية الى اصدار  
القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور  
منزول لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب -  
لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات  
بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها  
الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه  
الحكمة من رقابة دستورية .

- ١٩٥ ٦/٢٩ • **القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - تشريع**  
**استثنائى .**  
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض  
احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف  
الايضاح المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا  
بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التى استندت اليها  
الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب  
تفيد انه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة  
التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها  
الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من  
الدستور .

- ٣٣٧ ١٠/٥٠ • **القرارات بقوانين التى تصدر استنادا الى  
المادة ١٤٧ من الدستور - مدى قوتها - مجالها  
التشريعى .**

رقم  
القاعدة  
الصفحة

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا للمادة ١٤٧ ١٠/٥٠ ٣٢٧  
من الدستور - لها بصريح نصها قوة القانون وتتناول  
بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات  
التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون .

## ( ل )

### لجان ادارية - لوائح تنفيذية

#### لجان ادارية

- ١٤٥ ١/٢٣ راجع قرارات ادارية ( قاعدة ٠٠٠٠ ١/٢٣ )  
● لجان ادارية - قرارات ادارية .  
لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة  
ببعض الشركات القائمة - لجان ادارية - قراراتها  
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .
- ١٤٥ ٣/٢٣ ● لجان التقويم .  
النص على تحسين قراراتها من رقابة القضاء  
بخالف للدستور .

#### لوائح تنفيذية

- ٣٢٧ ١/٤٩ راجع تشريع ( قاعدة ٠٠٠٠٠٠٠ ١/٤٩ )  
● لوائح تنفيذية .  
تعيين القانون جهة معينة لاصدار اللوائح  
التنفيذية - استقلالها دون غيرها باصدارها .
- ٣٢٧ ١/٤٩ ● السلطة التنفيذية - تشريع - دستور .  
الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع -  
استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات  
محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، من  
ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٣٢٧ ٢/٤٩ ● لوائح تنفيذية - دستور - المادة ١٤٤ من  
الدستور .  
الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية -  
حددها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر  
فقمصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

أو من يعينه القانون لإصدارها بحيث يتمتع على من  
عدهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري والا وقع  
معله اللاتحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ من الدستور .

٣٢٧ ٤/٤٩

### ● لوائح تنفيذية .

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع  
الامكان وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . الفقرة  
الثانية من مادته الاولى - مؤداهأ - أن وزير الاسكان  
والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذها - أثر ذلك - قرار محافظ المنيا رقم  
١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها  
- عدم دستوريته لصدوره من سلطة غير مختصة  
بإصداره .

٣٢٧ ٥/٤٩

### ● لوائح تنفيذية .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢  
في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى -  
الفقرة الثانية من مادته الاولى - تعديلها الاختصاص  
بإصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق أن عين القانون  
من له الحق في ممارسته - عدم دستوريته - أساس  
ذلك .

( م )

مبدأ المساواة - مجلس الدولة - مجلس الشعب  
- محكمة القيم - محكمة أمن الدولة - دستورية -  
مصادرة - ملائمة - منع التقاضي - يعاد .

### مبدأ المساواة

راجع تعليم ( قاعدة ٠٠٠٠٠ ٢/٣٢ )  
وحق التقاضي ( قاعدة ٠٠٠٠٠ ١/١٧ )  
ودستور ( قاعدة ٠٠٠٠٠٠٠ ٤/٢٧ )

١٧٦ ٤/٢٧

● مبدأ المساواة - دستور - المادة ٤٠ من  
الدستور .

المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠  
من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة  
الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة  
١/١٧  
١٠٢

● مبدأ المساواة - حق التقاضي .

حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت  
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة  
معينة من هذا الحق ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة .

مجلس الدولة

● الولاية العامة لمحاكم مجلس الدولة -  
محلولا - مجلس الدولة قاض القانون العام في المنازعات  
الإدارية والدعوى التأديبية .

٨٠ ١/١٤

المادة ١٧٢ من الدستور - مفادها - تقرير  
الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الإدارية  
والدعوى التأديبية بحيث يكون هو قاضي القانون العام  
بالنسبة لهذه الدعوى والمنازعات ، وان اختصاصه  
لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما  
كان عند انشائه ، غير أن ذلك لا يعني غل يد المشرع  
العادي من اسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية  
والدعوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى  
اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض الخول له  
بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات  
القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

● أوامر الاعتقال - حق التقاضي - الجهة  
القضائية المختصة بنظر التظلم .

٨١ ٥/١٤

المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله  
له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة  
قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام  
لا يكون قد خالف المادة ١٧٢ من الدستور .

مجلس الشعب

● مجلس الشعب - تشريع - المادة ٨٦ من  
الدستور .

١٧٦ ٣/٢٧

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل  
في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في  
ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون  
غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور .

● مجلس الشعب - الهيئة التشريعية - سن  
القوانين .

سن القوانين عمل تشريعى تختص به الهيئة ٣/٢٩ ١٩٥

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

● مجلس الشعب - رئيس الجمهورية -  
المادة ١٤٧ من الدستور .

١٩٥ ٤/٢٩

الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - أجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .

١٩٥ ٨/٢٩

أقرار مجلس الشعب للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اثره - لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم إصداره .

محكمة القيم

راجع ضمانات التقاضي ( قاعدة ١٠٠ / ٥ )  
وقاضي طبيعى ( قاعدة ٥٠٠٠٠٠٠ / ٨ )

● محكمة القيم - القاضي الطبيعى - ضمانات  
التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور .

٢٢٧ ٨/٥٠

محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تعتبر جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية .

٢٢٧ ٨/٥٠

كل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

٢٢٧ ٩/٥٠

● محكمة القيم - القاضي الطبيعى .  
محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تعتبر القاضي الطبيعى في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور بالنسبة للمنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وهى دعاوى ومنازعات فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية .

## محكمة أمن الدولة العليا

راجع تظلم ( قاعدة ..... ٤/١٤ )  
وقاضي طبيعى ( قاعدة ..... ٦/١٤ )

٨٠ ٢/١٤ • محاكم أمن الدولة العليا - تكييفها - هي  
جهة قضاء .

محكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون  
الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء  
اتتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقترب بها من  
ظروف استثنائية ومن بون ما تختص به الفصل في  
كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض  
او الاعتقال وفقا لقانون الطوارئ .

٨٠ ٤/١٤ • التظلم من أمر الاعتقال - قرار محكمة أمن  
الدولة العليا في التظلم - تكييفها .

التظلم من أمر الاعتقال يعتبر « تظلم قضائيا »  
استند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما  
تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذي تصدره  
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم  
يعتبر « قرارا قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق  
الطعن او اعادة النظر فيه .

٨١ ٦/١٤ • محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القاضي  
الطبيعى - المادة ٦٨ من الدستور .

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها  
المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من اوامر  
القبض والاعتقال فضلا قضائيا قد اوضحت القاضي  
الطبيعى لهذه المنازعات . وليس في اسناد الفصل  
في هذه التظلمات لتلك المحكمة اى تحصين لامر الاعتقال  
من رقابة القضاء - الامر الذى لا ينطوى على أية  
مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

## مسئولية

راجع تأميم ( قاعدة رقم ..... )

• تأميم - مسئولية المشروعات المأمومة -

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - القانون رقم ٧٢

سنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . ١٣٢ ١/٢٢

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

١٢٢ ١/٢١ • تأميم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصفيتها أو انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانوني ونبتها المالية مستقلين عن شخصية ونبة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

١٢٢ ٢/٢١ • تأميم - مسئولية الدولة .  
قرر المشرع مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤمة في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال نمة المساهم عن نمة المشروعات المؤمة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه .

١٢٢ ٤/٢١ • تأميم - الشركات والمؤسسات المؤمة .  
تحصيل جميع أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤمة بضمان الوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها ، بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

### مصادرة

١٣٣ ٣/٢٢ • الملكية الخاصة - المصادرة العامة أو الخاصة .  
حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

٣١٥ ٢/٤٦ • المصادرة العامة - المادة ٣٦ من الدستور .  
المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية الى المؤسسة المصرية العامة للانوية بدون مقابل تكون قد خالفت المادة ٣٦ من الدستور .

### ملاحظة

راجع - تشريع ( قاعدة رقم ١/٤٠٠٠ )  
• تشريع - مجاله - ملاحظات التشريع -  
السلطة التقديرية للمشرع .

رقم  
القاعدة الصفحة

٢٩ ١/٤ مجالات التشريع الذى تمارسه السلطة التشريعية  
يمتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملامح التشريع  
من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى  
ما لم يقيدده الدستور بحدود وضوابط معينة .

### منع التقاضى

راجع حق التقاضى ( قاعدة ..... ١/١٧ )  
قرار ادارى ( قاعدة ..... ٢/١٧ )  
ومبدأ المساواة ( قاعدة ..... ١/١٧ )

١.٢ ١/١٧ • حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدستور -  
مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور •  
حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - المادة ٦٨  
من الدستور نصها على كفالة حق التقاضى وحظر  
تحسين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ترديد  
لما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى  
للأفراد ذلك أن حق التقاضى من الحقوق العامة التى  
كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان  
طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق منطلعه يتطوى على  
اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين  
الذين لم يحرموا من هذا الحق .

١.٢ ١/١٧ • حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدستور - منع  
التقاضى •  
حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - حظر النص  
فى القوانين على تحسين أى عمل أو قرار ادارى من  
رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ٦٨ من  
الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة  
حق التقاضى للأفراد .

١.٢ ١/١٧ • حق التقاضى - مبدأ المساواة - منع التقاضى •  
حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت  
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة  
معينة من هذا الحق يتطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

١.٢ ٢/١٧ • قرار ادارى •  
حظر الطعن فيه مخالف للدستور أساس ذلك نص  
المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .



رقم  
القاعدة الصفحة

- ١٠٢ ٢/١٧ استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة  
بترتيب اقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي  
من رقابة القضاء ينطوى على مصادر له حق التقاضى  
واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما  
يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

### مبدا

- راجع دعوى دستورية ( قاعدة ٠٠٠٠٠ ١/٥ )  
● دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد  
٣٥ ١/٥ لرفعها .  
اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد  
رفعها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع -  
اثره - عدم قبول الدعوى .

- دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد  
٣٢١ ١/٤٧ لرفعها .  
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى  
الدستورية وفقا للفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون  
الحكمة ، والميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع لرفعها  
بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر هما من مقومات الدعوى  
الدستورية ، وهى اوضاع جوهرية فى التقاضى ومن  
النظام العام .

- دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها .  
٣٥ ٢/٥ ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع كحد  
اقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب)  
من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا  
بقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

رقم  
القاعدة الصفحة

رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم

١	١	٧ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٢ ق دستورية
١٤	٢	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق دستورية
٢٢	٣	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٤ ق دستورية
٢٩	٤	١٨ فبراير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٩٣ لسنة ٤ ق دستورية
٣٥	٥	٣ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق دستورية
٤٠	٦	٣ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٤ ق دستورية
٤٥	٧	١٧ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ٤ ق دستورية
٤٩	٨	١٧ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ٥ ق دستورية
٥٤	٩	٧ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ٥ ق دستورية
٥٨	١٠	٢١ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق دستورية
٦٣	١١	٢١ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤ لسنة ٥ ق دستورية
٦٧	١٢	٢ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق دستورية
٧٦	١٣	٢ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١١٧ لسنة ٥ ق دستورية
٨٠	١٤	١٦ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق دستورية
٩٠	١٥	١ ديسمبر سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٥ ق دستورية
٩٦	١٦	١ ديسمبر سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق دستورية
١٠٢	١٧	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٥ ق دستورية
١٠٨	١٨	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٧٤ لسنة ٥ ق دستورية
١١٤	١٩	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٥ ق دستورية
١١٨	٢٠	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ٤ ق دستورية
١٢٢	٢١	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق دستورية
١٣٣	٢٢	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق دستورية
١٤٥	٢٣	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق دستورية
١٥٢	٢٤	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق دستورية
١٥٨	٢٥	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستورية
١٦٢	٢٦	٢ مارس سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق دستورية
١٧٦	٢٧	٦ أبريل سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٥ ق دستورية
١٨٩	٢٨	٦ أبريل سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٣ لسنة ٥ ق دستورية
١٩٥	٢٩	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية
٢٠٩	٣٠	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية
٢٢٥	٣١	١ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٦ ق دستورية
٢٢٩	٣٢	٢٩ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق دستورية
٢٤٥	٣٣	١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق دستورية
٢٥٠	٣٤	١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٢ ق دستورية
٢٥٥	٣٥	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق دستورية
٢٦٠	٣٦	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٨ لسنة ٦ ق دستورية

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم

٢٦٤	٢٧	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	٥٠ لسنة ٦ ق دستورية
٢٦٨	٢٨	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق دستورية
٢٧٤	٢٩	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ ق دستورية
٢٨٧	٤٠	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧ ق دستورية
٢٩٠	٤١	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ٦ ق دستورية
٢٩٦	٤٢	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستورية
٣٠١	٤٣	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق دستورية
٣٠٦	٤٤	١ فبراير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٧ لسنة ٦ ق دستورية
٣١٠	٤٥	١ فبراير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١١٦ لسنة ٤ ق دستورية
٣١٥	٤٦	١ مارس سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية
٣٢١	٤٧	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق دستورية
٣٢٥	٤٨	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٤ ق دستورية
٣٢٧	٤٩	١٧ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية
٣٣٦	٥٠	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ ق دستورية
٣٥٣	٥١	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق دستورية

## الاحكام الصادرة في دعوى التنازع

(١)

### اختصاص

- ٤٠٦ ١/ ٧ • **اختصاص - قرار ادارى - الطعن فيه .**  
قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا . قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة . النعى بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة يشكل مفازعة ادارية مما يخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى .
- ٣٩٥ ١/ ٦ • **اختصاص - مخصصة القضاة - رد القضاء - عدم للصلاحيه .**  
اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة برد ومخصصة وعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا .
- ٣٩٥ ٣/ ٦ • **اختصاص - المحكمة الدستورية العليا - الطلبات وصحف الدعاوى .**  
الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها . يستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٢٩ من جواز أن تحيل احدى المحاكم الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون او لائحة يكون لازما للفصل في النزاع ، وذلك للفصل في المسألة الدستورية .
- ٣٨٠ ١/ ٣ • **تتعارض الاختصاص وتناقض الاحكام .**  
المحكمة الدستورية العليا وهى تفصل في تنازع الاختصاص او في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة لا تعتبر طعن في هذه الاحكام .
- ٣٨٠ ٢/ ٣ • **المحكمة الدستورية العليا - ولايتها .**  
ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى النزاع بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة .

رقم  
القاعدة  
رقم  
المسندة

● **المحكمة الدستورية العليا - اختصاص -**  
**المسألة الدستورية .**

٤١٥ ٢/ ٨

المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية في حسم التنازع حول الاختصاص وتعيين الجهات القضائية المختصة .

٤١٥ ٣/ ٨ **المسألة الدستورية لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار - بشأنه التنازع على الاختصاص ، الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة .**

● **اختصاص - شركات القطاع العام - العاملون بها .**

٣٧٤ ١/ ٢

المنازعات المتعلقة بأجور العاملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات إدارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وإنما تختص بها جهة القضاء العادي .

( ت )

**تنازع اختصاص**

● **تنازع الاختصاص - دعوى الموضوع الواحد - المسألة الدستورية .**

٤١٥ ٣/ ٨

المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية في حسم التنازع حول الاختصاص وتعيين الجهة القضائية المختصة .

٤١٥ ٣/ ٨ **المسألة الدستورية لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص .**

**الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة .**

● **تنازع اختصاص إجباري - قبوله - المادة ٢٥ من قانون المحكمة .**

٤١٥ ١/ ٨

مناط قبول دعوى الفصل في دعاوى تنازع الاختصاص الإجباري أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها .

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدي الى  
انتهاء المصلحة في دعوى التنازع .

- ٤٢٨ ٢/١. • **تنازع ايجابى - شرطه .**  
شرط انطباق التنازع الايجابى أن تكون الخصومة  
قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع  
الامر الى المحكمة الدستورية العليا .
- ٤٢٨ ١/١. • **دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - قبولها .**  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص  
أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من  
جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى  
ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاهما  
عنها .
- ٤٢٨ ٤/١. • **دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .**  
رفع دعوى الموضوع أمام جهة قضائية واحدة -  
لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين  
الجهة المختصة - اثره - عدم قبول دعوى التنازع .
- ٤٢٨ ٢/١. • **دعوى تنازع الاختصاص - اثر رفعها .**  
يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص  
وقف الدعوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى  
الفصل فيه .
- ٣٨٠ ١/ ٣. • **طلب الفصل في تنازع الاختصاص - تكييفه .**  
طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع  
القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا  
من طرق الطعن في الاحكام القضائية .
- ٣٦٧ ١/ ١. • **تنازع اختصاص - الصفة في دعوى التنازع .**  
يشترط قىم يرفع دعوى التنازع أن يكون من  
نوى الشأن بأن يكون طرفا في المنازعات التى حدث  
بشأنها التنازع في الاختصاص .
- ٣٦٧ ٢/ ١. • **دعوى التنازع - دعوى جنائية - الوكالة .**  
ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجمل  
وكالته مقصورة على تلك الدعوى .

رقم  
القاعدة  
الصفحة

دعوى النزاع في الاختصاص دعوى مستقلة عن  
الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها  
وليست امتداداً لها .

- ٢٨٠ ٣ / ٣ • **دعوى النزاع - شرط قبولها .**  
يشترط لقبول دعوى النزاع أن ترفع الى المحكمة  
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة  
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من  
قانون المحكمة .

### نزاع تنفيذ الاحكام المتناقضة

- ٢٨٠ ٢ / ٣ • **دعوى نزاع تنفيذ الاحكام المتناقضة - مناط قبولها .**  
مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم  
بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون أحد  
الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو  
هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى  
منها ، وأن يكونا قد حسنا النزاع وتناقضا بحيث  
يتعذر تنفيذهما معا .

- ٤٢١ ٢ / ٩ • **النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - أساس الفصل فيه - قواعد الاختصاص الولائي .**  
المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع  
القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين تفاضل بينهما طبقاً  
لقواعد الاختصاص الولائي فتعتمد بالحكم الصادر من  
الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .  
المحكمة الدستورية العليا - لا تعد جهة طعن في  
الاحكام النهائية المتناقضة .

- ٣٩٠ ١ / ٥ • **نزاع احكام .**  
مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم  
بشأن تنفيذ حكمين نهائيين .

( ج )

### جنسية

- ٢٨٦ ١ / ٤ • **راجع دعوى ( قاعدة رقم ..... ) جنسية - دعاوى اثبات الجنسية - طبيعتها**  
دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني  
معين يستند وجوده من نصوص قانون الجنسية .

رقم  
القاعدة  
٢/ ٥  
رقم  
الصفحة  
٣٩٠

● جنسية - خصومة - حكم -  
الحكم الصادر بانتهاء الخصومة في دعوى  
الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية -  
اثر ذلك في دعوى تنازع الاحكام .

( ح )

### حكم

● احكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير  
قابلة للطعن - اساس ذلك - نص المادة ١٣ من قانون  
المحكمة العليا .  
يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتوقعة  
بمقتضى أعضاءها وعدم صلاحيتهم ، فاذا وقع بطلان  
في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم  
الصلاحية جاز للخصم أن يطعن في الحكم أمام المحكمة  
الدستورية العليا - اساس ذلك - نص المادة ٣ من  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة  
الدستورية العليا والمادة ١٥ من هذا القانون .

( د )

### دعوى

دعوى - الدعاوى والطلبات التي تختص بها  
المحكمة الدستورية العليا - اجراءات رفعها .

● المحكمة الدستورية العليا - اجراءات رفع  
الدعاوى والطلبات .  
الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية  
العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل  
فيها تتعلق بالنظام العام - يترتب على مخالفة هذه  
الاجراءات عدم قبول الدعوى .

● دعوى - احالة - المادة ١١٠ مرافعت .  
الاحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات  
بالمحكمة الدستورية العليا الا في الحالة المنصوص عليها  
استثناء في المادة ٢٩/ ١ من قانون المحكمة . لا محل  
لامال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة الى الدعاوى  
والطلبات التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها  
بالفصل فيها .



رقم  
القاعدة

٢٨٦ ١/ ٤

### ● دعاوى اثبات الجنسية :

دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية.

٤٣٣ ١/ ١١

### ● دعوى تفسير حكم - ماهيتها .

دعوى التفسير لا تعد طريقاً من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وقع فيها قضي به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو إبهام .

٤٣٣ ٢/ ١١

### ● طلب تفسير حكم - مناط قبوله .

مناط قبول طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو إبهام يثير خلافاً حول فهم المراد منه ، إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للدول عن الحكم أو المساس بحجيته .

٣٦٧ ٢/ ١

### ● دعوى - طلب التدخل الانضمامي - مناط قبوله .

الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تابعة للخصومة الأصلية - عدم قبول الدعوى الأصلية يستتبع انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

٤٣٨ ٣/ ١٠

### ● دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .

يترتب على رفع النزاع على الاختصاص وقف الدعوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

٣٨٠ ١/ ٣

### ● طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو تناقض الأحكام - تكييفه .

طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام القضائية .

٣٦٧ ١/ ١

### ● دعوى تنازع اختصاص - الصفة فيها .

يشترط فيمن يرفع دعوى النزاع أن يكون من ذوي الشأن بأن كان طرفاً في المنازعات التي حدث بشأنها النزاع في الاختصاص .

رقم  
القاعدة الصفحة

٣٦٧ ٢/ ١ • **دعوى التنازع - دعوى جنائية - الوكالة**  
إبداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجمل  
وكالته مقصورة على تلك الدعوى .  
دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن  
الدعوى الجنائية في موضوعها وأجرائها والحكم فيها  
وليست امتدادا لها .

٣٨٠ ٣/ ٣ • **دعوى التنازع - شرط قبولها**  
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع إلى المحكمة  
بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة  
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من  
قانون المحكمة .

٤٢٨ ٥/١٠ • **دعوى - رخصة التصدى - المادة ٢٧ من  
قانون المحكمة**  
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في  
التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط أعمالها  
- أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا  
بنزاع مطروح عليها إذا انتفى قيام النزاع فلا يكون  
لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

٤٥٠ ٢/١٤ • **دعوى تنازع الاختصاص - زوال عنصر  
المنازعة في الخصومة الموضوعية - أثره**  
زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدي إلى  
انتهاء المصلحة في دعوى التنازع المرفوعة بشأنها .

( ش )

### شركات القطاع العام

٣٧٤ ١/ ٢ • **راجع اختصاص ( قاعدة ..... )  
شركات القطاع العام - شركات الاقتصاد  
المختلط - منازعات العاملين بشركات القطاع العام -  
اختصاص**  
شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون  
الخاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها .  
شركات القطاع العام من أشخاص القانون  
الخاص . علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة  
عقدية يحكمها القانون الخاص .

المنازعات المتعلقة بأجور العاملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانها تختص بها جهة القضاء العادي .

### (ق)

#### قرار ادارى

- راجع اختصاص ( قاعدة رقم ..... )  
 • **قرار ادارى - اختصاص** .  
 قرار تقرير المنفعة العامة ، وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا .  
 قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة .  
 النقص بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادي .

### (ن)

#### النيابة العامة

- **النيابة العامة** .  
 النيابة العامة وهي تمارس سلطة التحقيق لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائية .

### (هـ)

#### هيئة المفوضين

- **هيئة المفوضين - الطلبات الجديدة او الاضافية** .  
 لا يجوز ابداء طلبات جديدة او اضافية امام هيئة المفوضين .

## هيئات قضائية

### • جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص

٤١٥

٨

القضائي .

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء  
الهيئة ذات الاختصاص القضائي هي كل هيئة خولها  
القانون سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد  
اتناء الاجراءات القضائية التي يحددها القانون .

رقم  
القاعدة الصفحة

تاريخ جلسة الحكم

رقم الدعوى والسنة القضائية

٣٦٧	١	٧ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق تنازع
٣٧٤	٢	٧ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق تنازع
٣٨٠	٣	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق تنازع
٣٨٦	٤	١٨ فبراير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق تنازع
٣٩٠	٥	٣ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع
٣٩٥	٦	٧ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تنفيذ
٤٠٦	٧	١٩ مايو سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع
٤١٥	٨	١٦ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع
٤٢١	٩	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق تنازع
٤٢٨	١٠	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١ لسنة ٦ ق تنازع
٤٣٣	١١	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٣ لسنة ٦ ق منازعة تنفيذ
٤٤٠	١٢	١ مارس سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق تنازع
٤٤٤	١٣	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق تنازع
٤٥٠	١٤	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق تنازع

رقم الايداع ٨٧/٥٤٢٨

---

دار الهنا للطباعة ت : ٧٦٦٢٢٧

## تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	التصويب
٢١	٦	في	تحذف
٢٢	٢٦	التي	التي
٤٢	٢٥	المقام	المقام
٥١	١٨	وجاز	وجاز
٥٤	٢٨	بحث	بحث
٥٨	٣	مصطفى	مصطفى
٦٧	٢٨	في سبيل الحريات	في سبيل حماية الحريات
٧٨	١١	لمحكمة	بمحكمة
٩٠	١٢	فليه	فيه
٩١	٢٢	منقضية	منتفية
٩٩	٢١	المادة	المادة
١٠٩	١١	و	أو
١١٢	٢٥	و	أو
١١٥	٤	اتصل	ما اتصل
١٢٠	٢٢	عنها برفع الدعوى	منها بطريقة رفع الدعوى
١٢٢	٢٤	ومقابل تعويض	تحذف
١٤٢	٩	والاولاد	واولاد
١٥٢	١٤	و	أو
١٥٧	١٠	في	أو
١٧٢	٢٢	الخاصة	الخاصة
١٧٦	١١	وترتيب	وترتيب
١٧٦	٢٠	وانثرت	وافثرت
١٩٠	١٠	في	أو
١٩١	١٦	المدعين	المدعين
١٩٢	٢٢	ينصرف	ينصرف
٢٠٢	٤	وحيث	وحيث
٢١٤	٥	المناسبة	المناسبة
٢١٤	٢٥	المباشرة	المباشر
٢١٥	٢٢	هلتها	جعلتها
٢٢٩	٢٥	قرض	قرض
٢٣٢	٢٤	بهذه	بهذه
٢٥٨	٢٦	دستوريته	دستوريته
٢٦٤	١٤	الدستورية	الدستورية
٢٦٤	٢٩	بمبدأ	بمبدأ
٢٧٩	١٣	للمادة	المادة
٢٨٤	٩	البحث	للبحث
٢٨٤	٢٦	لا ينصرف	لا ينصرف

الصفحة	السطر	الخط	المسبواب	رقم
٢٨٦	١	تبعه	تبعه	٢٨٦
٢٨٦	٢	عائقة	عائقة	٢٨٦
٢٨٦	٤	أيه	أيه	٢٨٦
٢٢٦	٢٧	صحة	صحته	٢٢٦
٢٤٧	١٨	و	تحذف	٢٤٧
٢٤٨	٢٧	عليه بقولها	عليه بقولها	٢٤٨
٢٥٢	٢٨	للدستور	الدستور	٢٥٢
٢٨٢	٢٥	والدالة	والدالة	٢٨٢
٢٩٤	١٧	—	الحكم بعدم قبول الدعوى	٢٩٤
٢٩٥	١٢	مخاصمة	ومخاصمة	٢٩٥
٢٩٨	١٥	مكرر	يحذف	٢٩٨
٤١٢	٦	معين كان	معين متى كان	٤١٢
٤٢٢	٢	قائما على أسس	قائما على غير أسس	٤٢٢
٤٢٠	٢	لرخصة	لرخصة	٤٢٠
٤٢٢	٢٢	وينص	وتنص	٤٢٢
٤٢٤	٢٢	المطروح	المطروحين	٤٢٤
٤٢٦	٢٦	فيها	قيهما	٤٢٦
٤٤٦	١٩	جلسة	جلسة	٤٤٦
٤٤٨	٢٤	بالفصل	بالفصل	٤٤٨
٤٤٨	٢٥	رفها	رفعها	٤٤٨
٤٥٤	١٨	جبالى	جبالى	٤٥٤
٤٥٨	١	سره	غيره	٤٥٨
٤٥٨	١٧	١/٢	٢/٢	٤٥٨
٤٥٨	٢٥	٢/٢	١/٢	٤٥٨
٤٦٠	١٠	جميعا	جميعها	٤٦٠
٤٦١	١٥	الرقابة	الرقابة الدستورية	٤٦١
٤٦١	٢٢	الدستورية	الدستور	٤٦١
٤٦٥	٢٧	٥/٥٠	٦/٥٠	٤٦٥
٤٦٦	٢٠	التلمس	التلمس	٤٦٦
٤٧٢	٣١	١/٧	٣/٧	٤٧٢
٤٧٥	١	٤٨	٢/٤٨	٤٧٥
٤٧٥	٢٥	٦٦	٩٦	٤٧٥
٤٧٧	١٨	٢٥٢	٢٥٢	٤٧٧
٤٧٨	٢٢	يصنع	يضمة	٤٧٨
٤٧٩	٢٦	—	٤/٢٩ - ص ١٩٥	٤٧٩
٤٨٣	١٢	١٩٥	١٩٦	٤٨٣
٤٨٤	١٤	٢/٢٢	٤/٢٢	٤٨٤
٤٨٤	١٩٤١٨	٦/٤٩	٣/٤٩	٤٨٤
٥٠٢	٢	٨	٢/٨	٥٠٢







0308370

دار الهدى للطباعة ت : ٧٦٦٣٢٧